جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر

"دراسة تقويمية" 2003-2015

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: **سياسة عامة وإدارة محلية**

من إعداد الطالبتين:

-يحياوي ليدية

-داود كاهنة

تحت إشراف الأستاذ:

أ/أبركان فؤاد

أعضاء اللجنة

-أ/ حاكم فضيلة ..... رئيسا

-أ/ أبركان فؤاد ..... مشرفا ومقررا

-أ/كحلي فلة ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2014-2015

كلمة الشكر

الحمد لله الذي وفقنا في اتمام هذا البحث، فعليه اعتمدنا وبه توكلنا

نتوجه بالشكر الجزيل إلى الاستاذ المشرف **فؤاد أبركان** الذي وقف معنا طوال مشوار العمل والى غاية اتمامه، فلم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة وتوصياته المفيد ة والمشجعة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة في المكتبات الجامعية المتواجدة في الجزائر.

كما نوجه شكرنا وامتناننا للسادة الأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة، الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا العمل الاكاديمي والى كل من ساهم برأي أو مساعدة أو نصيحة، فجزى الله الجميع خير الجزاء.

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع إلى....

من سهرا على تربيتي وتعليمي وغمراني بحبهما وعطفهما وتشجيعاتهما، ونصحهما طوال حياتي، ودفعاني لاختيار سبيل العلم، ولم يبخلا علي بشيء كان في وسعهما إلى منبع فخري واعتزازي:

والديا العزيزين حفظهما الله.

إلى رمز المحبة والوفاء إخوتي: أمين، محند، نسيم، وأتمنى لهم النجاح في مشوارهم الدراسي.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى كل الأصدقاء المخلصين والأوفياء.

إلى كل الإخوان والأخوات الذين جمعني بهم القدر في جامعة مولود معمري، ومن يعرفني والذين وقفوا إلى جانبي من قريب أو من بعيد.

لكم جميعا أهدي عملي هذا.

ليدية

الاهداء

أهدي هذا العمل إلى:

إلى روح والدي الكريم تغمده الله برحمته واسكنه فسيح جنانه.

إلى من علمتني فأحسنت تعليمي، وأدبتني فأحسنت تأديبي، أمي الغالية منبع العطاء حفظها الله لنا واطال في عمرها.

إلى منبع قوتي وشجاعتي ومصدر فخري واعتزازي:

أخي عبد القادر وزوجته نعيمة، وأجمل ما وهبه الله لهما من ذرية: رابح، غيلاس وإيلين.

إلى اللتان هما مني وانا منهما أختاي: أختي ألجيدة وزوجها أحمد وابنائها: ازواو، ماسينسا.

أختي ألجوهر وزوجها عبد الله وابنائها: ليدية، نصيرة، ثنينا، وكسيلة.

إلى رفاق حياتي الذين شجعوني على مواصلة مسيرتي الدراسية بجد ومثابرة: كسيلة وعائلته.

إلى جميع الأقارب والأصدقاء وأخص بالذكر نوارة، أحمد، كهينة، ذهبية، أوريدة، ثيزيري ومن لم أذكره.

إليكم جميعا اهدي هذا العمل.

كاهنة

مقدمة

تعتبر المنظومة التربوية إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي تسعى لتقديم قدر من العلم والمعرفة للفرد، إلى جانب دورها في تربية الفرد المتمدرس مع سعيها لرفع مستوى التحصيل، ومما لاشك فيه أن قيمة المدرسة قد تعاظمت في وقتنا الحاضر سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، كونها تهدف لتطوير الوضع أو البيئة المناسبة للتعليم أو التعلم فهي المسؤولة الأساسية على تطوير المجتمع وتحقيق الرقي والرفاهية والاستقرار. ونظرا للعجز وتراجع دور بعض المنظومات التربوية خاصة في البلدان النامية فمن حق هذه الدول تبني إصلاحات لمنظوماتها التي هي إحدى السياسات الأكثر اهتماما بها في إطار السياسة العامة للدولة كونها تعليمية وتربوية ومطلبا اجتماعيا ملحا لتحسين وتطوير الوضع التربوي القائم نحو الأفضل.

والدولة الجزائرية إحدى هذه الدول التي اهتمت بسياسة الإصلاحات نظرا للتطورات التي عرفها العالم في مختلف المجالات من جهة، ومن جهة أخرى التحولات الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية والثقافية التي شهدتها الجزائر في بداية الألفية، وانطلاقا من هذا تتضح أهمية الدراسة بإعتبار الإصلاح التربوي أساس النهوض بالمنظومة التربوية وإعدادا أجيال قادرين على مواكبة تطورات العصر وتحدياته.

أهمية الدراسة:

تقييم إصلاحات المنظومة التربوية في الجزائر المطبقة في بداية الألفية وذلك من خلال إظهار حقيقة الإصلاحات، وما أفادته خططها وبرامجها ومراحلها المقترحة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تفيد المسؤولين والمهتمين والقائمين في إعادة النظر في ثغرات ونقاط ضعف الإصلاحات لتحسين نمط التعليم والمستوى، وكذلك تشكل دراسة تقييم الإصلاحات التربوية نواة للأبحاث الأخرى لإعادة النظر وتقييم مراحل تعليمية أخرى (التعليم العالي) بصفة خاصة، وتقييم إصلاحات القطاعات الأخرى بصفة عامة.

أهداف الدراسة:

أي بحث علمي لابد من الانطلاق من الهدف المراد تحقيقه، فالبحث الجيد هو الذي يتجه إلى تحقيق أهداف عامة ذات قيمة ودلالة علمية، فالهدف هو أساس فهم الموضوع محل الدراسة، والأهداف من دراستنا هذه لا تخرج في حقيقة الأمر عن كونها محاولة لتحقيق ما يلي:

- تقييم أثار الإصلاحات التربوية المطبقة خلال الألفية لاكتشاف مدى نجاحها أو فشلها في تنفيذ البرامج المقترحة وإعادة النظر فيها.
- تقديم توصيات قد تساهم في التغلب على معوقات التي تعاني منها المنظومة التربوية.
- محاولة إشباع فضول أفراد المجتمع حول موضوع إصـــلاح المنظومة التربوية في الجزائر.
- التوصل إلى أن كل إصلاح تربوي يهدف إلى تحقيق فعالية النظام التربوي.
- معرفة موقف المسؤولين (مدراء، أساتذة) من هذه الإصلاحات وما حققته من إنجازات وما شهدته من عراقيل.

أسباب إختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع: إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر،" دراسة تقويمية" يعود إلى مجموعة من الأسباب:

1- الذاتية:

- الرغبة في التعرف على حقيقة الإصلاحات التربوية التي طبقتها الجزائر في الفترة الممتدة بين 2003 و2015 وما حققته من إنجازات.
- نقص المراجع المتعلقة بتقييم الإصلاحات التربوية في الجزائر، ولذلك فضولنا مازال مطروح حول قضية الإصلاحات.

– نظرا لكوننا في ميدان العلوم السياسية والسياسات العامة التي تهتم بدراسات السياسات الحكومية.

2– **الموضوعية:**

– نظرا لأهمية وحساسية المنظومة التربوية في حياة الفرد والمجتمع.

– لمعرفة مدى وجود توافق حول مضامين إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر.

– محاولة مقارنة ما يتم تناوله نظريا حول إصـــلاح المنظومة التربوية، وما نــجده في أرض الواقع وذلك للدور الحساس الذي تقوم به المنظومة التربوية في تحقيق شؤون المجتمع.

– تقييم الإصلاحات واكتشاف نقاط الضعف فيها، وإعادة إصلاحها من جديد.

– معرفة ما إذا كانت هذه الإصلاحات أحدثت تغيير شامل للنظام التربوي وعلى كافة المستويات.

– لمعرفة أسباب تدني مستوى فعالية المدرسة الجزائرية.

إشكالية الدراسة:

في ظل اهتمام الجزائر بموضوع الإصلاح التربوي، فهي تضع جملة من الأهداف تسعى من خلالها تحسين وضع المنظومة التربوية من مختلف جوانبها (المادية والبشرية) بغية بناء مجتمع سليم يتماشى مع تغيرات الحاصلة مع تطور التكنولوجيا، ومواكبة المجتمعات المتطورة بتحقيق نسب متوقعة لمستوى التعليم يعكس الإصلاحات المطبقة، فوفقا لهذه الأخيرة وما بذلته الدولة من جهود لتكريسها تنبثق إشكالية الدراسة التالية:

هل الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2003 على المنظومة التربوية أضفت طابعا تطوريا أم أنها كانت مجرد إجراءات ترقيعية شكلية جاءت لمواكبة تطورات محلية ودولية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات التالية:

- ماهي الظروف المحلية والدولية التي حتمت هذه الإصلاحات؟

- هل الإصلاحات التربوية التي تبنتها الجزائر في بداية الألفية تعود إلى تراجع المستوى الدراسي؟

- هل اعتمدت هذه الإصلاحات على وسائل جديدة لتحسين المستوى التربوي؟

- هل هناك تغيير على مستوى مضامين البرامج أو بقيت محتويات البرامج كما هي من قبل؟

- هل حققت برامج الإصلاحات الممتدة من 2003 إلى 2015 الأهداف التي بنيت على أساسها المنظومة التربوية؟

- هل التطور الكمي في الامتحانات الرسمية يعكس التطور النوعي؟

حدود الدراسة الزمانية والمكانية:

تنحصر حدود الدراسة في تقييم الإصلاحات التربوية من خلال التطرق إلى تعريفه شروطه، دوافعه مع إبراز نقاط الضعف والنجاح لهذا الإصلاح الذي تبنته الحكومة الجزائرية في إطار الإصلاحات التي اعتمدتها على منظومتها بصفة عامة، والمنظومة التربوية بصفة خاصة انطلاقا من 2003 إلى غاية 2015، بإعتبار سنة 2003، تم صدور الأمر الرئاسي 03-09 المؤرخ في 13 أوت 2003، المعدل والمتمم للأمر 76-35 المـــؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين، وذلك من خلال الجهود المبذولة من طرف الدولة مقارنة بالأهداف المسطرة عند صياغة الإصلاحات من قبل السلطات العمومية أما 2015 فيمثل سنة إنجاز لدراستنا هذه.

الفرضيات:

تعتبر الفرضيات من أهم العناصر لأي بحث علمي، فهي أساس قيام البحث فمن المهم صياغة الفرضيات بدقة ووضوح، باعتبارها اقتراحات مؤقتة يثبت أو ينفي صحتها. وفيما يتعلق بهذا البحث سنصيغ الفرضيات التالية:

– لا توجد دلالة ملموسة على درجة كفاءة المتمدرس بعد تطبيق الإصلاحات التربوية.

– ساهمت المنظومة التربوية بعد الإصلاح في تحقيق نمو كمي في النتائج دون تحقيق نمو كيفي.

– إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر عملية سياسية قبل أن تكون عملية علمية.

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة منهج علمي وسند معرفي يكون من خلالها الباحث رؤية علمية توصله (تسمح له بتحقيق أفضل النتائج)، فأي بحث علمي سليم لا ينطلق من العدم إنما تكون له معطيات قبلية، توفر له نظرة شاملة حول الموضوع المراد دراسته ونظرا لأهمية البالغة التي حظى بها الإصلاح التربوي نجد جملة من الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع ومن أهم هذه الدراسات نجد:

1– كتاب أ–د بوفلجة غياث حول: " التربية والتعليم بالجزائر" سنة 2006 والتي تطرق من خلاله إلى نشأة التعليم في الجزائر إذ أشار إلى التربية والتعليم ابان العهد التـركي، وفي عهد الإستعمار الفرنسي، كما تحدث عن أهم المراحل التي مرت بها التربية ومؤسساتها قبل أن تصل ما وصلت إليه اليوم، وفي الأخير تطرق في دراسته في قطاع التربية الوطنية، كل من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي والتقني وأخيرا إلى صعوبات قطاع التربية الوطنية[1].

2– كتاب محمد منير مرسي حول " الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث" 1999، حيث حدد مفهوم الإصلاح بمثابة مصطلح التجديد، ولكن بنغمة أخلاقية قوية وكذلك مفهوم الاصلاح التربوي ودوافعه.[2]

أما فيما يخص الدراسات الأكاديمية على المستوى الوطني، فنجد عدة دراسات في هذا الشأن منها:

1– غياث بوفلحة، **التربية والتعليم بالجزائر**، د م ن: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2006، ط2.

2– محمد منير مرسي، **الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث**، د م ن: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، 1999، طبعة مزيدة ومنقحة.

1- مذكرة إسماعيل رابحي بعنوان "الإصلاح التربوي وإشكالية الهوية في المنظومة التربوية الجزائرية دراسة تحليلية تقويمية لفلسفة التغيير في ضوء مقاربة حل المشكل"، وذلك من خلال أطروحة الدكتورة سنة (2012-2013) حيث خصص الفصل الثالث خلال دراسة للإصلاح التربوي، أين تناول في المبحث الأول مدخل نظري لدراسة الإصلاح التربوي، والمبحث الثاني يتمحور حول الإصلاح التربوي في الجزائر أين أشار إلى الإصلاحات التي عرفها النظام التربوي في الجزائر، مـــع المنهجية المعتـــمدة في تطبيق الإصلاح، وذكر أهم العناصر التي يشملها الإصلاح المتمثلة في:

الإصلاح الحالي للنظام التربوي وأهدافه، تأسيس اللجنة الوطنية للإصلاح والقانون التوجيهي للتربية الوطنية. فمن خلال هذه العناوين حاول الباحث الإشارة إلى كل ما اعتمدته الدولة خلال إصلاحاتها في ظل تطبيق مضمون الإصلاح وما تم استحداثه والأهداف المتوقعة في ظل القانون التوجيهي للتربية الوطنية الجديد[1].

2- مذكرة صياد باية بعنوان "الإصلاح الإداري في الجزائر (1999-2007)".

دراسة حالة المنظومة التربوية في إطار رسالة ماجستير 2008، فمن خلال بحثها قامت بتحليل مفهوم الإصلاح الإداري في ظل الأسس والمبادئ التي ترتكز عليها هذه الفلسفة، والمناهج المتتبعة لتنفيذ هذه العملية كما ركزت خلال دراستها على عرض حالة المنظومة التربوية الجزائرية وما أفاده المسار الإصلاحي لها، محاولة إبرازها نقاط الضعف

1- إسماعيل رابحي، " **الإصلاح التربوي وإشكالية الهوية في المنظومة التربوية الجزائرية دراسة تحليلية تقويمية لفلسفة التغيير في ضوء مقاربة حل المشكل**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الاجتماعية، 2012-2013.

التي تشكو منها لإيجاد حلول سليمة وتحقيق إصلاح شامل لنظام التعليم مستجيبة لمتطلبات التنمية وتطورات العصر[1].

3- مذكرة زيان عبد النور بعنوان "سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر (2000-2013) حيث ركز خلال دراسته على مفهوم النظام التربوي ومستوياته وأهم المبادئ والاهداف التي بنيت عليها السياسة التعليمية في الجزائر، كما وضح أهم شروط تجسيد الإصلاح التربوي مع أهم مراحل إصلاح المنظومة التربوية، ليتوصل إلى إبراز مشكلات الإصلاح التربوي التي يواجهها أو التي تعيق العملية الإصلاحية[2].

منهجية الدراسة:

سنعتمد خلال دراسة الموضوع لبعض المناهج التي يتم على أساسها تحليل الظاهرة بإعتبار المنهج: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقول وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة" والمنهج كما يراه حامد ربيع: "هو طريق الاقتراب من الظاهرة، وهو المسلك الذي نتبعه في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف الذي يحدد مسبقا"[3].

بعد أن عرضنا عليكم مفهوم المنهج سنشير إلى المناهج التي تم الاستعانة بها خلال الدراسة:

1- باية صياد، " الإصلاح الإداري في الجزائر 1999-2007" دراسة حالة المنظومة التربوية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر- بن يوسف بن خدة-، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.

2- عبد النور زيان، " سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر 2000-2012"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2012-2013.

3- محمد شلبي، **المنهجية في التحليلي السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر: د د ن ، 1997، ط1، ص ص 7-23.

1-**المنهج الوصفي:** هذا النوع من المناهج يركز على الحاضر، أي ما هو كائن وموجود الآن في حياة الفرد والمجتمع، ويعرف العلماء المنهج الوصفي بأنه: " كل استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر التربوية أو النفسية، كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر تربوية وتعليمية أو نفسية أو اجتماعية أخرى"[1].

تعتمد دراستنا على المنهج الوصفي من خلال وصف حالة المنظومة التربوية بعد الاستقلال إلى غاية تطبيق الإصلاحات وبعدها، وذلك قصد تشخيص واقع المنظومة التربوية الجزائرية وكشف نقاط القوة والضعف فيها، مع الوقوف على أدق التفاصيل لكل مرحلة.

2- **المنهج التاريخي:** يظل التاريخ عنصرا مساعدا للتحليل السياسي لكونه يعد مصدرا لتزويد علماء السياسة بالأدلة المثبتة أو المنفية لمنطوق النظرية، فهو حقل للتجارب يحل محل التجارب المعملية التي تتميز بها العلوم الطبيعية، كما يفيد في الدراسات المقارنة للظاهرة الواحدة، وما طرأ عليها من تطور، أو لمقارنتها بغيرها من الظواهر المشابهة لها كما يساعد على بناء الإطار الفكري للتحليل، كما يسمح لنا بفهم الحاضر، أو على الأقل هو أداة أساسية للوصول إلى فهم المتغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة ووزنها.

والمقصود من استخدام المنهج التاريخي، هو مقدرته التفسيرية التي يزودنا بها وهو يحاول أن يولي الزمن دورا معينا في ذلك التفسير، وبصيغة أخرى إدخاله الظروف المحيطة بميلاد ظاهرة أو تعزيزها أو ضعفها أو اختفائها في تفسير ذلك[2].

1- محمد شلبي، المرجع السابق، ص23.

2- محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص 57-59.

وهذا المنهج يمكننا من دراسة التطورات التي لحقت بالمنظومة التربوية من الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك بالوقوف على مختلف الظروف الزمنية وخصائص كل مرحلة وما لحقها من تغيرات مع إبراز عوامل اللجوء التي أدت إلى الإصلاح التربوي.

ولقد اعتمدنا في دراستنا على الاقترابات التالية:

1-**الاقتراب القانوني:** يساهم المنهج القانوني في تطوير وتنويع مناهج البحث في العلوم السياسية على وجه الخصوص والعلوم الاجتماعية على وجه العموم، إذ أنها بات من الضروري جدا الاعتماد على الجانب القانوني في تغيير ظواهر السياسية والاجتماعية[1].

والمنهج القانوني يرتبط بدراسة الأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، ومدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية[2].

تم توظيف المنهج خلال دراستنا في تحليل لمختلف القوانين الصادرة عن المنظومة التربوية في الجزائر ومدى تطابقها مع الواقع.

2-**اقتراب تحليل النظم:** قد استمد الاقتراب النظمي فكرته الاساسية من "النظرية العامة للنظم" التي تعد المنطلق النظري التحليلي لجميع المستخدمين لمفهوم النظام في تحليلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويرجع الفضل في إرساء قواعد هذه النظرية، وتطويرها إلى "برتلانوفي" Bertalanffy وقد طبقت هذه النظرية في علم الاحياء والفيزياء الحديثة، انتقلت إلى حقل الدراسات السلوكية والاجتماعية.

1- عبد الناصر حندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ط2، ص180.

2- محمد شلبي، مرجع سابق، ص117.

يستخدم هذا الاقتراب في دراسة النظم السياسية والمؤسسات السياسية المختلفة والبرلمانات، والاحزاب، والجماعات، وفي صناعة القرارات، كما يستخدم في دراسة السياسة الخارجية، والمنظمات الدولية، والنظم الاقليمية.[1]

ويظهر استخدامنا لهذا المنهج من خلال دراسة المنظومة التربوية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية تطبيق الاصلاحات الجديدة في 2003 بغية تشخيص واقع المدرسة الجزائرية ومعرفة مختلف التغيرات الحاصلة لها.

تقسيم الدراسة:

لكي نحقق ما يهدف إليه بحثنا سوف يتم تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

نتطرق في الفصل الأول للإطار النظري للدراسة والذي ينقسم بدوره إلى أربعة مباحث المبحث الأول تعرضنا فيه تعريف المنظومة التربوية وأهدافها، ثم في المبحث الثاني حددنا أهم وظائف المنظومة التربوية في حياة الفرد والمجتمع، أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى تعريف الإصلاح التربوي ومتطلباته بهدف إعطاء نظرة شاملة حول ما يجب توفره لإنجاح عملية الإصلاح التربوي، كما خصصنا المبحث الرابع لدوافع الإصلاح التربوي وأهدافه.

وبصفة عامة يوضح هذا الفصل جميع المصطلحات التي يتمحور حولها موضوع الدراسة وتقريب هذا الأخير للقارئ.

أما الفصل الثاني للدراسة يمثل مراحل تطور المنظومة التربوية في الجزائر (1962-2003)، الذي خصصنا فيه ثلاثة مباحث وعالجنا في المبحث الأول وضع المدرسة الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي، والمبحث الثاني يتضمن المرحلة التمهيدية للمدرسة الجزائرية خلال الفترة 1962- 1976 الذي يتمحور حول ظروف إنشاء المنظومة التربوية بعد الاستقلال وتوجهاتها مع تحديد تنظيمها خلال هذه المرحلة ليأتي في الأخير تقييم هذه الاخيرة؛ اما فيما يخص المبحث الثالث الذي يمثل تطبيق المدرسة الأساسية (1976-

1- محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص 130-143.

2003) فقد عالجنا من خلاله تحليل أمرية 35/76 المتعلقة بالتربية والتكوين، وما تبنتها الدولة من مشاريع إلى غاية تبني الإصلاحات الجديدة في 2003.

لننتقل إلى الفصل الثالث بعنوان المنظومة التربوية في ظل الإصلاح الذي يحتوي على ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتضمن ظروف ودوافع الإصلاح مع إبراز أهم الظروف الداخلية والخارجية، في حين تعرضنا في المبحث الثاني إلى مضمون الإصلاح وأهدافه الأساسية، لتصل الدراسة إلى المبحث الثالث الذي يتمحور حول تنظيم المنظومة التربوية في ظل الإصلاح.

أمام في الفصل الرابع والأخير الذي يدور حول تقويم لعملية إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، قسم إلى أربعة مباحث عالج المبحث الأول فيه معوقات إصلاح المنظومة التربوية، المبحث الثاني تقويم لمسار الإصلاح الذي يعالج إيجابيات وسلبيات الإصلاحات المتبناة، أما خلال المبحث الثالث فلقد تطرقنا إلى ردود الفعل حول الإصلاحات لمختلف فئات المجتمع سواء الأسرة التربوية، النقابات، الأحزاب السياسية، الإعلام، وفي المبحث الأخير استهلنا الدراسة بتقديم حلول ونظرة مستقبلية للمنظومة التربوية.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تعتبر المنظومة التربوية إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تلعب دورا مهما في حياة الفرد والمجتمع، وذلك من خلال الأهداف التي تسعى لتحقيقها عبر مختلف وظائفها. ونظرا للتطورات التي عرفتها هذه المنظومة فهي ملزمة للتماشي مع مستجدات العصر، لذلك تبنت معظم دول العالم سياسة الإصلاح التربوي كوسيلة اعتمدت عليها لتطوير المنظومة التربوية وتفتحها، ولتحقيق قدر ممكن من العلم والمعرفة، وتبلور ثقافة اجتماعية تربوية جديدة ولذلك سنتناول خلال هذا الفصل الإطار المفاهيمي للمنظومة التربوية مع إعطاء الأهمية للإصلاح التربوي فيها.

المبحث الأول: تعريف المنظومة التربوية وأهدافها:

قبل التطرق لمفهوم المنظومة التربوية والنظام التربوي سنشير إلى مفهوم النظام والتربية.

أ-**تعريف النظام:** يقصد بالنظام حاصل الإجراءات المستقلة في نشاطاتها والمتفاعلة فيما بينها في نفس الوقت لتحقيق أهداف مرسومة سلفا[1].

كما يعرف توفيق مرعي النظام على أنه: " كل مركب من العناصر لها وظائف وبينها علاقات منظمة، ويؤدي هذا الكل نشاطا هادفا وله سمات تميزه عن غيره، وأن هذا النظام يقيم علاقات مع البيئة التي تحيط به"[2].

يلاحظ من خلال هذا التعريف عدم ذكر نوع العلاقة التي تربط بين هذه العناصر، وكيفية التأثير ببعضها البعض في ظل نسق تعاوني وتكاملي فيما بينها.

تعريف النظام حسب إسماعيل رابحي: " النظام كل مركب من عنصرين فأكثر يعمل على تحقيق هدف أو أهداف متعددة لإشباع حاجات معينة داخلية وخارجية وفق تنظيم معلوم، ويتم ذلك من خلال التسيير الفعال لنشاط العناصر المكونة له عن طريق التمييز بين المهام الموكلة لها والتنسيق بينها تبعا لشبكة العلاقات التي تربط بينها، كما أن للنظام شخصية معنوية يعرف بها عند تعامله مع غيره، حيث يكون له اسم، وعمر، ومقر...[3]

ويلاحظ من خلال التعريف السابق غياب الأطر القانونية التي تنظم البيئة التي يعمل فيها هذا النظام.

1- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، "**النظام التربوي والمناهج التعليمية**"، سند تكويني لفائدة مديري المدارس الابتدائية، 2004، ص11.

2- إبراهيم هياق، "**إتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر أساتذة متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد نموذجا**" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع التربية، جامعة منتوري- قسنطينة-، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2010-2011، ص49.

3- إسماعيل رابحي، المرجع السابق، ص174.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي للنظام:

مجموعة العناصر المركبة والمتفاعلة فيما بينها، الذي يتم إنشاءه في بيئة معينة وحدود زمانية ومكانية وفق إطار قانوني ينظمه لبلوغ أهدافه.

ب- **تعريف التربية في الاسلام:**

التربية لغة: جاء على لسان العرب لابن منظور " ربا يربو بمعنى زاد ونما" وفي القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ وترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها اهتزت وربت وانبتت من كل زوج بهيج﴾ (سورة الحج الأية 5)، أي نمت وازدادت، وقال تعالى: ﴿ألم نربك فينا وليدا ولبثت فينا من عمرك سنين﴾ (سورة الشعراء، الأية 17)، وقوله أيضا: ﴿وقال ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾ (سورة الإسراء، الآية 23) وهي كلها إشارات إلى المعنى اللغوي للتربية وتعني الزيادة والنمو المطرد واستخراج شيء كامن أو مستتر وزيادته بالرعاية والعناية، يقال ربّى الولد أي هذبه وجعله ينمو[1].

التربية إصطلاحا: عرف مصطلح التربية تعريفات متعددة وكل تعريف يعكس وجهة نظر باحث معين او ميدان المعرفة الذي تخصص فيه سواء في الدراسات الإسلامية او الأجنبية وسنشير إلى بعض التعريفات التي يقف عليها هذا المصطلح:

-تعريف أفلاطون للتربية: "هي إعطاء الجسم والروح كل ما يمكن الجمال والكمال" عرفها محمد عطية بأنها: "عملية اجتماعية تهدف إلى مساعدة الأفراد على النمو الشامل لشخصياتهم، بحيث يستطيعون القيام بأدوارهم الاجتماعية والعيش في المجتمع والمشاركة في خبراته"[2].

1- عبد الله قلي، فضيلة حناش، **المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم**، سند لتكوين المتخصص الجزائر، 2009، ص11.

2- ربيع هادي مشعان، "**الاتجاهات المعاصرة في التربية والتعليم**"، الأردن: د.د.ن، 2008، ط1، ص18.

ويرى ابن خلدون أن التربية تستهدف إعدادا أفراد المجتمع ليعرفوا سياسة الدولة، وان ينظر كل فرد إلى الأخر نظرة إنسانية باعتباره منتميا إلى الجنس البشري، ولهذا فإن مهمة التربية أن تخرج هذه الملكة العقلية الإنسانية إلى الواقع علـــى درجات بتعـــليم الإنسان في الدرجة الأولى العلوم العقلية التي تساعد على تفهم المدركات الحسية، وذلك عن طريق تعلم الأخلاق والسياسة والبلاغ، وفي الدرجة الثانية يتعلم العلوم النظرية مثل الرياضيات[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي للتربية على أنها مجموعة من العمليات التي تستهدف إعداد الفرد للحياة لتحقيق النمو والاكتمال وهذه العملية يمارسها الراشدون على الصغار لتدريبهم وتطوير معارفهم للحفاظ على استمرارية الكيان الاجتماعي.

وانطلاقا من التعاريف السابقة التي تناولت مفهومي النظام والتربية يمكن تعريف النظام التربوي على انه يتضمن جملة من القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تتبعها الدولة لتسيير شؤون التربية والتعليم، تهدف من وراءها للمحافظة على قيم ومبادئ الأمة موجهة النظام التربوي وفق هذه السياسات التربوية التي تعكس التوجهات العامة للمجتمع[2].

إن النظام التربوي هو أساس النظم الأخرى الموجودة في المجتمع ومحورها إذ أنه يتكفل ببناء أهم رأسمال في الأمة وهو الإنسان، فإذا كان النظام قائما على أساس قيمية وعلمية فاعلة، انعكس ذلك على نوعية الإنسان وكفاءته، ومن ثم على أدائه كعضو يساهم إيجابيا في تطوير مجتمعه وإنتاج حضارته والعكس كذلك[3].

1- حسين عبد الحميد احمد رشوان، **علم الاجتماع بين ابن خلدون وأوجست كونت**، الإسكندرية: أبو الخير للطباعة والتجليد، 2009، د.ط، ص118.

2- إبراهيم هياق، المرجع السابق، ص ص 51-52.

3-المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، "**وحدة التسيير الإداري**" سند تكوين لفائدة مديري مؤسسات التعليم الثانوي والإكمالي، 2005، ص05.

أما المنظومة التربوية يمكن تعريفها على أنها: " الجهاز المخول لممارسة العمل التربوي على نطاق الدولة ككل والمشاركة في صنع السلوك الاجتماعي بشكل متميز بالإضافة إلى أن المنظومة التربوية هي نتيجة للظاهرة السلوكية التي يفرزها المجتمع بمعنى أنها تتأثر بالممارسات الاجتماعية والتفاعلات السلوكية السائدة في المجتمع"[1].

جاء في تعريف حامد عبد السلام زهران للمنظومة التربوية على أنها: "المؤسسة الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة المتطورة، وتوفير الظروف المناسبة للنمو الجسمي والعقلي والانفعالي والاجتماعي".[2]

وتعتبر المدرسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تستطيع بواسطتها المجتمعات أن تغير وتتغير وتتحول من أشكالها البدائية إلى أشكالها المتحضرة كما أنها مؤسسة إلزامية تحافظ على النظام من خلال تنظيماتها الرسمية وفرض إرادتها بحكم القوانين والتنظيمات واللوائح الملزمة للجميع، ولهذا فإن المؤسسات التربوية والتعليمية في حد ذاتها وحدات أساسية للتحليل ولفهم طبيعة علاقاتها الوظيفية بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الأخرى في المجتمع[3].

إن المنظومة التربوية بمثابة تفاعل متكامل بين عدة عناصر بشرية وإدارية وتربوية وعلمية وقانونية ومالية، تقوم بوظيفتي التربية والتعليم في المجتمع من أجل إنشاء وزارة خاصة للإشراف على إدارة المنظومة التربوية[4].

1- إسماعيل رابحي، المرجع السابق، ص 174.

2- تيرزي أعراب، جميلة جنادي، "مؤسسات التنشئة الاجتماعية وعلاقتها باكتساب التربية الجنسية لدى المراهق المتمدرس"، مذكرة مكملة لنيل شهادة اللسانس، علم النفس، جامعة مولود معمري- تيزي وزو -، كلية العلوم الإنسانية، قسم علم النفس، 2012-2013، ص45.

3- عبد الله بن عايض سالم الثبتي، **علم اجتماع التربية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ط1، ص ص 33-40-85-136.

4- أحمد لشهب، "صنع السياسة التربوية في الجزائر"، **مجلة المفكر**، العدد11، ص257.

وفي الأخير نستخلص أن المنظومة التربوية هي مؤسسات اجتماعية تعمل لتحقيق أهداف تربوية في ظل فريق موحد (الأسرة التربوية) وتتمثل أساسا في تربية الفرد وتنمية قدراته العقلية والجسمية وذلك في إطار القانون الذي يحدده النظام التربوي للدولة كما أنها المؤسسة المسؤولة عن إنتاج الموارد البشرية المثقفة لمواكبة التطورات العصرية.

ثانيا: أهداف المنظومة التربوية:

تسعى المنظومة التربوية أو النظام التربوي في أية دولة لتحقيق جملة من الأهداف وذلك حسب تاريخها والموروث الثقافي لها، قصد تحقيق التربية المثلى لأفراد المجتمع وإعداد الفرد معرفيا ونفسيا، استجابة للبيئة المعرفية المحيطة به. وتتمثل أهداف المنظومة التربوية أساسا فيما يلي:

- تمكين المتمدرسين من التأقلم مع مهام متعددة والقــدر على التحسن والتواصـل في ضوء تطور أشكال الإنتاج وظروف العمل.

- ضمان حد أدنى من المعارف والمهارات والكفاءات للجميع بتعميم التعليم الأساسي[1].

وكذلك يمثل التكيف الاجتماعي للفرد إحدى أهداف المنظومة التربوية بإعتبار التربية وسيلة فعالة للتنشئة الاجتماعية وهذا ما أشار إليه العديد من الفلاسفة والمفكرين وأنها القائد لحياة ناجحة وفعالة كما تضمن للفرد القدرة على التكيف مع المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، فالأجيال المتعاقبة بحاجة إلى التربية التي تحقق التكيف والانسجام مع مجتمعاتها والمجتمعات الأخرى، وذلك بالتواصل وتبادل الثقافات وكل ذلك يتحقق في ظل المنظومة التربوية الفعالة.

- اكتساب المهارات الأساسية بحيث تسعى المنظومة التربوية بمختلف أجهزتها ووسائلها ومناهجها التربوية، وكل آلياتها المستخدمة في المجال المدرسي لتزويد التلاميذ

1- معن محمود عياصرة، **نظم وسياسات التعليم**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2011، ط1، ص211.

بالقدرة على القيام بمجموعة من المهارات التي يستفيدون منها لمتابعة الأنشطة المختلفة للحيا، سواء داخل الإطار المدرسي أو خارجه، كما حددت منظومة الأمم المتحدة والعلوم الثقافية (UNESCO) مجموعة من الاهداف يسعى النظام التربوي لتحقيقها ليتمكن الأفراد من خلالها الاداء بوظائفهم على اكمل وجه، وتمكن في المحاور التالية:

- التعليم للمعرفة، التعليم للعمل، تعلم لتكون، التعليم للتكيف البيئي.

- كما يساهم النظام التربوي في مساعدة التلاميذ وتوجيههم، مع مراعاة البرامج والمناهج المعدة وفقا لأعمار التلاميذ وما يتوافق وقدراتهم الجسمية والعقلية، حتى لا يواجه الطفل إحباطات نتيجة فشله في أداء العمل أو في عدم نجاحه في الدراسة، إذا كانت غير ملائمة لنموه أو لا تتفق لميوله واتجاهاته.

- يهدف النظام التربوي إلى تطوير التعليم وتحسين جودته من خلال تبني جملة من الإجراءات تتعلق بالمناهج الدراسية، وتفعيل العمل التربوي من خلال التجديدات والإصلاحات التربوية وتحسين نوعية التعليم وتطويره[1].

ومن خلال هذه الفكرة يكمن الهدف الأساسي للمنظومة التربوية في تحسين مستوى التحصيل ورفع جودة التعليم في أي مرحلة تعليمية.

– امتلاك روح التحدي لمواجهة رهانات العصر ومستلزماته، والتأقلم مع مقتضيات العولمة أي روح العصرنة العلمية التي تمكن المجتمع من مواكبة التطورات العلمية بالتحكم في العلوم الجديدة، والتكنولوجيات المستحدثة، التحلي بالقيم الإنسانية النبيلة والإسهام في بناء الحضارة الجديدة[2].

– إعداد طاقات بشرية قادرة على المشاركة في مهام التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[3]

1– إبراهيم هياق، مرجع سابق، ص ص 52–54.

2– عبد النور زيان، المرجع السابق، ص82.

3– نذير بن يربح، "التربية والتعليم التحضيري وعلاقتها بالمدرسة الأساسية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد علوم النفس والتربية، 1987–1988، ص67.

المبحث الثاني: وظائف المنظومة التربوية

تتصف المنظومة التربوية بمجموعة من الوظائف تسعى من خلالها إلى تحقيق منظومة تربوية متفتحة وتستجيب لمتطلبات المجتمع، من حيث معطياتها التربوية وتعليماتها الأخلاقية، فبعدما كانت وظائف المنظومة في القديم مقتصرة على محاربة الجهل والأمية فتطورت هذه الوظائف بشكل سريع لتواكب حركة التطور والتغيير كما أن هذه الوظائف تختلف من مجتمع لآخر حسب مقتضيات مجتمع معين، ودرجة التقدم فيه، وحتى في المجتمع الوحيد قد تختلف هذه الوظائف باختلاف نوعية النظام فيها إلا أن وظائف المنظومة التربوية يمكن تحديدها كما يلي:

أولا- التنشئة الاجتماعية: قبل التطرق للتنشئة الاجتماعية للمنظومة التربوية سنشير إلى مفهوم التنشئة الاجتماعية أولا:

أ- **التنشئة الاجتماعية:** تعددت الآراء حول مفهوم التنشئة الاجتماعية منها:

- التنشئة الاجتماعية عملية نفسية اجتماعية تربوية تعمل على إكساب الفرد الخصائص الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه، متمثلة في القيم والاتجاهات والأعراف السائدة في مجتمعه ومعايير السلوك الاجتماعي المرغوب في هذا المجتمع، وهي عملية مستمرة عبر زمن متصل، تبدأ منذ اللحظات الأولى في حياة الفرد حتى وفاته، ولا تقف عند عمر زمني معين، فيضل الفرد يكتسب سلوكات معينة ويعدل أخرى، كما تتغير اتجاهاته ومنظومة قيمه واهتماماته عبر مراحل حياته المختلفة.[1]

- كما يمكن تعريفها على أنها عملية تعليم وتعلم وتربية، وأنها تقوم على التفاعل وتهدف إلى اكتساب الفرد سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه

1- نسرين إسماعيل حسن ياسين، "التنشئة الاجتماعية في سورتي النور والأحزاب" مذكرة لنيل شاهدة الماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة –، عمادة الدراسات العليا، كلية أصول الدين، قسم التفسير وعلوم القرآن، 2009، ص10.

من مسايرة جماعية والتوافق الاجتماعي معها، فتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية[1].

بعد أن عرضنا مفهوم التنشئة الاجتماعية سنتطرق للتنشئة الاجتماعية للمنظومة التربية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

تعتبر المؤسسة أو المنظومة التربوية مسؤولة بصورة رئيسية عن المحافظة على ثقافة المجتمع وتراثه، وعن تطورهما وتجديدهما، ونقلهما من جيل إلى آخر بفضل التربية[2] التي تقوم بتطوير أساليب الحياة الاجتماعية في المجتمع وتجديد العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية وبلورة عادات ونماذج سلوكية جديدة متطورة في المجتمع[3] (فكرة جورج بيان) وبهذه الصفة فالمنظومة التربوية تقوم بحفظ التراث الثقافي، وهي مهمة أوكلها المجتمع للمدرسة وذلك لصعوبة القيام بهذا الدور من طرف مؤسسات أخرى واتصاف الحياة الاجتماعية بالتعقيد والتشابك التي يقف أمامها التلاميذ دون أن يستطيع فهمها وتقبلها، ولذا فإن وظيفة المدرسة تكمن في تبسيط الخبرات وترتيبها مع مراحل النمو الإنساني، وإعداد التلاميذ إعدادا ينمي شخصيتهم الاجتماعية وقدراتهم على التفكير، والابتكار وتحمل المسؤولية والإنجاز[4].

فللمنظومة التربوية وظيفة إبداعية وإنشائية على مستوى الفرد والمجتمع، لهذا ينبغي على التربية أن تتجاوز مرحلة الحفظ والتجديد إلى مرحلة التطوير والإبداع في الفكر والسلوك، لضمان قوة المجتمع ومواكبة لحركة التطور والتقدم في المجالات العلمية

1- نفس المرجع، ص10.

2- هاني بني مصطفى، **السياسات التربوية والنظام السياسي**، د.م.ن: دار جديدي للنشر والتوزيع، 2007، ط1، ص32.

3- عبد الله بن عايض سالم الثبتي، مرجع سابق، ص 288.

4- صالحة عدلي، "فعالية المنظومة التربوية من خلال امتحانات شهادة البكالوريا وشهادة التعليم الأساسي 2008-2009/ 1999-2000"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، 2009-2010، ص16.

والتكنولوجيا الحديثة[1]، وتفسر هذه الوظيفة تنمية القدرات الإبداعية، فالمؤسسات التي تستند إلى المعرفة العلمية بحاجة إلى أفكار إبداعية والمدرسة في سعيها إلى تنمية الإبداع، لا بد أن تنمي لدى الطالب الفضول المعرفي واستكشاف المجهول. كما أن هناك وظائف اجتماعية أخرى تتمثل في:

- تعليم الفرد كيف يحقق أهدافه بطريقة ملائمة تتفق مع المعايير الاجتماعية.
- دعم القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع بطريقة وصريح في مناهج الدراسة.
- تنمية أنماط اجتماعية جديدة: فالتربية وسيلة تكوين أنواع السلوك وتغييرها وتنميتها على أساس من العلم والمعرفة، لذا كان لازما على المدرسة أن تقوم بواجبها في تنمية أنماط اجتماعية جديدة حصلت نتيجة التطورات الجديدة والحاصلة في المجال العلمي كله لتجعل منهم مواطنين صالحين قادرين على التكيف مع جماعتهم التي يعيشون فيها[2].

ثانيا التنشئة السياسية:

إن التنشئة السياسية في أبرز تعريفاتها هي: تعليم القيم والتوجهات السياسية بواسطة أدوات التنشئة كالأسرة والمدرسة وجماعات الأصدقاء ووسائل الإعلام وهي العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل إلى جيل، وترتبط كمفهوم بمفاهيم أخرى مثل الشرعية والهوية والولاء والمواطنة، وتهدف لتحقيق الاستقرار في العلاقة بين الشعب والدولة.

وتتحقق أهداف التنشئة السياسية باستيطان الفرد للقيم السياسية السائدة في المجتمع والعالم الذي أصبح قرية اتصاليا، ومن هنا إدراكه لمعاني الحق والعدالة والخير والشر والحوار والصراع، إن من مستلزمات تكييف منظوماتنا الوطنية المعنية بالتنشئة السياسية

1- عبد الله بن عايض، مرجع سابق، ص 228.

2- تيرزي اعراب، جميلة جنادي، مرجع سابق، ص ص 49-50.

بغية تعزيز منظومة القيم الثقافية والأخلاقية التالية وهي قيام التنشئة السياسية والتنمية الشاملة عامة على:

- الحرية بدل من السلطوية.
- المعرفة بدلا من الامتلاك الفردي.
- العمل الجماعي عوضا من الانفرادية.
- المؤسسات بديلا للفردية.
- الإبداع عوضا للإتباع.
- التعاقد الاجتماعي بدلا من الولاءات الضيقة وكذلك الكفاءة بديلا للمحسوبية.[1]

بعد أن تعرفنا على مفهوم التنشئة السياسية سنحاول التطرق لبعض هذه الوظائف السياسية للمنظومة التربية التي تتجلى في:

– المؤسسة التربوية هي التي تعد المواطن سياسيا لكي يلعب دوره السياسي في مجتمعه بوعي وعقل ومسؤولية، كما ان لها دور أساسي في إعداد القيادات السياسية بالإضافة لذلك فهي تشكل القيادة الفكرية للمؤسسة السياسية. أما بالنسبة لدور المؤسسة التربوية في العمل السياسي العام يعتمد بصورة رئيسية على النظرية التي تقوم عليها الدولة في مجال التربية.

تحكم علاقة الدولة بالتربية بصورة عامة عدة نظريات:

1- نظرية التدخل:

في إطار هذه النظرية تعتبر الدولة المسؤولة الأولى عن التربية والتعليم في جميع المراحل ولا يشاركها في هذه المسؤولية احد، ومن هذا المنطق فإن الدولة هي التي تضع أسس التربية وبرامجها وخططها الدراسية، وهي التي تعد المناهج وتؤلف الكتب المدرسية

1- قاسم حجاج، التنشئة السياسية في ظل العولمة بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج، **مجلة الباحث**، عدد 02، 2003، ص ص80-81.

وجميع العاملين في التربية موظفين من موظفي الدولة، وهي مسؤولة عن عملية إعدادهم وتدريبهم.

2- نظرية الترسل:

وتقوم النظرية على أن إعداد الإنسان كفرد وكمواطن وكشخص يقوم بعمل مفيد ومنتج شريف ليس من اختصاص الدولة، بل من اختصاص المواطنين أنفسهم ينظمونه بحرية وبالطريقة التي يرونها مناسبة، وفي إطار هذه النظرية تتولى الهيئات المحلية والدينية مسؤولية التربية والتعليم على اختلاف مراحلها[1]. بالإضافة إلى الوظائف المذكورة هناك وظيفة أخرى تتمثل في توفير مناخ يشجع على ممارسة القيم الديمقراطية والعلاقات الإنسانية.[2]

ثالثا: التربية والتعليم كضرورة اقتصادية:

إذا كانت الوظيفة الاجتماعية تسعى إلى إعداد وتهيئة الأيدي العاملة الفنية والثقافية والاجتماعية بشكل يناسب البيئة الاقتصادية والفنية والمهنية أي لترقية المستويات الاجتماعية فإن للمؤسسة التربوية وظيفة أساسية هامة وهي الوظيفة الاقتصادية التي تسعى إلى تدريب وإعداد الأيدي العاملة الفنية المطلوبة في جميع الميادين لإحداث التحول الاجتماعي اللازم للتحولات الاقتصادية الحاصلة لغرض تحقيق عملية ترقية النظام الاجتماعي ككل، من خلال تكامل البعدين الأساسيين المهني والإنساني عند الأفراد[3].

إلى جانب الوظائف الأساسية المذكورة يمكن تحديد وظائف أخرى للمنظومة التربوية في النقاط التالية:

1- عبد الله بن عايض سالم الثبيتي، مرجع سابق، ص228.

2- تيرزي أعراب، جميلة جنادي، مرجع سابق، ص47.

3- هاني بني مصطفى، مرجع سابق، ص33.

– المدرسة أداة استكمال: وظيفة استكمال ما تقوم به سائر المؤسسات من الأعمال التربوية، فمثلا استكمال ما بدأ به البيت من تربية الولد.

– كما أنها أداة تصحيح الأخطاء التربوية التي قد ترتكبها هذه المؤسسات فإن كان هناك نقص تلفته أو كان فراغ ملأته.

– المدرسة أداة تنسيق: فهي تنسق الجهود التي تبذلها سائر المؤسسات في تربية الولد وتظل على اتصال دائم بتلك المؤسسات لترشيدها إلى أفضل الأساليب التربوية، وتتعاون معها على تنشئة الجيل الجديد أحسن تنشئة، ومما لا جدال فيه ان المدرسة على اختلاف أنواعها ودرجاتها هي المرجع الأساسي في كل ما يتعلق بعملية التربية[1].

– التنمية الاقتصادية حيث تعد المنظومة التربوية التلميذ لوظيـــفة معينة تســاهم في الاقتصاد وتستشير فردية المراهق إلى تحقيق مكانة اقتصادية بالجد والعمل.

– تنمية أساليب التفكير العلمي وأساليب التعلم الذاتي عند المتمدرس[2].

وفي الأخير يمكن القول أن المنظومة التربوية سلسلة من الوظائف التي تنظم حياة الفرد من حيث تربيته وتنمية قدراته مع الحفاظ على تراثه الثقافي، وخلق فرص التواصل مع غيره لتحقيق الانسجام الاجتماعي، كما تقوم بتوفير اليد العاملة المؤهلة ومسيرة للتكنولوجيا الحالية، إلى جانب إعداد القيادة السياسية للدولة، من خلال إكسابها المعايير والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع للحفاظ على أمتهم.

1– جورج شملا، عبد السميع حربلي، **الوعي التربوي ومستقبل بلاد العربية**، د.م. ن: دار العالم للملايين، 1995، ط1، ص ص 305–306–307.

2– تيزري اعراب، جميلة جنادي، مرجع سابق، ص48.

المبحث الثالث: تعريف الإصلاح التربوي ومتطلباته

كما سبق أن ذكرنا أن النظام التربوي الفعال هو الذي يولد عنصر بشري أكثر كفاءة وفعالية لبناء مجتمعه ومواكبة تطوره، وفي حالة عدم قدرة هذا النظام الاستجابة للتطورات وتحقيق الأهداف المرسومة، تلجأ الدولة لإصلاحه (النظام التربوي)، وفق خطط وإستراتيجية متبعة للنهوض بقطاع التربية وجعله متساير مع التطورات العلمية والمعرفية العالمية والتكنولوجيا الحالية ليتماشى مع متطلبات العولمة، لذلك سنتطرق من خلال هذا البحث إلى مفهوم الإصلاح التربوية وشروطه.

أولا: الإصلاح التربوي:

قبل أن نتطرق إلى مفهوم الإصلاح التربوي سنوضح أولا مفهوم الإصلاح:

أ- مفهوم الإصلاح:

يعرفه أحد المعاجم التربوية بأنه: مصطلح شاع استخدامه في القرن 19 م، ليعني التغيرات المقصودة التي أدخلت على المناهج ونظم التعليم وهو مثل مصطلح "التجديد" حاليا لكن مع نغمة أخلاقية أو معنوية قوية[1].

- **تعريف التجديد:**

التجديد في اللغة من الفعل جدد – تجديدا: صيره جديدا، أحياه أعاد إليه القوة والنشاط.

واصطلاحا: تحسين مقصود يمكن قياسه، يدوم طويلا، ولا يحدث بكثرة.

كما أن التجديد التربوي يمكن أن يعني وبشكل إجمالي: "إدخال بعض العناصر الجديدة نظريا أو منهجيا والاستفادة منها، في تجديد وإنعاش وإعادة بناء وهيكلة بعض الاساليب والطرائق الفنية والممارسية.[(2)]

1- محمد منير مرسي، مرجع سابق، ص08.

2- إبراهيم هياق، المرجع السابق، ص 32.

يمكن تعريف الإصلاح في إطار مستويين متكاملين وهما:

-الإصلاح كإجراء: ويعني عمليات تقويم للوضع الراهن في ضوء أهداف الخطط السابقة والمستجدات الآتية والتوقعات المستقبلية.

-الإصلاح كنتاج: هو عملية تنمية وتطوير للإمكانيات المتاحة بهدف تحقيق أعلى مستويات المنفعة[1].

من خلال التعريفات يمكن استخلاص مفهوم الإصلاح على أنه إحداث تغيير على مستوى النظام بشكل ينقله من حالة معينة إلى حالة أفضل تمكنه من الاستجابة لمتطلبات العصر، والتخلص من الوضع الراهن لتحقيق نتائج أفضل.

إذن الإصلاح يعني التخلص من الوضع القائم وتعويضه بوضع ذات محتوى جديد شكلا ومضمونا.

ب- تعريف الإصلاح التربوي:

عرف مصطلح الإصلاح التربوي عدة تعريفات منها:

يعرف الإصـــــلاح التربوي بأنـــه: جهود تبذل بغـــرض إحداث تغيرات جـــوهرية في السياسات التربوية تشمل أكثر من جانب في العملية التربوية وغالبا تتجاوز نتائجه النظام التعليمي وتخطط الإصلاحات على المستوى المركزي، وإن التنفيذ يتم على المستويين المركزي والمحلي من حيث انه يتجاوز النظام التعليمي نحو النسبة الاجتماعية ككل، بما يستوجب وأن يأخذ في الاعتبار العوامل والمتغيرات الخارجية على النظام التعليمي كالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكان هذا الاصلاح ينصرف في النهاية إلى تحقيق الكفاية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي والتربوي ككل[2].

1- إسماعيل رابحي، مرجع سابق، ص144.

2- الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، **تحديث المناهج التعليمية ضمن عملية الاصلاح التربوي**، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، قسم العلوم الاجتماعية، العدد 10، ص24.

يلاحظا من خلال هذا التعريف عدم ذكر الاطراف التي تقوم بالعملية الاصلاحية (الاصلاح التربوي) بحيث اكتفى بذكر "جهود مبذولة بغرض إحداث تغيرات"، كما أنه لم يكرر الوسائل المستخدمة بإنجاز هذه العملية.

يعرف حسن البيلاوي الإصلاح التربوي بأنه: "يشير عادة إلى عملية التغير في النظام التعليمي أو جزء منه نحو الأحسن، وغالبا ما يتضمن هذا المصطلح معاني اجتماعية واقتصادية وسياسية"، فالإصلاح التربوي الحقيقي هو ذلك الإصلاح الذي يتضمن عمليات تغيير سياسية واقتصادية ذات تأثير على إعادة توزيع القوة والثروة في المجتمع.[1]

ركز مفهوم الاصلاح التربوي عند حسين البيلاوي عن التغيير نحو الاحسن من دون ذكر الاطراف المسؤولة في إحداث هذا التغيير وكيفية التخطيط له والاهداف المنشودة من خلاله.

كما يعرف كذلك (الاصلاح التربوي) بأنه عملية شاملة تنطوي على تغيرات هيكلية وهامة في النظام التربوي، وعليه يصبح الإصلاح التربوي كجزء لا يتجزأ من عملية تحول اجتماعي شامل في المجتمع.

اكتفى هذا التعريف باعتبار الإصلاح التربوي عملية شاملة تنطوي على تغيرات هيكلية وهامة، في حين الاصلاح التربوي يمثل كلّ الاجراءات الحاصلة على مختلف الجوانب التي يتم إعادة النظر فيها في الحياة التربوية (مناهج، مقاربات، هيكلة، محاور...).

أما عبد القادر فضيل فيرى في عملية الإصلاح التربوي يمكن ان تعني "التغيير الجذري لبنية النظام والتجديد الكلي للأسس التي تقوم عليها ولعناصر السياسة التي توجهه[2].

1- جميلة بن زاف، "تأهيل المعلم في ضوء الإصلاحات التربوية الجديدة في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 13، 2013، ص187.

2- إبراهيم هياق، مرجع سابق، ص31.

ويعرف كذلك الإصلاح التربوي على أنه: تلك الجهود المبذولة القائمة على الدراسة العلمية المنهجية لمختلف مشكلات المنظومة التربوية قصد تجاوز سلبياتها وتدعيمها بحلول جديدة، بغرض تكييفها مع مختلف التغـــيرات الحاصـــلة على الساحة العربية والعالمـية في مختلف المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تكنولوجية دون الخروج من الخصائص الحضارية للأمة العربية[1].

إن الاصلاح التربوي خلال هذا التعريف وقف على الجهود المبذولة في ظل منهجية علمية لدراسة مشكلة تربوية معينة لتجاوز سلبياتها مع وضع حلول جديدة لتجاوز التغيرات الحاصلة عربيا وعالميا في اطار خصائص الامة العربية، ولكن في الكثير من الاحيان تلجأ الدول العربية لتبني سياسات تربوية خارجية تطبيقا لمناهجها وترقية لغاتها (اللغات الاجنبية) لمساير التغيرات الخارجية الحاصلة وهذا ما يغيب عليه بعد هذا التعريف.

يقصد أيضا بالإصلاح التربوي: التحديث والتجديد في المداخلات والعمليات مسايرة للمعاصرة والمتغيرات الدولية والمحلية في شتى مجالات الحياة مما يؤدي إلى تحسين جودة المخرجات ويمكن المؤسسات التربوية من تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. فالإصلاحات التربوية تختلف في مدى انتشارها اعتمادا على مدى ملاءمتها للوسط المطبقة فيه وقابليتها للتطبيق والتجريب وكلفتها المادية ودرجة التحمس إليها من قبل صناع القرار والمستفيدين والمنفذين[2].

فمن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الإصلاح التربوي على انه:

كل ما تبذله الدولة من جهود وفق خطة منهجية متبعة لحل عوائق ومشكلات المنظومة التربوية في ظل إطار قانوني يؤكد ذلك، وهذه الخطة الإصلاحية قد تكون بإرادة

1- عبد النور زيان، مرجع سابق، ص83.

2- يزيد قادة، "واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مدرسة الدكتوراه، إدارة الأفراد والمنظمات وحوكمة الشركات، 2011-2012، ص104.

الدولة أو تفرضها ظروف معينة سياسية اقتصادية، اجتماعية على المستوى المحلي أو الدولي، وتستوجب تحقيق الأهداف المرسومة والاستجابة لمطالب الأسرة التربوية خاصة واحتياجات المجتمع عامة حتى تحقق مخرجات أحسن وأفضل.

ثانيا: متطلبات الإصلاح التربوي:

حتى تنجح عملية الإصلاح التربوي لابد من توفير مجموعة من المتطلبات وهي:

- لكل عملية إصلاحية منهج يحدد على ضوئها مشكلات ومفاهيم وأبعاد ومختلف هذه العملية لذا فالتحليل المنهجي للأغراض والمرامي التربوية لا يكون إلا نتيجة للتصور المنهجي لمعطيات خاصة بالإصلاح.
- باعتبار التاريخ أهم وسيلة لنقل مكتسبات الأمة فلابد من تحديد الخطة الإصلاحية في ضوء المعطيات التاريخية، لأن التصور الواضح للتراث التاريخي يعطي رؤية واضحة للحقائق دون تزييفها وذلك يجعل العملية الإصلاحية على اتصال بثقافة الأمة وتراثها.
- لا بد من رؤية مسبقة لإرادة الأمة في أي عملية إصلاحية لأن في حالة تجاهل هذا الشرط تصبح عملية الإصلاح التربوي فاشلة وهي من أسوأ الأخطاء التي تقع فيها الشعوب، بحيث تفرض الإصلاحات على الأمة غصبا عنها دون مراعاتها لمتطلباتها التربوية.

- نظرا لأهمية الاستشراف في حياة الفرد ورسم مستقبله، فإن الإصلاح الذي ينبغي إقامته في النظام التربوي يجب ألا ينفصل في تصور المشرفين عليه عن باقي المسارات الإصلاحية في النظم الاجتماعية الأخرى (أهمية الربط والتكامل بين الإصلاح التربوي والإصلاح الاجتماعي في كافة أبعاده بصفة عامة)[1].

- إيجاد هيكل دائم للبحث والمتابعة فلا بد من توفير منشأة علمية توكل لها مهمة رصد الواقع والتحولات التربوية في ميادين التقييم والمتابعة وإصدار توصيات إصلاح

1- إسماعيل رابحي، مرجع سابق، ص ص 122-123.

المنظومة التربوية، كما يجب أن توفر لها الإمكانيات والوسائل المادية وتمنح لها كامل الصلاحيات لإنجاز المهام المنوط بها.

– توفير فرق من المربيين الباحثين حيث أن الإصلاح التربوي هو عملية بحث موضوعي ميداني، يتطلب خبرات وكفاءات علمية عالية، وموضوعية في تناول القضايا بعيدا عن التأثيرات الحزبية والإيديولوجية، فأساتذة التربية الباحثون في التربية وعلم النفس بالجامعات هم الأجدر بتقييم واقع المنظومة التربوية والسهر على إصلاحها عند اقتناعهم بالحاجة إلى ذلك[1]، لأن الإصلاح عملية بحث علمي موضوعي ميداني يتطلب خبراء وكفاءة علمية عالية وموضوعية في تناول القضايا بعيدا عن التأثيرات الحزبية والإيديولوجية.

– السماح للمدرسة بالتجديد واختيار طاقم العمل القادر على المشاركة ويتلاءم مع عملية التجديد.

– إشراك المدرسين في صناعة القرار: من خلال المشاركة في اتخاذ قرارات الرأسية والأفقية وهنا تبرز الحاجة إلى المجالس المدرسية كوسيلة لإشراك المعلمين وأولياء الأمور في وضع وتطبيق إستراتيجيات العمل المدرسي.

– التركيز على التدريب المستمر والتنمية المهنية لان ذلك يساعد جميع العاملين على اكتساب الخبرات المهنية المطلوبة لتحقيق إصلاح إداري ناجح.

– إنشاء نظام معلوماتي شامل للمدرسة يسهل تحقيق الإدارة الذاتية للمدرسة.

– توفير المكافآت والعقوبات.

– اختيار المدرين القادرين على تسهيل وإدارة التغيير[2].

– التشخيص الدقيق للأزمة التربوية: أي إصلاح لمشكل يجدر به أن يحدد حدوده وأبعاده بدقة، فالتشخيص الحقيقي للمشكل يقوم على أساس التخطيط الناجح ولهذا تجرى بحوثا تشخيصية للتعرف على واقع المشكلة ومحيطها وتعدياتها الاجتماعية، وتحديد التوترات

1– غياث بوفلجة، التربية والتعليم في الجزائر، مرجع سابق، ص21.

2– يزيد قادة، مرجع سابق، ص105.

ومكامن العجز حسب الأهمية، ويكون ذلك بالتشريح التاريخي لجذور الأزمة إذ أن لكل ظاهرة تاريخا تطورت خلاله وتظهر خلالها حقائق ثابتة لمتغيرات الظاهرة.

- اليقظة والتروي في الاقتباس: ونقصد بها مختلف المفاهيم والمصطلحات والنظريات واستخدامها للبحث عن إشكالية الأزمة التربوية، حيث نجد الكثير من المخالطات التي تظل الباحث عن مصدر الخلل عندما لا ينتبه إلى الفروق الاجتماعية والثقافية بين المجتمعات مما يجعله يتصور حلا لمشكلة غير موجودة بل مستعارة، وهكذا كثيرا ما يقع فيه الباحثون في مجتمعات العالم الثالث، فينقلون حلولا جاهزة لمشكلات مخالفة تماما عن واقعها الاجتماعي مما يجعلها ترفض ولا تنجح في حين أنها نجحت في مجتمعاتها الأصلية[1].

- التغيير في الأنشطة والأساليب التي يمارسها التنظيم التربوي باستخدام أنشطة جديدة كما يمكن الاستغناء عن طرائق وأساليب يتم انتهاجها لتحل مكانها أساليب أدائية جديدة تفعيلا للأداء وتوفير الحد الأعلى من المردودية.

- وجود كفاءات بشرية مؤهلة وقابلة للتغيير ومؤمنة به.
- توافر وعي تام بالمشكلات التي يعانيها النظام وبحاجته إلى التجديد والتطوير.
- وجود إرادة حقيقية للتغيير والإصلاح والتطوير.

- توافر معلومات ومعطيات صحيحة عن النظام التربوي تؤكد ضرورة الإصلاح والحاجة إليه، والمعلومات لا يمكن الحصول عليها بمجرد الاستماع إلى الانطباعية العابرة والانتقادات العامة التي لا تستند إلى دليل ولم تستخلص من دراسة.

- ضرورة إثراء الرصيد المحلي: يعتبر الارتقاء بالمنظومات التربوية من خلال إثراء الرصيد الثقافي ضرورة حتمية قبل وخلال الإصلاح لتوفير القاعدة التي يقوم عليها الإصلاح ولجعل التعليم بوابة حقيقية للتقدم والنهوض وليس عبئا يثقل كاهل ميزانية الدول.

1- الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مرجع سابق، ص ص 24-25.

– التأكيد على تعليم نوعي للجميع: يؤكد العلماء وكذا المنظمات العالمية على ان إنجاح مشروع التعليم الذي يقوم عليه مجهود الإصلاح يستدعي تحقيق تعلم نوعي وفي ذات الوقت تعليم متميز للجميع، مما يعني تحسين التعليم بكافة مراحله ومحاوره حتى يتسنى إحداث استثمار عال للموارد البشرية، أي الحصول على مخرجات ذات جودة عالية تتحقق بفضلها الشروط اللازمة للتنمية الشاملة وتساهم في التحضير الجدي لمجتمع الاقتصاد المعرفي.

- الانفتاح الحر والايجابي: إن نجاح عمليات الإصلاح بالشكل الذي يتوافق وطموحات الأمة يتطلب أيضا زيادة القدرة على التفاعل الإيجابي مع الثقافات العالمية والتجارب الإنسانية، حتى يمكن ترقية عناصر هوية وإثرائها من خلال التثقف المثمر فيساهم ذلك في تنسيق التقارب الثقافي مع الأمم الأخرى[1].

إلى جانب المتطلبات السابقة يمكن ذكر بعض المتطلبات التكميلية:

– المنطلقات: وتتمثل في الميادين والقيم والأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع وجميع المعطيات الأساسية ذات العلاقة بالنظام التربوي كالمعطيات الاقتصادية والسياسية والعلمية.

– الأهداف: وتتمثل في مال المنظومة التربوية على المدى القريب والمتوسط والبعيد وترتبط الأهداف بالمنطلقات، ذلك أن المبادئ والمعطيات التي ينطلق منها الإصلاح هي التي توجه المنظومة التربوية نحو تحديدي الأهداف التربوية[2].

– تحسين وضعية المعلم: ماديا ومعنويا ورفع مكانته الاجتماعية إلى المستوى اللائق وهو من شروط إنجاح عملية الإصلاح.

1– عبد الرزاق سلطاني، "اتجاهات أساتذة التعليم الثانوي نحو الإصلاح التربوي في الجزائر" مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علم اجتماع التربية، جامعة منتوري –قسنطينة–، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2010–2011، ص ص 118–119.

2– عبد النور زيان، مرجع سابق، ص83.

المبحث الرابع: دوافع الإصلاح التربوي وأهدافه

أ- دوافع الإصلاح التربوي:

نظرا لاختلاف طبيعة النظام التربوي ومتطلباته من دولة إلى أخرى إلى جانب ضغوطات عدة فواعل لتبني الإصلاحات وفق ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجيا تسمح بذلك تعددت أسباب ودوافع الإصلاح التربوي المتمثلة أساسا في:

- الإصلاح الذي تفرضه السلطة الممثلة للنظام السياسي (الإصلاح بالقوة) أو الإصلاح الذي يحدث داخل المنظمة لإرضاء الرؤساء والمسؤولين أي يكون التغيير من طرف المرؤوسين، وفي هذه الحالة لا يتم توضيح أو تفسير قواعد المنظمة وأساليب العمل فيها وغالبا ما يكون الإصلاح نتيجة تغييرها قيادتها وعدم معرفة القيادة الجديدة بنظام العمل في المنظمة.

- ظهور ادوار جديدة للمدرسة منها إحداث التماسك الاجتماعي، وإذابة الفوارق الطبقية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والعناية بالأطفال المحرومين أو المعوقين.

- كما يمكن اللجوء إلى الإصلاح تحت ضغط ظروف اجتماعية معينة نتيجة الحاجة أو الاختراع مثال ذلك دخول المرأة إلى ميدان العمل والحاجة إلى رعاية الأطفال الصغار أدى إلى إنشاء دور للحضانة، ومع ذلك قد عم انتشار هذا الدور في كل نظم التعليمية المعاصرة واستحدثت وظيفة جديدة ودور جديدي للمدرسة كحضانة أطفال بعد أن كانت مهمتها الرئيسية نقل التراث الثقافي.

كما يحدث الإصلاح نتيجة النقد الموجه للمنظومة التربوية من طرف الجماهير أو وسائل الإعلام نتيجة رداءة مخرجات النظام فسرعان ما تستجيب المنظومة التربوية بالسروع في الإصلاح مدعية أن الأمور على أحسن ما يرام.[1]

1- محمد منير مرسي، مرجع سابق، ص ص 41-42.

– ظاهرة العولمة حتمية عصرية لابد للشعوب مواكبتها للتماشي مع مستجدات العصر حتى لا تبقى أنظمتها التربوية حبيسة الماضي ولا تحرز تقدما.

– التقدم العلمي والتكنولوجي: يعني سرعة التغيرات الحديثة وقوتها في مجال المعرفة عامة، والأبحاث التطبيقية والتقنية خاصة، فسرعة التقدم العلمي والتكنولوجي أدى لتعميم استخدام وسائل الاتصال لتحقيق التواصل الاجتماعي عبر القارات لذلك لابد من الأنظمة التعليمية استغلال هذه الوسائل التقنية في التدريس من جهة، والإبقاء على كثير من المواضيع التي أصبح تدريسها من قبيل التخلف وملأ العقول لكل ما هو جديد.

– التكتلات الاقتصادية والسياسية: فزيادة التكتلات الاقتصادية والسياسية على الصعيد العالمي مثلا، الوحدة الأوربية والتكتل الاقتصادي لدول شرق أسيا، أخذت الأنظمة التربوية بهذا المنطلق تتكتل في إطارها لكي تنتقل من مفهوم الانتقال القطري الضيق إلى الانتماء القائم على أساس الدين واللغة والتاريخ المشترك بالنسبة للدول الإسلامية أو الدول الموقعة على اتفاقية معينة مثلا، " اتفاقية بولونيا"[1].

– التحولات الحالية المرتكزة أساسا على المردود المنتوج (كما ونوعا).

– الانتقال من فكرة العلم من أجل العلم إلى العلم من أجل المعرفة.

– اتساع رقعة العلوم وتجديدها باستمرار، جعلت الإلمام بها كمعرفة محضة غير مجدية.

– إضافة إلى أن المنظومة التربوية لا يمكن أن تضل متوقعة على نفسها جامدة في الوقت الذي تعرف فيه جل المنظومات التربوية في العالم تجديدا وتحديثا وإصلاحا متواصلا يستجيب لمتطلبات المرحلة والمستجدات الحاصلة في ميدان العلم والشغل.

1– إسماعيل رابحي، مرجع سابق، ص ص 138–139.

– عولمة الاقتصاد: التي تشترط على المنظومة التربوية التحضير اللائق للأفراد والمجتمع حيث ترتبط الرفاهية الاقتصادية للأمم بحجم ونوعية المعارف العلمية والمهارات التكنولوجية التي يتعين إدراجها[1].

– الانفجار المعرفي الذي يعيشه العالم.

ب– أهداف الإصلاح التربوي:

للإصلاح التربوي مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها في ظل مسار تطبيقه تتمثل أبرزها فيما يلي:

– الانفتاح على تطورات الثقافية العالمية والتجارب الدولية.

– إعادة تشكيل النماذج التربوية ومراجعة السياسات التربوية والأهداف وبناء إستراتيجيات وطنية وإقليمية للتربية.

– تطوير في البرامج والممارسات التربوية لتحقيق مخرجات تنسجم مع متطلبات الاقتصاد المعرفي.

– توفير الدعم والتسهيلات من أبنية ومرافق مدرسية لتجهيز بيانات تعليمية مادية تتميز بالجودة.

– تنمية الاستعداد للتعليم ابتداء من مرحلة الطفولة المبكرة.

– تعزيز الديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمية بين الأقاليم.

– رفع كفاءة النظر التعليمية وزيادة فعاليتها.

– تطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية.

– توجيه النظم التربوية توجيها يساهم في تلبية الاحتياجات الفردية والاجتماعية والتعايش الفاعل في عصر العولمة والمعلوماتية وصنع المستقبل.

1– جميلة بن زاف، مرجع سابق، ص 189.

- تطوير أنظمة معايير وطنية وعربية وفق لمعايير التقويم الدولية لرفع سوية المخرجات التعليمية.
- بناء نظم دعم القرار التربوي وتعزيز اللامركزية في الإدارة التربوية والمدرسية[1].
- بناء رأس المال البشري راقي النوعية.
- صياغة علاقة تضافرية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية.
- تفعيل العناصر المكونة للنظام التربوي من حين لأخر حتى تستجيب للتغيرات لذلك يشمل الإصلاح المناهج التربوية، والمعلمين والإدارة التربوية والمجتمع وعلاقته بالمدرسة، والفلسفة التربوية التي توجه هذا الإصلاح[2].
- تشخيص المنظومة التربوية واستيعاب عيوبها، ونقاط الضعف فيها ومحاولة تصحيحها ومعالجتها.
- الاستعانة بموارد مادية جديدة وطاقات بشرية مؤهلة لإنجاح العملية الإصلاحية وتحقيق الأهداف المسطرة، لأن في حالة الاعتماد على الموارد القبلية أي ما تملكه الدولة من قبل ستظل الإصلاحات تدور في حلقة مفرغة ولا تحقق ما تصبو إليه.
- إشراك مختلف الفواعل الموجودة في الشريحة الاجتماعية بمختلف فئاتها: أحزاب سياسية، نقابات، جمعيات إعلام وخاصة الأسرة التربوية لتوفير الرأي الذي ربما ستجهله السلطات المختصة في مجال الإصلاح.
- تحقيق الارتفاع من جودة التعليم كما ونوعا.
- تبني سياسات تربوية جديدة تواكب العصرنة والتقدم.
- الشعور بالمسؤولية والقدرة على تحقيق الأفضل وتحسين المستوى القائم في ظل ظروف اقتصادية اجتماعية، سياسية، تكنولوجية معينة.
- إدخال التعديلات اللازمة للنظام التربوي ليتماشى مع التطورات.

1- معن محمود عياصرة، مرجع سابق، ص ص 143-144

2- إبراهيم هياق، مرجع ساق، ص ص 70-80.

خلاصة الفصل:

فمن خلال كل ما تطرقنا إليه يتضح أن المنظومة التربوية إحدى المؤسسات الأساسية لتنشئة الأفراد وإعدادهم عقليا وروحيا بطرق سليمة في ظل بيئة تربوية سليمة، فمن خلالها يستطيع المجتمع تحقيق أهدافه المختلفة ونقل تراثه من جيل إلى جيل آخر بممارستها لوظائفها المختلفة، وفي حالة ما إذا عرفت هذه المنظومة نقائص وعيوب او تراجع في مستوى تحصيلها يستوجب عليها تطبيق سياسة الإصلاحات بمعنى الإصلاح التربوي القائم على مجموعة من متطلبات لتحقيقه باعتباره جملة من التغيرات على مستوى المنظومة التربوية أو النظام التربوي قصد التجديد مع مراعاة إمكانيات وظروف ذلك المجتمع، وهذا الإصلاح لا يأتي بصورة فجائية إنما تكون دوافع لتطبيقه أو بالإرادة من السلطة الحاكمة نحو التغيير حتى يتم تحقيق مجموعة من الأهداف التي سعى إليها هذا الإصلاح في ظل مراعاة متطلبات المجتمع بصفة عامة قصد تحقيق حياة أيسر له وإعداده للتغيرات الحاصلة في إطار تكنولوجية العولمة.

الفصل الثاني

مراحل تطور المنظومة التربوية في الجزائر

(1962-2003)

تمهيد:

لقد أولت الجزائر منذ تواجد المستعمر فيها، وبعد استقلالها اهتماما بالغا لقطاع التربية والتعليم، وبناء على ذلك، فهي حاولت التمسك بمختلف المؤسسات التعليمية التي ورثتها عن الدولة العثمانية، وتوسيع نشاطها ومهامها في مختلف أقطار الوطن، بالرغم من محاولات المستعمر الفرنسي للقضاء عليها ونشر ثقافته. وهكذا عرف التعليم في الجزائر تطورا ملحوظا شيئا فشيئا بلغة الأمة ودينها في مدارس إسلامية بمختلف أنواعها لغاية نيل حريتها، لترسم مسارا جديدا للنهوض بقطاع التربية والتعليم، والتحرر من القيود الاستعمارية وهذا عبر مراحل سمحت باسترجاع مكانة اللغة العربية وتعميمها، ونشر الدين الاسلامي وتحقيق جزأرة برامجها واطاراتها، وهذا كل ما سنتناوله خلال هذا الفصل عبر مباحث تسمح بدراسة واقع التعليم في الجزائر مرورا بالمرحلة الاستعمارية إلى استرجاع السيادة الوطنية والشروع في قيام منظومة تربوية بمبادئ وطنية وهذا ما جاء في الاطر القانونية المنظمة لها إلى غاية تطبيق الاصلاحات الجديدة في 2003.

المبحث الأول: نظرة حول وضع المدرسة الجزائرية قبل الاستقلال

لم يقف المستعمر الفرنسي أثناء تواجده في الجزائر على انتهاك الثروة المادية لها فقط، إنما سعى جاهدا على امتصاص هويتها، دينها ولغتها كذلك، عاملا لتحقيق ذلك نشر ثقافته، دينه ولغته، في كل أقطار الوطن، ومحاولة فرنسة الشعب الجزائري من خلال تطبيق مختلف سياساته ومشاريعه الاغوائية، بدءا بإنشاء المدارس الخاصة بها لجلب أبناء الشعب إليها، وهذا ما سنوضحه أكثر خلال هذا المبحث لنبين واقع التعليم خلال المرحلة الاستعمارية في الجزائر.

1-واقع المدرسة الجزائرية أثناء الاستعمار:

كان واقع التربية والتعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي بخير، حيث كان العلم مقياس كل شيء، وكانت المدارس والكتاتيب منتشرة عبر أرجاء الوطن لكن الإستعمار الفرنسي طبق سياسة التجهيل والفرنسة من أجل طمس الهوية وجعل الجزائريين دون مبدأ ولا عقيدة يعتزون بها، وهو ما جاء في أحد التقارير الفرنسية (لجنة القروض الاستثنائية سنة 1847): "لقد تركنا المدارس تسقط وتشتتناها، لقد اطفئت الأنوار من حولنا، أي أننا حولنا المجتمع المسلم إلى مجتمع أكثر جهلا وبربرية مما كان عليه معرفتنا، وفي المدن الكبرى منع تعليم اللغة العربية والقرآن الكريم، اما في الجهات التي لم تمس فيها مدارس القرآن البسيطة، فقد منع عليها فتح أبوابها خلال أوقات عمل المدارس الفرنسية[1].

فالسياسة الاستعمارية التي استعملت في الجزائر كانت القضاء على أي مصدر للتربية والتعليم، من مدارس ومساجد وأوقاف أو قائمين من علماء ومعلمين وذلك للتمهيد من أجل إعادة انتاج ثقافة المستعمر وغرس قيم جديدة، قيم كما تصفها فرنسا بالتحضرية يكون المستهدف فيها هو الطفل الجزائري.

1- محمد بن احمد، "**مراحل تطور النظام التربوي في الجزائر**"، في موقع الأنترنت:
fpemsila.arabepro.com/t425-topic، يوم الاحد 2015/12/23 على 13:00 سا.

أما بالنسبة لفرنسي الجزائر الذين كما هو الحال في فرنسا، وقد بينت لهم المدارس وجيء لهم بالمعلمين ورصدت لهم الميزانية فلم يبق سوى الجزائريون بدون تعليم، لأن وسائلهم المادية المرصودة للتعليم قد استولى عليها الفرنسيون ولأن المعلمين المسلمين هجروا أو اغتربوا والمدارس والمساجد هدمت[1].

ففي الجزائر كانت أول مدرسة انشأت هي مدرسة فرنسية اسلامية التي أنشئت بمدينة الجزائر سنة 1836، ثم أعقبتها في فترات مختلفة عدة مدارس أخرى في مدينة البليدة ووهران ومستغانم وعنابة وقسنطينة، وقد بلغ مجموع تلاميذ هذه المدارس سنة 1850 (162) تلميذ، فالتعليم الابتدائي للجزائريين لم يقع الشروع فيه إلا في عام 1850، حيث صدر مرسوم 13 جويلية الذي نص على إنشاء عدد من المدارس لتعليم أبناء الجزائريين[2] وفي سنة 1892 وصل عددها 1200 مدرسة وقد زادت الميزانية الاستعمارية للتعليم لتصل إلى مليونين فرنك فرنسي منها 94000 فرنك موجهة للتعليم العمومي للمسلمين، وبالتالي أصبح عدد المتمدرسين 53.666 طفل و114.116 عام 1892[3].

وفي نهاية القرن 19 كانت نسبة التمدرس 8.3% بالنسبة لأبناء الجزائريين و84% بالنسبة لأبناء الأوربيين، والسبب الوحيد في هذه الحالة المؤسفة هو معارضة المعمرين الأوربيين التي كانت تتمثل في مجلس النيابات المالية ورفض اعضائه توفير الميزانية وتعميم

1- مريم معبود، "المدرسة الجزائرية في برامج الاحزاب السياسية، تحليل مضمون البرنامج السياسي لعدد من الأحزاب"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: علم اجتماع التربية، جامعة سطيف2، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم اجتماع، 2013-2014، ص ص70-71.

2- ميادة بورغداد، "معوقات فاعلية الاشراف التربوي على التعليم الابتدائي في الجزائر ضمن الاتجاهات الاشرافية المعاصرة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التربية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، 2010-2011، ص14.

3- آسيا بلحسين رحوي، "وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي"، **مجلة دراسات نفسية وتربوية**، العدد7، 2011، ص65.

تعليم أبناء الجزائريين[1]، لكنهم كانوا من أنصار مؤسسي تعليم مهني أو زراعي عملي تطبيقي لتكوين أعوان يخدمون مصالحهم فعكفوا على تحويل المدارس المتواجدة إلى مدارس خيام أو ملحقات يديرها ممرنون جزائريون تحت سلطة مدراء فرنسيين لمدارس رئيسية فكانت نسبة القبول تعادل 4.3% من مجموع الأطفال الذين كان في عمرهم ست سنين سنة 1908 أي 33.397 تلميذا فقط و5% سنة 1914 أي 47.263 من 850.000 في سن الدراسة و6% سنة 1929 من مجموع 900.000 تلميذا[2].

لقد كان تأسيس المدارس من قبل السلطات الفرنسية يهدف إلى دمج المجتمع الجزائري المسلم بالمجتمع الفرنسي، والقضاء على مقدسات الشعب الأساسية، عن طريق نشر اللغة الفرنسية والقضاء على اللغة العربية، ولقد ادعى الفرنسيون أن استعمالهم للتعليم هو من أجل إخراج الأهالي من ظلمات الجهل والبربرية إلى نور العلم والمدنية وتحبيب الحضارة الغربية لدى الناشئة، وأخذ المعلم الفرنسي دور الريادة في هذا المجال لإبراز مزايا الحضارة الغربية وتوجيه الجيل الجديد للامتثال بالأوربيين، وكانت الاستجابة جد هزيلة بين الجزائريين رغم كل المغريات، لأن الجزائريين اعتبروا ذهاب أبناءهم إلى تلك المدارس مسخا لشخصيتهم العربية الإسلامية من جهة، كما أنّ قلة الوسائل المادية للجزائريين جعلتهم لا يلتحقون أصلا بهذه المدارس من جهة اخرى، أما بالنسبة للذين التحقوا بهذه المدارس فلم ينقطعوا عن متابعة دروس حفظ القرآن في الكتاتيب المنتشرة في كل مكان[3] منها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فكانت انطلاقة جديدة في ميدان التعليم خلال العشرينيات والثلاثينيات بفضل النهضة الوطنية التي كان يمثلها، كل من الامير خالد والعلامة ابن باديس حيث أصبح الزعماء الجزائريون يطالبون برخص لفتح المدارس لتعليم أبناءهم

1- محمد بن الهادي بن سقني، "**التعليم الجزائري بعد الاستقلال**"، في موقع الانترنت: www.wadilarab.com، يوم الأربعاء 2015/12/23، على 13:55سا.

2- مريم معبود، نفس المرجع السابق، ص75.

3- عبد القادر خليفي، "**السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر**"، في موقع الانترنت:
www.statimes.comi ?t=30203864 يوم الاحد 23/12/ 2015، على 13:38 سا.

وبحقوقهم المدنية والسياسية، وظهرت محاولات التحدي والتصدي لسياسة المستعمر في هذا الميدان وأصبح اهتمام المثقفين الجزائريين بالعلم والعلماء وبتأسيس المدارس وانعاش الزوايا من جديد في مختلف المدن والقرى وبتمويلها، والضغط على الحكومة الفرنسية لتوافق على مطالبهم وتمويل مشاريعهم، وحسب إحصائيات 1934 فإن عدد الأطفال في المدارس الابتدائية الجزائرية قد بلغ 78000 تلميذا يدرسون بـ 1506 قسم.

أما ما بين 1939-1944 وصل عدد التلاميذ المسلمين المسجلين بالمدارس الابتدائية التحضيرية إلى 114000 من بينهم 22000 بنت، فجمعية علماء المسلمين التي تم انشاؤها سنة 1931، قد نشرت سنة 1950 قائمة من 124 مدرسة، بها سلك التربوي يضم 274 معلما، واعلنت الجمعية نفسها سنة 1954 عن عدد 40.000 تلميذ يرتادون مؤسساتها المدرسية[1].

ولقد جاء في النشرة التي نشرتها الحكومة العامة سنة 1959 أن التعليم الابتدائي قد حقق تقدما ملحوظا، حيث أصبح هناك حوالي أربعة أطفال يتعلمون من كل تسعة لا يتعلمون، وأن التعليم الثانوي خلال 1958-1959 قد سجل أربعون ثانوية ومعهد.

يكمن سر احتفاظ الجزائر بشخصيتها الإسلامية القوية هو أن الإستعمار لم يبن المدارس في القرى والبوادي، حيث لم يكن احد في هذه المناطق يعرف عن التعليم الفرنسي شيئا، فظلت هذه البوادي على حالها وظل أهلها ناجين من هذا الشر، فكان أبناءها يقبلون على الكتاتيب القرآنية والمساجد والزوايا من أجل حفظ القرآن الكريم، وتعلم المبادئ الأولى من العلوم العربية والدين، ورغم ضغط وتنكيل الإستعمار بهذه المدارس ورجالها أو علماءها[2].

1- آسيا بلحسين رحوي، المرجع السابق، ص ص 70-71-78.

2- سارة بن دحمان، "واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي فيما بين (1962-1978)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، 2013-2014، ص25.

نلاحظ من خلال ما سبق أن المستعمر الفرنسي سعى من أجل تحقيق سياسة الفرنسة، والقضاء على اللغة العربية والحاق الامية بشعبها من أجل محو الشخصية الوطنية وضرب مقاوماتها، مستغلا لذلك إنشاء مدارس خاصة من أجل إغواء الشعب الجزائري والإلتحاق بها، وهذا ما رفضه هذا الاخير اعتبارا أنها تزيد من حدة الضلال والجهل على أبنائها، وضلوا يلتحقون بمختلف المدارس الإسلامية من مؤسسات مختلفة (مساجد، زوايا كتاتيب) من أجل التمسك بدينهم ولغتهم، ويعود الفضل في ذلك للجهد المبذول من طرف مثقفين، وشيوخ زوايا، وغيرهم أمثال ابن باديس الذي كافح من أجل تعزيز الثقافة العربية وأصولها، متخذا لذلك المبادئ الإسلامية.

2-المؤسسات التعليمية الإسلامية:

أ-الزوايا:

عرفت الجزائر في العهد العثماني مرورا بالاحتلال الفرنسي وجود الزوايا وانتشارها بكثرة في كل مناطقها، فهي مؤسسة تعليمية يتخرج منها العلماء وتؤهل طلابها فيما بعد إلى الوصول للمراتب العليا في الجامعات الإسلامية.

فحسب احصاء 1871 كان عدد الزوايا في الجزائر 2000 موزعة شمالا وجنوبا فقامت بتعليم 28.000 تلميذ تقريبا، حيث يدرسون اللغة العربية والقراءة والكتابة، ويحفظ فيها القرآن ويتعلم فيها التاريخ والجغرافيا والفقه والسنة، والفلسفة....الخ إلى جانب كون هذه المؤسسات كانت مأوى وملجأ ومستوصف في الوقت نفسه[1]. وتعتبر الزاوية جامعة دينية وملجأ مجانا، لذلك فإنها تقوم بجميع مراحل التدريس الثلاث، وهذه المدرسة هي مفتوحة للأطفال العرب والقبائل، وبعض الأسر ترسل أبنائها اليها رغم بعدها، ويدفعون 06 دورو على كل طفل، وهذا للأكل والمسكن والملبس على حساب المؤسسة إلى غاية مغادرته.

1-آسيا بلحسين رحوي، المرجع السابق، ص ص 74-75.

لعبت الزوايا أدوارا كبيرة ومتعددة، فبالنسبة للدور الاجتماعي والثقافي فإنها قدمت الكثير بأعمال مهمة، حيث حافظت على شخصية وهوية الشعب عن طريق الدفاع عن الإسلام واللغة العربية، وكانت تمثل مأوى لمن لا سكن له دون مقابل ونظرا لهذا الدور الذي تلعبه أصدرت السلطات الاستعمارية القوانين والقرارات لتنظيم وعمل ومراقبة الزوايا منها قرار 06 أكتوبر 1852 الذي يحدد فيه ضرورة التخلص من المدرسين والشيوخ المغاربة والتونسيين الذين يشكلون خطرا، لما يقدمونه من معارف تعيق التطور وترفض الوجود الاستعماري في الجزائر، ولكن هذا القرار لم يطبق وتم تعديله بتاريخ 22 ماي 1877 مع اشتراط ضرورة الحصول على رخصة من طرف المسؤول الاداري الاول للعمالة أو الوالي الذي يقرر ذلك[1].

وهنا يتضح أن إنشاء الزوايا بعد هذا القرار يستوجب استشارة الإدارة الفرنسية التي تتخذ إجراءات اقامة هذه الزاوية، لأن أصبحت هذه الاخيرة محصورة من طرف المستعمر.

لعبت الزوايا أدوارا مهمة أثناء الاحتلال الفرنسي ومن بينها ما يلي:

- الاهتمام بتحفيظ القرآن الكريم ونشره، وساعد ذلك على حمايته من النسيان والضياع.
- احتضنت اللغة والثقافة العربية الإسلامية ونشرتها بشكل واسع، وكان ذلك شكل من أشكال محاربة الجهل والامية، ووسيلة من وسائل نشر العلم والمعرفة.
- شكلت جدار واقي لمقاومة المستعمر، وعملت على حماية الشخصية الإسلامية للجزائر[2].

1- كمال خليل، المرجع السابق، ص31.

2- سمير الويفي، "دور المؤسسات الدينية الرسمية في التغيير الاجتماعي دراسة حالة مسجد أول نوفمبر- باتنة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الاجتماع الديني، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع الديمغرافيا، 2009-2010، ص115.

- كما لعبت دور خزانة الاسلحة التي يستعملها المجاهدون أثناء الفترة الحربية إلى جانب تجمع المجاهدين فيها وإعداد خططهم الحربية.
- كما لعبت دور مستوصفات يلجأ إليها المجاهدون والشعب لهدف تلقية علاج مجاني، بعيدا عن المستوصفات والمستشفيات الفرنسية.
- الدور التنافسي للمدارس الفرنسية لإبعاد أبناء الوطن، وعدم التحاقهم بهذه المدارس لمكافحة توسع الثقافة الفرنسية.
- المحافظة على مقومات الأمة الجزائرية.

ب-المدارس القرآنية (الكتاتيب):

لقد تأسست هذه المدارس في العهد العثماني، وبلغت شهرتها أفاقا بعيدة، والشائع أن تؤسس بجوار المساجد، وذلك لارتباط العلم بالدين ولكنه إذا ابتعدت عن المسجد يؤسس بداخلها مصلى، وتتنوع معارفها وعلومها من العلوم الدينية التي تقوم على تحفيظ القرآن وتفسيره، وشرح الحديث، والفقه والتوحيد والمنطق والاصول اضافة إلى علوم اللغة والادب مثل النحو، الصرف والبلاغة والعروض والقوافي وقواعد الانشاء وهي الوسائل الكفيلة للمتعلم بالتحصيل والمرتبطة بالعلوم الدينية.

وكان يلقي الدروس القرآنية والنحوية داخل هذه المدارس، المربي والمؤدب الذي يتمتع بالكثير من الاحترام والتقدير، فمعلم القرية كان محط العناية من الجميع، فهو مضرب المثل في الاخلاق والعلم، ويطلب الاهل من أبنائهم تقليده في سلوكه وجميع حركاته، فرغم الظروف التي تعتبر تقليدية، وتلك المواد التي تبقى ضعيفة لارتباطها بالظروف الاجتماعية للناس والأوقاف وليست كلها موجهة للتعليم، لكن ما يشهد به الغير ان التعليم كان متطور وأن أرياف الجزائر كانت عامرة بالكتاتيب والمدارس والمساجد[1].

1-كمال خليل، المرجع السابق، ص ص 13-15.

فإذن تعتبر الكتاتيب جمع (كتاب) من المؤسسات التعليمية التربوية الأولى التي كانت أساس التعليم العربي التقليدي بالجزائر، وكانت الأساس للتعليم الابتدائي، وتكون الأطفال للالتحاق بالتعليم الثانوي المتمثل في الزوايا، كما انها تركز على قراءة القرآن وكتابته ولفظه واستظهاره على ألواح الخشب، ولم تكن هناك طريقة تدريس غير الاستظهار، كما لم تكن هناك مواقيت محددة للتعليم، وإنما المعلم هو الذي يحدد وقت التدريس، وكان التلاميذ الذين يلتحقون بالكتاب تتراوح اعمارهم عموما بين 6 و10 سنوات، ومما يميز كثرة الاقبال على هذه المؤسسة التعليمية هو مكانتها الاجتماعية، وما حظيت به من احترام وتقدير من طرف الشعب الجزائري، حيث كان لها دور فعال متمثل في التعليم الديني للأطفال الصغار والحرص على حفظه، ولها وظيفة أخلاقية وعلمية[1].

وفي الاخير يمكن القول ان المدارس القرآنية من المؤسسات الدينية التي تقوم بتحفيظ القرآن الكريم، ونشر مبادئه بين العائلات الجزائرية أثناء الإستعمار الفرنسي، وهي المدرسة الأولى التي يعتمد عليها الطفل لتحقيق نموه على أساس القيم الإسلامية وتعزيزها، اضافة إلى الدور الفعال الذي لعبته في المحافظة على الهوية العربية الإسلامية، لغرس التراث الاسلامي في الجزائر، ومكافحة أي ثقافة غربية غريبة عن الدولة الجزائرية، محاولة من خلال هذه المدارس احتواء الدين المسيحي واللّغة الفرنسية، وجعل اللغة العربية والدين الاسلامي مصدر خدمات الرعاية الاجتماعية للتقليل من نسبة الأمية.

ج-المساجد:

يعرف المسجد حسب المادة رقم 01 من المرسوم التنفيذي 91-81 المسجد بأنه «بيت الله يجتمع فيه المسلمون لأداء صلواتهم وتلاوة القرآن الكريم والاستماع إلى ما ينفعهم في أمور دينهم ودنياهم»[2].

1- آسيا بلحسين رحوي، المرجع السابق، ص73.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 91-81، المتعلق ببناء المساجد وتسييرها وتحديد وظيفتها، الجريدة الرسمية، العدد رقم 16، 1991 ، ص535.

لم تغفل هذه المساجد على دورها أثناء الإستعمار الفرنسي خاصة وأنها لعبت دور تعليميا وتربويا، من أجل نشر الثقافة الإسلامية، واللغة العربية، وحفظ القرآن ونشره واعداد الاجيال الناشئة بمبادئه، ولذلك نجد الدور الذي لعبته المساجد في العهد العثماني، لم تتراجع عليه أثناء الاحتلال الفرنسي، خاصة وان الشعب الجزائري يعتمد على هذه المساجد لتزويد أبنائهم بشيء من العلم والمعرفة والحصول على التربية الحسنة والجيدة القائمة على اساس الدين، لم ينحصر هذا الدور على الأولاد فقط، إنما يشمل الفئات الاخرى للمجتمع منها الفتيات.

وبعد الدخول الفرنسي للجزائر سنة 1830 واحتلال مدنها، تجلت سياسته اتجاه مقدسات المسلمين الجزائريين في عدم بعضها، وتحويل البعض الآخر إلى كنائس أو مستودعات عسكرية، ففي العاصمة قامت السلطات الاستعمارية بتحويل ثلاثة مساجد إلى كنائس كاثوليكية، وأعطيت الأخرى إلى المصالح العامة، وهدمت أخرى قصد فتح الطرق والمساحات أو بناء مؤسسات عمومية كالمستشفيات، كنائس ومسارح، ومن بين الثمانين (80) مسجدا وزاوية في العاصمة تم تهديم ستة وستون (66) ما بين (1830-1832)[1].

وتكمن أهداف المساجد خلال هذه المرحلة فيما يلي:

- **أهداف المساجد:**

تتمثل أهداف المساجد خلال الفترة الاستعمارية فيما يلي:

- محاربة المستعمر الفرنسي، الذي أنشئ العديد من المدارس قصد طمس الهوية الوطنية والقضاء على اللغة العربية والدين الاسلامي.
- تعليم المبادئ الإسلامية، ونشر روح المواطنة بين الأفراد.

1-كمال خليل، "المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور (1850-1951)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، 2007-2008، ص11.

- توعية الشعوب، من خلال الخطابات التي يتم اعداداها وتبنيها عن خطر المستعمر وضرورة التصدي لأي ثقافة غربية ولغة جديدة، تهدد لزوال الدين واللغة الاصلية.
- السعي لإعداد نخب مثقفة يكون لها دور في محاربة الاستعمار، ولقد تخرج من هذه المساجد العديد من المتعلمين اللذين كانوا شيوخا ولهم دور كبير في نشر العلم والمعرفة.
- لعبت المساجد خلال الفترة الاستعمارية دورا مهما، وذلك لم يبعدها على تحقيق العديد من اهدافها، خاصة التي ذكرناها، لأن المساجد وإلى جانب الزوايا والكتاتيب التي سنتطرق اليها جعلت من الشعب الجزائري مصدر القوة لمكافحة المستعمر وتحقيق اخراجه من الأرض الوطنية.

3-تقييم المدرسة الفرنسية أثناء الاستعمار:

إن أول ما عمد له الإستعمار الفرنسي في الجزائر هو القضاء على الثقافة الإسلامية، وذلك بمطاردة لعلمائها وتشريدهم، وهدمت الكثير من الكتاتيب والزوايا ومصادرة الأملاك الدينية والأوقاف وتفقير الجزائريين لصالح رفع مستوى معيشة الأوربيين وكذلك تجهيلهم بهدف رفع المستوى العلمي للأوربيين، ونشر المسيحية والحط من شأن الدين الاسلامي.

- إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في التعليم والإدارات والمؤسسات ومنع الثقافة الوطنية ومحاولة ادماج الجزائريين في الثقافة الفرنسية[1]، لأن الفرنسيين ادركوا منذ البداية ان اللغة العربية هي إحدى مقومات الشخصية الجزائرية وأهم وسائل التواصل وربط الماضي بالحاضر وبقاؤها يعيق مشاريعهم فقد استولوا على المدارس

1- مليكة شارف خوجة، "مصادر الضغوط المدنية لدى المدرسين الجزائريين دراسة مقارنة في المراحل التعليمية الثلاث (ابتدائي، متوسط، ثانوي)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: علم النفس وعلوم التربية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، 2010-2011، ص ص145-146.

بدعوى استغلالها، وحولوها إلى مكاتب إدارية، مدنية وعسكرية، وكنائس ولم ينج سوى عدد قليل من المدارس الصغيرة القديمة[1].

- حصر الطرف الفرنسي للتعليم الجزائري في أطواره الأولى، وحضور المجهودات الدؤوبة للأطراف الوطنية من خلال انشاء هياكل تعليمية جزائرية على مختلف المستويات
- تأرجح الحياة التعليمية بين مد وجزر فرضته الايديولوجية الاستعمارية والجهود الوطنية القائمة على مبدئية التعليم العربي والعقيدة الإسلامية بهدف المحافظة على الموروث المعنوي للأجداد من خلال تحصين معالم الهوية الجزائرية في ظل معطيات المدرسة الفرنسية.
- تأثير المدرسة الفرنسية في المجتمع الجزائري من خلال خلق فئة مثقفة أو ما يعرف بالنخبة والتي عمل أفرادها على ايصال القضية الوطنية في نطاق دولي من خلال تدوين العرائض والتنديد بحق المجتمع الجزائري لحريته.
- تركيز التشريعات الفرنسية على الهيئات الرقابية حيال التعليم العمومي والعربي الحر، مما يدل على المخاوف التي تملكت السلطات الفرنسية ازاء الثقافة العربية الإسلامية.
- استفادة الجزائريين من السياسة التعليمية الفرنسية على الرغم من خلو هذه الاخيرة من القناعة التامة بذلك، لطالما اخذته على أنه أسلوب مواجهة أمام الرفض الجزائري للمدرسة الفرنسية في اول عهدها[2].

1- محمد بوكحيل، "**المدرسة الجزائرية عبر مراحل تطورها**"، في موقع الأنترنت: WWW.BOUKEHIL-bologspot.com/2011/05/blog-post.html يوم الأربعاء 2015/10/14، على 15:00سا.

2- سميرة نقادي، "**واقع تعليم الجزائريين في ظل التشريعات الفرنسية 1919-1945**"، في موقع الانترنت: www.insaniyat.revues.org/12995 يوم الأربعاء 14 /2015/10، على 15:15 سا.

- سياسة القمع والتجهيل التي شنتها الادارة الفرنسية على المؤسسات التربوية ومراقبة نشاطاتها وتحركاتها، ولكن رغم ذلك ظلت صامدة على مكانتها ودورها في نشر العلم والتعليم، خاصة مع مجيء الحركة الاصلاحية الباديسية التي تمت بإعادة بناءها واسترجاع وظيفتها كما كانت في السابق وتصحيح المفاهيم الخاطئة حول برامجها التعليمية والتربوية الشيء الذي جعلها تضاعف من نشاطاتها وتواصل نشر رسالتها التربوية التعليمية[1].

1- آسيا بلحسين رحوي، المرجع السابق، ص75.

المبحث الثاني: المرحلة التمهيدية (1962-1976)

يعتبر التعليم احد انشغالات الدولة الجزائرية منذ الاستقلال لتحسين الوضع التربوي للبلاد، فمن خلال الفترة السابقة (1830-1962) اتضح مدى هيمنة المستعمر الفرنسي على الحياة التعليمية، وحرمان الشعب الجزائري من الاستفادة بالتعليم، وطمس لغته، وجعل اللغة الفرنسية لغة علمية وطنية تقضي على الهوية الجزائرية وتحتل مكانة اللغة الأصلية إلا أن ذلك لم يكن له مكانا بعد استعادة الدولة الجزائرية لحريتها ومكانتها مثلها مثل الدول المتحرر من القيود الاستعمارية، لذلك فقد استفاد كل من الجانب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي من هذا التحرر، لتصبح الدولة الجزائرية تعطي اهتماما وثيقا للنهوض بأعبائها ومن بين ذلك اعطاء الاهمية لقطاع التعليم وإنشاء منظومة تربوية وطنية الأصل.

1-ظروف انشاء المنظومة التربوية بعد الاستقلال:

لابد أن كل تطوير مرحلة قطاع معين تكون في ظل ظروف معينة، تدفع بها للدخول في مرحلة جديدة، فالنظام التعليمي في الجزائر وقف على محطات مختلفة اثرت عليه وعلى الشعب الجزائري خاصة وانه مستقبل الأمة، فإذا حاولنا الحديث على ابرز الظروف التي أحاطت بالمدرسة الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 1962 و1976 المعتبرة اول خطوة شارعت من خلالها الدولة الجزائرية للنهوض بأعباء التربية والتعليم، فيجدر بنا ذكر أبرز النقاط التالية:

- غياب الامكانيات المادية والبشرية.
- انتشار الجهل والامية، ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام الإستعمار بهذا الجانب (التعليمي) وعدم تطويره، اذ وجدت الدولة نفسها أمام مشاكل خطيرة متعلقة بتعليم الأطفال في سن الدراسة، وقلة الأماكن المخصصة للتعليم[1]، حيث أنا معظم المدارس

1- عبد العالي دبلة، "**الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة**"، د.م.ن: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ط1، ص107.

القائمة قد أحرقت أو دمرت بحجة أنها كانت بؤرة للثوار، وكان الكثير من المعلمين الفرنسيين قد تركوا البلاد[1]. فلقد غادر صبيحة الاستقلال معظم المعلمين خاصة الفرنسيين منهم، ولم يبق منهم سنة 1962 سوى عشرات من المعلمين الجزائريين قدر عددهم بحوالي 2602 معلم، اضافة إلى نحو ألف (1000) معلم من أصل فرنسي بينما يحتاج الدخول المدرسي آنذاك حسب التقديرات الرسمية إلى نحو عشرين ألف معلم على أقل تقدير، حيث ما تبقى من مدرسين كان لا يكفي حتى لتغطية المرحلة الابتدائية والاكمالية، ونظرا للظروف التي مرت بها الجزائر أثناء كفاحها لنيل حريتها لم تتح الفرصة للمعلمين ان يتلقوا تكوينا جيدا، فهم لا يملكون المستوى المطلوب للتدريس، إذ اغلبيتهم الساحقة لا تملك شهادة عليا، كالليسانس في اللغة العربية ولا يحسنون التعليم بها، وهذا بفعل التغييب القصدي للغة العربية فزاد على هؤلاء الضعف اللغوي والسبب دائما المستعمر الذي أجبر الجزائريين كلهم على الاعتماد التام على اللغة الفرنسية في شتى الميادين، وإن صادف وتكلموا العربية فهي لا تعد لغة بقدر ما هي لهجة عامية لا تخلو من مفردات فرنسية كثيرة[2].

- اعادة النظر في الاطر القانونية للدولة من أجل التخلص من الموروث الاستعماري، حتى تتمكن الدولة من صياغة تشريعات خاصة بها لتسيير منظوماتها، وتواجه صعوباتها وتقود سياستها وفق ما يقر به نظامها الخاص الذي يحدده القانون الذي تنشئه وفقا لأولويات شعبها الخارج للتو من الاستعمار.
- غياب قواعد منطقية مدروسة مسبقا ولا خطة معينة تخضع لها المنظومة التربوية خلال هذه المرحلة، إنما المنظومة التربوية المتبناة كانت تحت ضغط الحاجة المتولدة

1- صليحة عدلي، مرجع سابق، ص21.

2- علي بريمة، "واقع التعليم المدرسي والتنمية الاقليمية بولاية قالمة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الآداب والعلوم الانسانية الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2009-2010، ص ص 94-95.

من الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم، وهذا يوضح غياب اطار قانوني يسير التربية والتعليم في الجزائر (غياب استراتيجية التعلم).

- تنصيب لجنة اصلاح التعليم سنة 1962 عهد اليها وضع خطة تعليمية شاملة ونشرت هذه اللجنة تقريرها في نهاية سنة 1964[1].
- انخفاض مستوى التمدرس عند الجزائريين.
- حاجة الجزائر إلى اطارات في كل تخصصات والمستويات، وكان على المدرسة الجزائرية سد هذا الفراغ[2].
- وضع المبادئ والمرتكزات التي أصبحت تكون فلسفة المنظومة التربوية التي تبنى عليها أية سياسة توضع لها وهي فلسفة استمدت من فلسفة الثورة الجزائرية التي تعتبر مواثيقها الوطنية المصدر الايديولوجي والفلسفي لجميع اعمال الدولة الجزائرية[3] منها:

- نداء اول نوفمبر 1954م.
- مؤتمر صومام 20 أوت 1956م.
- ميثاق الجزائر أفريل 1964م[4].
- دستور الجزائر 1963م والذي تنص المادة 18 منه على أنّ "التعليم اجباري والثقافة في متناول الجميع بدون تمييز إلا ما كان ناشئا عن استعدادات كل فرد وحاجيات الجماعة"[5].

1- سليم بلحاج، "السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وادارية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015، ص ص 85-86.

2- غياث بوفلجة، التربية والتعليم بالجزائر، المرجع السابق، ص35.

3- احمد لشهب، "صنع السياسة التربوية في الجزائر"، **مجلة المفكر**، العدد11، د. س. ن.، ص18.

4- وحدة التسيير الاداري، المرجع السابق، ص10.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 18، ص5.

نفس الشيء جاء في دستور 1976 في المادة 66 "لكل مواطن الحق في التعليم"[1].

فمن خلال النقاط التي تطرقنا اليها خلال ما سبق يتضح لنا ان أهم الظروف التي تميزت بها هذه المرحلة تكمن في الوضع الاجتماعي المتدهور الذي نجم عن الإستعمار سوءا من ناحية الجهل والامية، والفقر والحرمان، وغياب الاطر القانونية الخاصة بتسيير المنظومة التربوية، إلى جانب غياب الهياكل القاعدية الواجب توفرها لاستقبال العدد الهائل للأطفال الذين هم مستعدون للدخول المدرسي للسنة الدراسية (1962-1963)، سعت الدولة من خلال ذلك للقضاء شيئا فشيئا على نسبة الامية التي تفوق 95% بين افراد المجتمع ومختلف مستويات الاعمار فيها (أطفال، رجال، نساء، ...) اضافة إلى ذلك فإن الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة تعيش أزمة مالية، ناجمة عن فراغ خزينة الدولة والتي لم يترك منها الإستعمار الفرنسي فلسا، وذلك يشكل عائقا للنهوض بأعباء التنمية الشاملة للبلاد.

2-توجهات المرحلة:

نمت وتحركت المدرسة الجزائرية في هذه المرحلة في بيئة صعبة ومطبوعة بمناقشات حادة حول جدلية الكم والنوع، الأصالة والمعاصرة، وحول القضية الهامة المتمثلة في البرامج وفي الأساليب التربوية، هذا في وقت بلغت فيه نسبة الامية في الجزائر أكثر من 90% وعلى ذلك قامت المدرسة الجزائرية على خمسة مبادئ أساسية هي:

- لكل مواطن الحق في التربية والتعليم والتكوين.
- التعليم اجباري لجميع الأطفال من 6 إلى 16 سنة.
- الدولة تضمن المساواة في شروط الالتحاق بالتعليم اللاحق للمرحلة الأساسية.
- التعليم المجاني في جميع مستوياته مهما تكن المؤسسة الملتحق بها.
- التعليم مكفول باللغة العربية[2].

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 66، ص10.

2- معن محمود عياصرة، المرجع السابق، ص210.

وانطلاقا من هذه المبادئ بدأت الحكومة في بناء وتشييد المدارس، وأدى ذلك إلى ارتفاع كبير في عدد التلاميذ في الصف الابتدائي[1]. ويعود الفضل في ذلك إلى السلطات السياسية التي قامت بإعطاء دفع قوي إلى التعليم من خلال عملية واسعة للبناء، فانتشرت المدارس في القرى، حيث عمل المسؤولين على تقريب المدارس من التجمعات السكنية النائية[2]. كما وفرت كل الأساليب لإنقاذ أول موسم دراسي في الجزائر المستقلة (1962-1963) حيث التحق بالمدارس الابتدائية 777636 تلميذا، كما استعادت الحكومة الجزائرية معظم الطلبة الذين أوفدتهم للدراسة في الخارج، وفتحت باب الثكنات، وكل الأمكنة المشابهة كحجرات دراسة مؤقتة لتعويض المدارس التي تهدمت خلال الحرب[3].

ولقد عقدت السلطة الجزائرية تعديلات مختلفة منذ 1962، فمن الاجراءات الفورية التي اتخذتها اللجنة الوطنية التي عقدت اجتماعها الأول في 15 ديسمبر 1962 الجزأرة، ديمقراطية التعليم بتعميمها على جميع أبناء الشعب الجزائري، التعريب، التكوين العلمي والتكنولوجي، وهكذا استمر تطبيق الاجراءات سنة تلوى الاخرى[4].

وفي سنة 1968 تم تكوين لجنة ثانية لإصلاح التعليم التي أكدت على اهداف المنظومة التربوية بالتعريب والجزأرة التدريجية للمنظومة التربوية، لغة ومنهجا وبرنامجا وتأطيرا والتوجه التكنولوجي والعلمي وديمقراطية التعليم.

وتم إعطاء أهمية كبيرة لبناء المنظومة التربوية في المخططات الوطنية الثلاثة من 1966 إلى 1977 من خلال وضع منظومة ادارية وقانونية وبيداغوجية متكاملة ومنسجمة

1- عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص107.

2- غياث بوفلجة، التربية والتعليم في الجزائر، المرجع السابق، ص36.

3- معن محمود عياصرة، المرجع السابق، ص209.

4- عبد النور زيان، المرجع السابق، ص 90.

مع اختيارات ونضال الشعب الجزائري من أجل تنمية المجتمع وتحرره من الإستعمار والتخلف والتبعية.[1]

فإذا حاولنا الحديث عن نمو التعليم خلال المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) فقد حاول هذا الاخير مواجهة الامية التي كانت تشمل اكثر من 74.6% من الأطفال البالغين 10 سنوات، وما يقرب 54% من فئة (6-13) سنة غير مسجلين في المدارس الابتدائية، وبلغ عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة ما يقرب من 2.87 مليون في العام الدراسي (1966-1967)، ولم يسجل منهم في المدارس إلا 47.8% [2].

أما بالنسبة للمخطط الرباعي الأول حاول ادراك النقص الملحوظ في المنظومة التربوية الذي يكشف جميع جوانبها الكمية والنوعية، وقد استطاعت الخطة ان ترفع نسبة الجزأرة إلى 94.7% في التعليم الابتدائي، ونسبة 75.21% في التعليم المتوسط، كما شرعت الخطة في إنشاء الشاقي التجريبية تعويضا للتكميليات الخاصة بالتعليم التقني والفلاحي وقتئذ.

وقد أبرز المخطط الرباعي الثاني بعد آخر في السياسة التعليمية تتمثل في الاهتمام بإرساء القواعد الفكرية لنظام التعليم بجانب الاستمرارية في تثبيت المبادئ الأولية للتوسيع الكمي للتعليم، وبناء الهياكل القاعدية ومؤسسات التكوين، وادمجت الخطة التربوية ادماجا كليا ضمن التخطيط التنموي الشامل، واستهدفت للاستجابة الكاملة للطلب الاجتماعي وزيادة التوسع المدرسي، وتحقيق الحد الأدنى من الوسائل والهياكل والقواعد الفكرية التي تكمن في اقامة منظومة تربوية جديدة.

1- أحمد لشهب، "تقويم سياسة اصلاح المنظومة التربوية في الجزائر"، **مجلة دراسات نفسية وتربوية**، العدد12، 2015، ص135.

2- العربي فرحاتي، "التجديد التربوي وصعوبات تطبيق نموذج المدرسة الأساسية في المنظومة التربوية الجزائرية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد علم النفس وعلم التربية، 1989-1990، ص68.

وعند الحديث عن الامية فقد كانت نسبة الامية للجزائريين بين 14-24 سنة من العمر تبلغ 92% عام 1954، 88% للذكور، 96% للإناث، وتشير هذه التقارير إلى أن هذا المعدل قد انخفض إلى 67% بحلول عام 1966 (52% للذكور، 82% للإناث) وعلى الرغم من هذه الأرقام التقريبية، فإنها تدل بشكل عام على مدى التقدم الذي تحقق، وفي هذا الاطار (محو الأمية) لذلك كان اهتمام المسؤولين بمحو الامية كان كبيرا، وبناء على ذلك فإن نسبة الامية اخذت في التناقص سنة بعد أخرى كما يتضح في الجدول التالي:

جدول1 : يمثل مؤشرات تبين تناقص الأمية في الجزائر بين سنوات (1966-1971)

السنوات	1966	1971	توقعات	
10 سنوات فأكثر	% 75	%67	%50	%4
14-10	%49	%41	%24	%8

المصدر: عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 106.

وفي هذا المجال وابتداء من 15 اكتوبر 1970، قامت الجزائر بحملة كبيرة لمحو الأمية، وتعليم اللغة العربية للطفال، والشيوخ والنساء، وقد ساهم التلفزيون الجزائري ووسائل الاعلام كلها في هذه الحملة، وأصبحت ساعات التلفزيون تثبت إرسالها يوميا باللغة العربية كما ارتفع عدد التلاميذ الملتحقون بالصف الابتدائي من 869.000 تلميذ في سنة 1963 إلى 2.254.400 تلميذ (1971-1972) وهذه النسبة مشجعة لدولة خرجت لتوها من الاستعمار، وقد ساهمت الدولة في هذا المجال بنسبة 25% من ميزانيتها مما يشكل عقبة لا يسهل تذليلها، إذ يبقى الحق في التعليم مطلبا دائما في المجتمع الجزائري[1].

1- عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص ص 105 -107.

ومن خلال ما سبق يتضح ان الدولة الجزائرية قد بذلت جهدا كبيرا من أجل النهوض بالتعليم وتطويره، وذلك يتضح من خلال العمل الضخم الذي باشرت به ويتمثل أساسا فيما يلي:

- إعادة تجديد الثقافة العربية والقومية وتعريبها وتخليصها من شوائب الماضي.
- القضاء على امية الغالبية العظمى من الشعب، وهذه النقطة برزت نتائجها من خلال ما تطرقنا اليه مسبقا، من خلال تحقيق نتائج مرضية.
- التوزيع في التعليم كما وكيفا.
- توفير الأبنية المدرسية اللازمة [1].

لاشك ان ما بذلته الدولة من جهود للرفع بقطاع التعليم خلال هذه المرحلة كانت خلفه جملة من الاهداف تسعى لتحقيقها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- مجانية التعليم، وديمقراطية بإتاحة فرص التعليم لجميع الأطفال دون تمييز مع توفير الأدوات المدرسية من كتب وغير ذلك، بغرض خلق جو ملائم للأطفال وتخفيف الأعباء على أولياء التلاميذ، إلى جانب تشجيع هؤلاء التلاميذ على التعليم، وكذلك توفير تسهيلات من مطاعم مدرسية، والعلاج المجاني للأطفال وغير ذلك.

ويلاحظ كذلك خلال هذه المرحلة التعريب التدريجي للمواد، وتدعيم اللغة العربية إلى جانب جزأرة التعليم الذي مس سوءا برامج التعليم أو موظفيه أو الكتب المدرسية.

وحتى تحقق الدولة الجزائرية رفع مستوى التعليم والقضاء على الأمية قامت بتوظيف ذوي مستويات متوسطة، خاصة وان شاهدت هذه المرحلة نقص فادح للأساتذة، إذ أدى الأمر بذلك للاستعانة كذلك بشيوخ زوايا قرآنية، وبإطارات الدول المجاورة، وحتى المعلمين

1- معن محمود عياصرة، المرجع السابق، ص211.

الفرنسيين الذين مازال تواجدهم في البلاد وهذا دليل على السعي لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

وقد توجهت هذه المرحلة بالاكتمال والنضج في مناقشات تحضير الميثاق الوطني الذي حدد الفلسفة التربوية، ثم دستور 1976 الذي اكد عليها، ثم صدرت الأمرية رقم76-35 المؤرخة في 16 أفريل 1976 تحت تسمية المدرسة الأساسية التي تضمنت اول سياسة عامة وطنية جزائرية للتربية كاملة وشاملة[1].

3-تنظيم المنظومة التربوية خلال هذه المرحلة:

يقصد بتنظيم المنظومة التربوية تلك المراحل التي يمر من خلالها الفرد المتمدرس في حياته التعليمية في اطار المحيط المدرسي، أو داخل المنظومة التربوية، لذلك نجد هذه الأخيرة مقسمة لمراحل مختلفة، وكل مرحلة والدور الذي تلعبه من تعليم وتربية وتكوين للفرد حتى تجعل منه فرد مستعدا ومعدا للحياة الجامعية والحياة العملية.

فالمنظومة التربوية في الجزائر لا يغيب عنها هذا التقسيم المرحلي، فمنذ الاستقلال عرف نظام التعليم تطور واصلاحات، وفقا للأوضاع والتحولات التي تعيشها الدولة في شتى الميادين، لذلك سنحاول خلال هذه النقطة الوقوف على أبرز مراحل تطور المنظومة التعليمية خلال الفترة الممتدة من (1962-1976) مع الاخذ بعين الاعتبار التحولات والتغيرات التي طرأت عليها والسبب المؤدي لهذا التغيير.

شمل التعليم بعد الاستقلال المراحل التالية:

- التعليم الابتدائي.
- التعليم المتوسط.
- التعليم الثانوي.

1- احمد لشهب، "تقويم سياسة اصلاح المنظومة التربوية في الجزائر"، المرجع السابق، ص136.

أ-التعليم الابتدائي:

ويشمل 6 سنوات من التعليم تتوج بامتحان السنة السادسة الذي يتيح الانتقال إلى الثانوية أو المتوسطة، ويوجه التلاميذ غير المقبولين إلى السنة السابقة من أجل اجتياز شهادة الدراسة الابتدائية (CEP) التي تنتهي مرحلة التمدرس الاجباري حينذاك (14 سنة) وكان الحجم الساعي 30 ساعة اسبوعيا، تخصص 6 منها للنشاط الثقافي[1].

إن هذه المرحلة لم تدخل عليها تغييرات باستثناء تغيير تسمية امتحان السنة السادسة الذي أصبح يطلق عليه "امتحان الدخول إلى السنة الأولى"[2].

ب-التعليم المتوسط:

كان التعليم المتوسط عشية الاستقلال مشتملا على ثلاثة انماط متباينة من التكوين هي كما يلي:

1-التعلم العام: ويدوم أربع سنوات في إكماليات التعليم العام، وكانت منظمة كالآتي:

- السنة الأولى من التعليم المتوسط (السادسة سابقا).
- السنة الثانية من التعليم المتوسط (الخامسة سابقا).
- السنة الثالثة من التعليم المتوسط (الرابعة سابقا).
- السنة الرابعة من التعليم المتوسط (الثالثة سابقا).

يتوج التعليم المتوسط بشهادة التعليم العام (BEG) والتي صارت تعرف لاحقا بشهادة التعليم المتوسط (BEM)، ويلتحق تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط بالسنة الأولى ثانوي (الثانية سابقا).

2-التعليم التقني: يدوم ثلاثة سنوات ويكون في إكماليات التعليم التقني، وتنتهي هذه

1- النظام التربوي والمناهج التعليمية، المرجع السابق، ص ص18-19.

2- وحدة التسيير الإداري، المرجع السابق، ص19.

المرحلة باجتياز شهادة الكفاءة المهنية (CAP)[1].

3-التعليم الفلاحي: يدون ثلاث سنوات في إكماليات التعليم الفلاحي، وينتهي بشهادة الكفاءة الفلاحية.

لقد كان التركيز خلال هذه الفترة منصبا على تعميم التمدرس اكثر من العناية بالبرامج التربوية حيث حافظ التعليم في الطور الاكمالي (إكماليات التعليم العام، إكماليات التعليم التقني، وإكمالية التعليم الفلاحي)، على نفس البرامج الفرنسية مع تعريب الشعب المعربة[2].

ومن أهم التغيرات التي طرأت على هذه المرحلة تم الشروع بإزالة المؤسسات المذكورة ابتداء من 1970، وتنتهي الدراسة باجتياز شهادة الاهلية للتعليم المتوسط وحذف التعليم التقني القصير المدى، كما خصصت بعض مؤسسات التعليم المتوسط لاجتياز البرامج الجديدة خلال فترة محددة تدوم 3 سنوات والتي تمثل الطور الثالث من التعليم الأساسي، كما أنشئ فرع جديد في شهادة التعليم المتوسط سمي "شهادة التعليم الأساسي" التي تتوج الدراسة في المؤسسات التجريبية[3].

ج-التعليم الثانوي: ويشمل ثلاثة أنماط هي:

1-التعليم الثانوي العام: يدوم 3 سنوات ويحضر لمختلف شعب البكالوريا التي تتيح الدخول إلى الجامعة فثانويات التعليم العام تحضر التلاميذ لاجتياز البكالوريا شعب: رياضيات-علوم تجريبية وفلسفة، أما ثانويات التعليم التقني فتحضر التلاميذ لاجتياز بكالوريا شعب: تقني رياضيات-تقني اقتصادي.

1- فيصل بوطيبة، "العائد من التعليم في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، قسم التسيير والعلوم التجارية، 2009-2010، ص ص77-78.

2- نفس المرجع، ص78.

3- وحدة التسيير الإداري، المرجع السابق، ص19.

2-التعليم الصناعي والتجاري: وهو يحضر التلاميذ لاجتياز شهادة اهلية في الدراسات الصناعية والأهلية في الدراسات التجارية تدوم 5 سنوات، وقد تم تعويض هذا النظام قبل نهاية المرحلة الأولى بتنصيب الشعب التقنية- الصناعية وتقنية المحاسبة التي تتوجها شهادة بكالوريا تقني[1].

3-التعليم التقني: يحضر للاجتياز شهادة التحكم خلال 3 سنوات من التخصص بعد التحصل على شهادة الكفاءة المهنية.

إن أهم التغيرات التي وقعت في هذه المرحلة تتعلق بالتعليم التقني حيث أنشئت متاقن الطور الأول 1971/1970، وهي تستقبل تلاميذ السنة الخامسة (السنة الثانية متوسط) بهدف منحهم تكوينا يدوم سنتين ليصبحوا عمالا مؤهلين مع امكانية الانتقال إلى الطور الثاني لتلقي تكوين يؤهلهم مدة سنتين اضافيتين لأن يصبحوا تقنيين، وقد أهملت هذه التجربة ابتداء من الدخول المدرسي 1973-1974 وحولت المتاقن إلى ثانويات تقنية[2].

4-تقييم المنظومة التربوية خلال الفترة الممتدة (1962-1976):

لقد حاولت الدولة الجزائرية منذ استرجاع حريتها استدراك مكامن ضعفها من أجل استعداد القوة من جديد، وتحقيق كل ما كنت تصبوا اليه، آخذة في الحسبان ضرورة اعادة النظر في جميع الامور المتعلقة بتطور الدولة، والتفكير في كيفية اعادة بناء مجتمعها سعية من خلال ذلك الوقوف على اصلاح جميع مجلات الحياة الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والادارية منها، للتخلص من الموروث الاستعماري الذي ظل عائقا أمامها لفترة طويلة.

قامت الدولة الجزائرية في الفترة الممتدة من 1962 إلى 1976 بإدخال تحويلات تدريجية تمثلت في تأسيس نظام تربوي ساد متطلبات التنمية وتعميم التعليم عن طريق انجاز منشآت تعليمية وتوسعها للمناطق النائية، كما عملت الدولة على جزأرة اطارات التعليم

1- النظام التربوي والمناهج التعليمية، المرجع السابق، ص ص19-20.

2- نفس المرجع، ص20.

وتكييف المضامين التعليمية الموروثة عن النظام الفرنسي وجعلها منسجمة مع انشغالات المحيط، والتعريب التدريجي للتعليم[1].

ويلاحظ أن الجهود المبذولة من طرف الدولة خلال هذه الفترة ضخمة وكبيرة من أجل الرفع من مستوى التعليم وتحقيق تعميمه على جميع ابناء الوطن دون تمييز وذلك ما تضح خلال المخططات التنموية وما أنفقته للنهوض بهذا القطاع وكذلك نسبة الامية التي أصبحت تتناقص بالتدريج بسبب تزايد عدد التلاميذ الملتحقين بالدراسة، ولكن هذه الزيادة تتطلب زيادة عدد المعلمين والهياكل الدراسية مما جعل الدولة تستعين بالثكنات العسكرية، والمساجد وغير ذلك لتوفير التعليم للكل.

جدول 2: يمثل تطور عدد المؤسسات التعليمية خلال الفترة (1962-1981)

السنة	المدارس الابتدائية	الاكماليات	الثانويات	المتاقن	المجموع
1963-1962	2283	364	34	5	2666
1971-1970	6467	519	65	7	7058
1981-1980	9263	932	205	25	10425

مصدر: عبد اللطيف حسين فرج، نظم التربية والتعليم في الوطن العربي ما قبل وبعد عولمة التعليم 2008، ص160.

يلاحظ من خلال الجدول رقم 02 التطور السريع للمؤسسات التعليمية خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1981، حيث عرفت المدارس الابتدائية تطورا ملحوظا من حيث العدد خاصة خلال الفترة الممتدة 1962 إلى 1971 بالمقارنة مع السنوات التي أتت بعدها، ويمثل العدد 4184 زيادة عدد المدارس الابتدائية من 1962 إلى 1971. نفس الشيء بالنسبة للإكماليات التي تمثل 364 إكمالية كما هو ظاهر في الجدول لترتفع إلى 519 اكمالية، أي زادت بـ155 إكمالية لتستمر في الارتفاع في السنوات التي تلت، أما بالنسبة

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2002، المتعلق بالقانون التوجيهي للتربية الوطنية، عدد خاص، 2008، ص12.

للثانويات عرفت تطورا ملحوظا من 1992 إلى 1971، لتصل في السنة الدراسية (1980-1981) 205 ثانوية، ودليل الإرتفاع يكمن في العدد 140 ثانوية، اضافة إلى المتاقن التي حققت درجة من الإرتفاع من 5 متقن إلى 25 متقن في الفترة الممتدة من (1962 إلى 1981) وهذا يرجع إلى تحسين أوضاع الدولة من خلال السياسة التنموية التي انتهـــجتها في تلك الفترة.

فمن خلال المجموع يتضح تطور عدد المؤسسات التعليمية من 2668 إلى 10425 من (1962-1981).

جدول 3: يمثل تطور عدد التلاميذ حسب مراحل التعليم خلال 1962-1981.

الحملة		من بينهم تقني		الثانوي		الطور الثالث		الطور 1 و2		السنة
البنات	المجموع	البنات	المجموع	البنات	المجموع	البنات	المجموع	البنات	المجموع	
						8815	30790	282242	777636	63-1962
764082	2078361	930	5776	9633	34988	53525	191957	700924	1851416	71-1970
764082	2078361	3066	14493	77897	211948	313849	804621	1307550	31118827	91-1980

المصدر: عبد اللطيف حسين فرج، نظم التربية والتعليم في الوطن العربي ما قبل وبعد عولمة التعليم 2008، ص160.

يلاحظ من خلال الجدول زيادة عدد المتمدرسين سنة تلوى الاخرى، خاصة وان هذه الفترة عرفت استقرارا وزيادة سريعة في عدد السكان نظرا للظروف المعيشية المتحسنة، ذلك ما دفع بجميع العائلات لتعليم الاناث والذكور، دون استثناء، خاصة ويتضح لنا خلال الجدول ارتفاع عدد البنات في المقاعد الدراسية يتواصل باستمرار وبشكل سريع، وهذا دليل على استفادة جميع ابناء المجتمع بالتعليم المنشود.

بالرغم من الصعوبة الكبيرة التي واجهتها الجزائر في تطبيق سياسة التعريب وتعميم اللغة العربية الراجعة لعدة عوامل منها:

- المكانة التي بقيت تحتلها اللغة الفرنسية خاصة في التعاملات الادارية والاقتصادية وحتى في المجال الاجتماعي.

- طغيان الفرونكوفونية على الطبقة المثقفة والوسائل التثقيفية والاعلامية وغيرها من الامور إلا أنها استطاعت تدريجيا أن تكتسب مكانتها بعد مرور الوقت، وتطبيق إجراءات الخاصة بالتعريب والجزأرة.

إلا أن هذه المرحلة تميزت باسترجاع اللغة العربية لمكانتها في النظام التعليمي وتدعيمها في المرحلة الابتدائية[1]، حيث أصبحت لغة التعليم في كل المواد، وغيرت بصفة جذرية البرامج التعليمية الموروثة، وتركت الكتب المستعملة في عهد الاستعمار، الامر الذي حث على وضع أكبر عدد من الكتب الجزائرية تتماشى والاختيارات الأساسية من تعميم للتعليم وتعريبه وطابعه الديمقراطي والعلمي[2].

وبالنسبة للمخططات التنموية رغم رفعها لمستوى الانتساب المدرسي للتعليم الابتدائي خاصة وإنشاء الشاقي التجريبية الخاصة بالتعليم التقني والفلاحي كما سبق وان ذكرناه في المخطط الرباعي الأول، غير ان ذلك كان دون المستوى المطلوب، ويعود ذلك إلى نقص كبير في نسبة الانجاز للمشاريع المبرمجة خلال الخطة، فلم تتعد نسبة الانجاز بالنسبة للأقسام الدراسية 63% والمقاعد البيداغوجية في التعليم المتوسط 55%، أما بالنسبة لمخطط الرباعي الثاني هناك نقص كبير في انجاز الهياكل القاعدية اللازمة للاستيعاب المدرسي فمجموع ما تحقق خلال الخطة الرباعية الثانية عبارة عن تراكم الباقي للانجاز في الخطة الرباعية الأولى، ولم يشرع في تنفيذ المشاريع المبرمجة في هذه الخطة[3].

وما نلاحظه خلال هذه الفترة يكمن في أن السياسة التعليمية التي تبنتها الجزائر خلال هذه المرحلة استطاعت أن تحقق الزيادة في نسبة الإلتحاق للمقاعد الدراسية، كما حققت

1- حورية بشير، "المكتوب في المدرسة الأساسية الجزائرية تحليل انشاءات تلاميذ الطور الثاني دراسة وصفية تحليلية طولية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، 2001-2002، ص ص 11-66.

2- فيصل بوطيبة، المرجع السابق، ص67.

3- فرحاتي العربي، المرجع السابق، ص69.

كذلك استمرارية التعريب وتعميمه في نهاية الستينات، والتقليص من التعاون الأجنبي الذي اعتمدته بعد خروجها مباشرة من الاستعمار، بعد ان اعطت اهتماما وفير للتكوين والتأطير والاعتماد على الاطارات الوطنية داخل منظوماتها التربوية، إلى جانب الجزأرة ومجانية التعليم إلى غير ذلك من تحقيق الأهداف الاخرى.

ورغم هذا التطور الذي حققته المنظومة التربوية خلال هذه الفترة من خلال تقديم الخدمات التعليمية لجميع الفئات دون تمييز، وتكوين اطارات، والرفع من مستوى التعليم وإعطاء اللغة العربية مكانتها باعتبارها اللغة الرسمية، ولغة الأمة الجزائرية إلاّ أنها لم تخلو من عيوب ونقائص خاصة وأن الدولة في مراحلها الأولى للاستقلال، وهذا يوضح غياب سياسة استراتيجية تعليمية محددة المبادئ والمناهج والأهداف، إلى جانب غياب الهياكل القاعدية والوسائل اللازمة لاستقبال العدد المتزايد للأفراد المتمدرسين، كما أنّ السياسة التربوية المطبقة لم تسر بالطريقة المناسبة، ولم تصاغ سياسة عامة وطنية، وذلك لغياب الإطار القانوني الخاص بتسيير وتوجيه التربية والتعليم إلا إلى غاية منتصف السبعينات أين بدأ ظهور بوادر الاهتمام بضرورة إنشاء قانون يتم اعادة النظر من خلاله تنظيم وتسيير المنظومة التربوية، وهذا ما تم تحقيقه في سنة 1976، بإنشاء الأمر رقم 35-76 المتعلقة بالتربية والتكوين في 16 أفريل 1976، وهو ما نتطرق اليه خلال المبحث اللاحق.

المبحث الثالث: المدرسة الأساسية (1976-2003)

بدأت هذه الفترة بصدور الامر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتضمن التربية والتكوين في الجزائر، الذي أدخل اصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وخلال هذه الفترة تمت عملية تنظيم وتسيير المنظومة التربوية واضحة المبادئ والأهداف والمناهج والوسائل تحت نظام المدرسة الأساسية باعتبارها أساس ووسيلة للتنمية والمشاركة في تحويل المجتمع وتطويره وذلك من خلال ارساء وتنمية قيم جديدة لدى الناشئة المتكونة اولا، ثم في مستوى المحيط المباشر لها.

1-أمرية 35/76 المتعلقة بالتربية والتكوين في الجزائر:

تعتبر امرية 35/76 المؤرخة في 16 أفريل 1976 المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر أول نص تشريعي على هذا المستوى، وضع المعالم والأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري، وشكل الاطار التشريعي لسياسة التربية التي ترتكز على:

- تثقيف الأمة، تعميم التعليم والقضاء على الأمية، وفتح باب التكوين أمام جميع المواطنين، على اختلاف اعمارهم ومستوياتهم الاجتماعية.
- تكريس مبادئ التعريب والديمقراطية والتوجيه العلمي والتقني.
- ضمان الحق في التعليم ومجانيته والزاميته أي التعليم الإلزامي للجميع.
- ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر ومبادئها النبيلة.
- تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية[1].

ولهذا الاصلاح عدة خلفيات نحصرها فيما يلي:

1- عبد اللطيف حسين فرج، المرجع السابق، ص121.

أ-الخلفية التعليمية:

نظرا لرغبة الدولة الجزائرية في تحقيق التنمية الشاملة، عملت الجزائر من خلال هذا الاصلاح على ربط التعليم بحقائق البلاد واحتياطات المجتمع من خلال حرصها على تحقيق الثورة الصناعية والزراعية لتكون في مستوى متطلبات والأساليب المتطورة للإنتاج، وذلك بربط التعليم النظري بالتطبيقي وتطوير التعليم التقني واستحداث تخصصات تساير المرحلة ومتطلبات البلاد إلى كفاءات عالية المستوى.

ب-الخلفية السياسية والثقافية:

رأى المسؤولون آنذاك ان تبني النموذج الاشتراكي من أكثر التنظيمات احتكاما للعقل وأكثر كفاءة وعدالة، وذلك لأنها تضمن استخدام الموارد الانسانية والمادية على أساس العقل، وإنها السبيل إلى إيجاد الحلول السريعة والفعالة لمشكلات كثيرة كالفقر، الجهل الامية وهذا لضرورة الاستقلال الذاتي والتحرر النهائي من التبعية الثقافية والاقتصادية لفرنسا[1].

وقد تضمن الأمر السابق اهداف وطنية وأهداف دولية.

-**الأهداف الوطنية:** تتمثل في:

- تنمية شخصية الأطفال والمواطنين واعدادهم للعمل والحياة.
- اكسابهم المعارف العامة والعلمية والتكنولوجية التي تمكنهم من الاستجابة للتطلعات الشعبية التواقة إلى العدالة والتقدم، وحق المواطن الجزائري في التربية والتكوين.

1- عبد النور زيان، المرجع السابق، ص101.

-**الأهداف الدولية** تتمثل في:

- منح التربية التي تساعد على التفاهم والتعاون بين الشعوب وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز وتنمية تربية تتجاوب مع حقوق الانسان وحرياته الأساسية.

ومسار التعليم بموجب هذا الامر مهيكلا حسب المراحل التالية:

- تعليم تحضيري وغير اجباري.
- تعليم أساسي الزامي ومجاني لمدة 9 سنوات.
- تعليم ثانوي عام.
- تعليم ثانوي تقني[1].

وتضمن الأمر السابق 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بالتربية والتكوين اجبارية التعليم في الجزائر حيث نصت المادة 5 على أنّ "التعليم اجباري لجميع الأطفال من السنة السادسة من العمر إلى نهاية السنة السادسة عشر".

ونصت المادة 07 من نفس الأمر على مجانية التعليم في الجزائر: "التعليم مجاني في جميع المستويات والمؤسسات المدرسية مهما كان نوعها"، كما نصت المادة 01 من المرسوم 76-67 المتعلق بمجانية التربية والتكوين على: "يكون التعليم مجانا في جميع مؤسسات التربية والتكوين" في حين المادة 03 من المرسوم ذاته تنص على أنه: "علاوة على مجانية التعليم يمكن ان يحصل تلاميذ التعليم الأساسي وتلاميذ التعليم الثانوي، بأقل ثمن

1- سوسن مريبعي، "التنمية البشرية في الجزائر الواقع والأفاق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، 2012-2013، ص114.

على الوسائل التعليمية واللوازم المدرسية والخدمات الاجتماعية التي تعين على حسن سير النشاطات التربوية"[1].

تعريب التعليم في الجزائر: جاء في ديباجة أمرية 16 أفريل 1976: إن وطنية المنظومة التربوية تفرض عليها منح التربية باللغة العربية، كما تفرض عليها نشر القيم الروحية والثقافية الأصلية، لتساهم بدورها في احياء تراث عريق غني بمظاهر التقدم ويتوقف تكييفها مع مقتضيات الجماعة[2].

وتطبيقا لذلك جاء في المادة 8 من المرسوم 76/35 أنّ: «التعليم يكون باللغة العربية في جميع مستويات التربية والتكوين وفي جميع المواد»[3].

كما أن القانون لم يغفل ضرورة الاهتمام بتعلم اللغات الاجنبية والتكفل بتعلمها في كل مراحل التعليم[4].

وتنص المادة 09 من نفس الأمر 37/35 على أنّ: «يتم تنظيم تعليم لغة أو عدة لغات أجنبية تبعا للشروط التي يحددها المرسوم» بحيث يتاح للتلاميذ الاستفادة من الوثائق البسيطة المحررة بهذه اللغات، والتعرف على الحضارات الاجنبية وتنمية التفاهم المشترك بين الشعوب[5].

كما تم بموجب هذا القانون تكوين الموظفين التابعين للتربية (أساتذة التعليم الأساسي، المتوسط، الثانوي) من أجل اكسابهم المعلومات والمعارف اللازمة لعملهم.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم76-35 مؤرخ في 1976/04/16، يتعلق بتنظيم التربية والتكوين، الجريدة الرسمية، العدد33، السنة 13، ص ص534-540.

2-اسماعيل رابحي، المرجع السابق، ص217.

3- الأمر رقم 76-35، المرجع السابق، ص34.

4- ابراهيم هياق، المرجع السابق، ص136.

5-الأمر رقم 76-35، المرجع السابق، ص537.

نلاحظ من خلال هذه الأمرية 35-76 المتعلقة بالتربية والتكوين أنه قد اصاب في الكثير من محتواه من خلال تحقيق أهم الغايات والأهداف التي جاء بها، من تعميم إجبارية ومجانية التعليم، وتكوين جيل بمبادئ الإسلامية والاشتراكية، والقيم العربية، كما أعطى الأولوية لتحسين المستوى والمكانة المعنوية لمستخدمي التربية، هذا ما ينعكس إيجابا على العملية التعليمية، ولكن هذا الأمر واجه صعوبات ومعوقات التي حالت دون إكمالها لمشروع المدرسة الأساسية، والذي يرجع للظروف التي واجهتها الدولة في نهاية هذه المرحلة، خاصة بسبب الازمة الاقتصادية والأمنية التي عاشتها خلال هذه المرحلة.

ويلاحظ من هذا القانون أنه قد قصر في حق اللغة الامازيغية من خلال غيابها في المدارس الجزائرية وهو الشيء الذي لابد الأخذ به لتدريس ابناء الشعب الجزائري أصله الامازيغي وبعده الثقافي.

2-المدرسة الأساسية:

وقد كرس الامر السابق الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي ومجانيته وتأمينه لمدة 9 سنوات، وارسى الاختيارات والتوجهات الأساسية للتربية الوطنية من حيث اعتبارها:

- منظومة وطنية اصيلة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها.
- ديمقراطية في اتاحتها فرصا متكاملة لجميع الجزائريين.
- متفتحة على العلوم والتكنولوجيا[1].

وما يطبع هذه المرحلة هو إقامة المدرسة الأساسية ابتداء من الدخول المدرسي 1981/1980 وقد تم تعميمها بشكل تدريجي، وتم تصميم المدرسة الأساسية بحيث تكون وحدة تنظيمية شاملة ومتكاملة ومندمجة[2].

1- سوسن مربيعي، المرجع السابق، ص144.

2- غياث بوفلجة، **التربية والتعليم بالجزائر**، المرجع السابق، ص43.

فحسب المادة 26 من الأمرية 76/35: "المدرسة الأساسية تمثل وحدة تنظيمية توفر تربية مستمرة من السنة الأولى إلى السنة التاسعة وتشمل وحدتها في مبادئ تنظيمية ووحدة مضمون تعليمها ومناهجها".

وطبقا للمادة 27 من الأمر 76/35 المدرسة الأساسية تشمل على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى من السنة الأولى إلى السنة الثالثة.
- المرحلة الثانية من السنة الرابعة إلى السنة السادسة.
- المرحلة الثالثة من السنة السابعة إلى السنة التاسعة[1].

فالمرحلة الأولى: من 6 إلى 9 سنوات وترتكز على تعلم وسائط التعبير الأساسية الثلاثة (قراءة، كتابة، حساب) وخصائص مستوى النضج تستلزم في هذه المرحلة طرائق نشيطة ومن خلال الألعاب الاجتماعية التربوية تجربة حية في تهذيب السلوك والتدريب على التعليم للتربية الفنية وكل هذه الأنشطة تتم باللغة الوطنية دون غيرها خلال هذه المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة ايقاظ الاهتمام حول دراسة الوسط خاصة وان في هذه المرحلة تدخل لغة اجنبية إلى جانب لغة الأم.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التوجيه حيث يتم تدخل اتساع وتعمق الأفق الثقافي للتلاميذ وإتاحة معايير للتوجيه على أسس واسعة للاهتمامات والقدرات التي تكشفها أساس التربية التكنولوجية.

إن المواد العلمية والتعليم التقني والعلوم الاجتماعية تشكل المحاور الرئيسية الثلاثة التي تدور حول محتويات التعليم وضرورة العمل الجماعي بالنسبة إلى الأساتذة واجبا مطلقا يتطلبه التعليم المحوري، فكل مادة بالإضافة ما تقدم من اسهامها الخاص في العمل التربوي

1- الأمر رقم 76-35، المرجع السابق، ص536.

الشامل مسبقة كذلك في جزء ما مع متطلبات التعليم العلمي والتقني زيادة على أنه في هذه المرحلة يتم ادخال لغة اجنبية ثانية[1].

ومن أهم خصائص المدرسة الأساسية:

- دوام تسع سنوات لكل طفل.
- ضمان قدر متساوي من المعلومات لكل طفل.
- توحيد لغة التعليم والقضاء على ازدواجية اللغة وإعادة الاعتبار للغة العربية.
- ربط البرامج التعليمية بالقيم العربية الإسلامية وتعريف النشئ على دينه ومقومات حضارته.
- تعويد التلاميذ على العمل اليدوي وترغيبهم فيه.
- مراعاة نمو قدرات الطفل عند وضع البرامج، حيث يعتبر النمو النفسي والجسمي للطفل أهم عامل يجب اعتباره عند وضع أي نظام تربوي عصري[2].

ومن بين الأسباب التي أدت إلى ظهور المدرسة الأساسية نوجزها فيما يلي:

- وجود حاجز مسابقة الدخول إلى السنة الأولى متوسط وتعتبر مسابقة السنة السادسة عائقا حقيقيا بالنسبة للتلاميذ الضعفاء وهو سبب اقصاء عدد كبير منهم عن النظام التربوي في سن مبكرة.
- امكانية جنوح الأطفال المطرودين من المدارس في سن مبكرة نتيجة إهمالهم وتركهم لعناية الشارع في سن يحتاجون فيها إلى عناية المجتمع، ونظرا لاستحالة التحاقهم بعالم الشغل مما يؤدي إلى ازدياد معدل الأمية بين المجتمع الجزائري.

1- النظام التربوي والمناهج التعليمية، المرجع السابق، ص161.

2- غياث بوفلجة، **التربية والتعليم في الجزائر**، المرجع السابق، ص43.

- ازدواجية في لغة التكوين: إذ كانت هناك شعبتان في إطار التعليم المتوسط معربون ومفرنسون (مزدوجي اللغة) مما يؤثر على مستوى تحصيل التلاميذ وما نتج عن ذلك صراعات لدى أفراد الشعب الواحد.
- عدم شمولية التعليم المتوسط والذي لا يتماشى مع ديـــمقراطية التعليم وإجحاف في حق بعض المناطق المحرومة.
- تغلب الطريقة الإلقائية والتمركز حول المدرس[1].

وسيتم التركيز على بعض المؤشرات التي تعتبر أساسية للتقويم وتتمثل في أهداف المدرسة الأساسية وهي كالتالي:

1-ديمقراطية التعليم. 4-إلزامية التعليم.

2-مجانية التعليم 5-جزأرة التعليم.

3-تعريبه 6-توجهه العلمي والتكنولوجي.

وبالاعتماد على معيار الأهداف التي حققتها المنظومة التربوية بالنسبة لهدف ديمقراطية التعليم ومعيار المؤسسات التربوية التي تم انجازها خلال تلك الفترة، كما يلي مبينة في الجدول أسفله.

جدول 4: يمثل ارتفاع عدد المؤسسات التعليمية خلال الفترة الممتدة (1962-1992)

المؤسسات التربوية	1962	1992
مدارس ابتدائية	4065	15700
متوسطات	367	2248
ثانويات	034	1532
متقنات	005	137
مجموع المؤسسات التربوية	4480	18617

المصدر: أحمد لشهب، **تقويم سياسة اصلاح المنظومة التربوية في الجزائر**، المرجع السابق، ص137.

1- مليكة شارف خوجة، المرجع السابق، ص149.

يلاحظ من خلال الجدول تحقيق هدف ديمقراطية التعليم بنسب 100%، مما يؤكد فعالية وكفاءة السياسة المنتهجة في ظل نظام المدرسة الأساسية الذي وفر جميع الإمكانيات المادية والبشرية لضمان حق التعليم لجميع الأطفال الذين هم في سن التمدرس، أما هدف الجزأرة فقد تم تحقيقه بنسبة وصلت في الطور الإبتدائي إلى 99.25% وفي الثانوي 86.6%، وأما بالنسبة لتحقيق هدف التوجه العلمي والتكنولوجي، فقد كان ضعيفا لأن نسبة المتقنات بصفتها المؤسسات المكلفة بالتكوين التكنولوجي قد بلغت 15% من عدد الثانويات وعدد الطلبة الدارسين فيها قدر بنسبة 18% من تلاميذ الثانويات.

ولقد واجهت المدرسة الأساسية عوائق عديدة لكونها تتطلب امكانيات مادية وبشرية هائلة فهي بحاجة إلى خفض عدد التلاميذ بالفصول الدراسية كما تحتاج إلى أجهزة ومخابر ضرورية اضافة إلى تدهور المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمدرسين وانحطاط مكانتهم في المجتمع وهكذا انخفض مستوى رضاهم المهني مما أثر على أدائهم التربوي[1].

تعد المرحلة الأساسية في النظام التربوي الجزائري مرحلة قاعدية ومهمة لذا فالمدرسة الأساسية تكون مختلف جوانب شخصية التلميذ العقلية والوجدانية وتمكن التلميذ من التكيف مع محيطه ومجتمعه وفق مبادئ ذلك المجتمع من أجل الاسهام في تنمية وتطوير البلاد اجتماعيا واقتصاديا.

3-التعليم الثانوي:

نشأته: نشأ التعليم الثانوي في الجزائر بمقتضى الامر 35/76 المؤرخ في 16 أفريل 1976 والمتضمن تنظيم وتسيير مؤسسات التعليم الثانوي وحسب هذا الامر في المادة 33: التعليم الثانوي معهد لاستقبال التلاميذ بعد نهاية التعليم الأساسي على أساس الشروط التي يحددها الوزير المكلف بالتربية، ومهمته هي زيادة على مواصلة المهمة التربوية العامة المسندة للمدرسة الأساسية:

1- مليكة شارف خوجة، المرجع السابق، ص150.

- دعم المعارف المكتسبة.
- التخصص التدريجي في مختلف الميادين وفقا لمؤهلات التلاميذ وحاجات المجتمع.

ويساعد بذلك التلاميذ:

- إما على الانخراط في الحياة العملية.
- أو مواصلة الدراسة من أجل تكوين عال[1].

ورغم التحولات التي عرفتها المدرسة الأساسية في هذه الفترة، إلاّ أن التعليم الثانوي لم يعرف تحولات كبيرة رغم اسناده إلى جهاز وزاري مستقل وقد اقتصرت هذه التحولات على:

- **بالنسبة للتعليم الثانوي العام:**

- ادارج التربية التكنولوجية سنة (1985/1984) وتلقينها من طرف أساتذة العلوم الطبيعية والفيزياء إلا أنه تم التخلي عنها سنة (1990/1989).
- ادراج التعليم الاختياري (لغات، إعلام الآلي، تربية بدنية ورياضية، فن) ثم تم التخلي عنه إثر اعادة هيكلة التعليم الثانوي في الفترة الموالية.
- فتح شعبة "العلوم الإسلامية".

- **بالنسبة للتعليم التقني:**

- تطابق التكوين الممنوح في المتاقن مع التكوين الممنوح في الثانويات التقنية.
- فتح بعض شعب التعليم العالي أمام الحائزين على بكالوريا تقني.
- إقامة التعليم الثانوي التقني قصير المدى الذي يتوج بشهادة الكفاءة التقنية والذي ظل ساري المفعول من سنة 1984/1980.
- فتح شعب جديدة.
- تعميم تدريس مادة التاريخ لتشمل كل الشعب[2].

1- الأمر رقم 76-35، المرجع السابق، ص536.

2-"النظام التربوي والمناهج التعليمية"، المرجع السابق، ص25.

- **أهمية مرحلة التعليم الثانوي:**

يضم التعليم الثانوي 814000 تلميذا منهم 58% بنات وهو يمثل 10% من مجموع التلاميذ ويبين توجيه التلاميذ إلى الشعب المختلفة انجذابهم إلى شعبة علوم الطبيعية والحياة 39.71% وشعبة آداب وعلوم انسانية 24.54% من المترشحين لشهادة البكالوريا (1998).

إن مرحلة التعليم الثانوي مرحلة مهمة من مراحل المنظومة التربوية، وحلقة وصل بين التعليم الأساسي والتعليم العالي، لهذا فهي تقوم بدور صعب، فهي مربوطة بالقاعدة العلمية لتلاميذ المرحلة الأساسية، وتعمل على تحقيق ما هو مرجو منها، أي تكوين طلبة يمكنهم متابعة دراسات عليا، وتكوين اطارات متوسطة، لتلبية حاجات سوق الشغل الوطنية في هذا المجال.[1]

ويمكن ملاحظة درجة الاهتمام بالتعليم الثانوي والتقني من خلال تطور الميزانية الممنوحة لهذا القطاع، وإذا أخذنا السنوات (1982-1984) كأمثلة نجد:

جدول 5: تطور نفقات التعليم الثانوي

السنة	الميزانية بآلاف الدنانير
1982	1364340
1983	1589770
1984	1739100

المصدر: غيات بوفلجة، التربية والتعليم في الجزائر، المرجع السابق، ص61.

نلاحظ من خلال الجدول تطور نفقات التعليم الثانوي خلال الفترة الممتدة بين 1982-1984، حيث تقدر الميزانية الممنوحة في سنة 1982 بـ1346340دج، وفي سنة 1983 بلغت 1589770دج، ولتستمر في الارتفاع حتى بلغت 1739100 سنة 1984، ومن

1-غياث بوفلجة، **التربية والتعليم في الجزائر**، المرجع السابق، ص 61.

خلال هذا الجدول يتضح درجة الاهتمام بالتعليم الثانوي والتقني وذلك بسبب تطور الميزانية الممنوحة لهذا القطاع.

- **اعادة هيكلة مرحلة التعليم الثانوي في سنة 1993:**

بعد اتخاذ بعض الاجراءات لإعادة التنظيم التي أدرجت في الثمانينات والتي تم التخلي عنها بسرعة فإن الجذوع المشتركة التي تم الاحتفاظ بها من 1993-1994 والتي يتكون منها التعليم الثانوي هي:

✓ الجذع المشترك علوم انسانية، الجذع المشترك علوم، الجذع المشترك تكنولوجيا ومنذ 1993، أصبحت هيكلة التعليم الثانوي كالآتي:

-الجذع المشترك آداب، الجذع المشترك علوم، الجذع المشترك تكنولوجيا[1]. وتوجه إلى نوعين من التعليم الثانوي: عام وتقني.

أ-**التعليم الثانوي العام:** ابتداء من السنة الثانوي اصبح يحتوي على مجموعة من الشعب.

- الشعب الأدبية وهي: أداب وعلوم انسانية، آداب وعلوم إسلامية، آداب ولغات أجنبية.
- الشعب العلمية وتتمثل في: علوم الطبيعية والحياة، العلوم الدقيقة.
- شعب التكنولوجيا والتسيير والاقتصاد وهي:
  - الهندسة الميكانيكية.
  - الهندسة الكهروبائية.
  - الهندسة المدنية.
  - تسيير واقتصاد.

1- وحدة التسيير الاداري، المرجع السابق، ص21.

ب-التعليم الثانوي التقني: يشتمل على الاختصاصات التالية: الكهروتقني، الإلكترونيك، الصنع الميكانيكي، البناء والأشغال العمومية، الكيمياء، تقنيات المحاسبة[1].

إن الاصلاحات السياسية التي تبنتها الجزائر مع نهاية النصف الثاني من عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن الماضي أفرزت ظاهرة سياسية جديدة كان لها بالغ الاثر في الوسط المحلي والوطني تجاه العديد من القضايا الداخلية والخارجية ألا وهي الظاهرة الحزبية التي فرضت على كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للتكيف مع الوضع الجديد، خاصة بعد انتفاضة اكتوبر 1988 التي كان صداها قويا نتيجة لتراكمات كثيرة على جميع الأصعدة وعلى كل المستويات، كان تقف وراء جملة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الخارجية[2]. جعلت المنظومة التربوية في وضعية حرجة التي تم وصفها بالمنكوبة، وتنتج الحطيست أي البطالين، تفرخ الإرهاب، تنتج الرداءة والظروف الأمنية والسياسية التي تم تحديدها فيها (بداية التحول الديمقراطي 1989 تم توقيفه سنة 1992 وبداية الأزمة الأمنية والسياسية والتهديد بالاستقرار مع فراغ مؤسساتي وغياب السلطة الشرعية والمشروعية وإحلال سلطة فعلية محلها منذ جانفي 1992) [3].

وللخروج من هذه الأزمة المثقلة تراكماتها والتي امتد فتيلها إلى مؤسسات التنشئة الاجتماعية توصل التفكير إلى اقحام المنظومة التربوية بمختلف مراحلها لاحتواء الجزء الاعظم من الأزمة المفتعلة من خلال ادخال تعديلات جوهرية.

عرفت هذه المرحلة عدة محاولات للتحسين مست مختلف أطوار التعليم بأشكال متفاوتة[4]. انطلاقا من أن البرامج المدرسية مكثفة وغير منسجمة مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تمثلت أهم الاجراءات الاصلاحية فيما يلي:

1- **النظام التربوية والمناهج التعليمية**، المرجع السابق، ص ص26-27.

2- سليم بلحاج، المرجع السابق، ص92.

3- احمد لشهب، **صنع السياسة التربوية في الجزائر**، المرجع السابق، ص263.

4- **النظام التربوي والمناهج التعليمية**، المرجع السابق، ص30.

- تكثيف أمرية 76-35 حتى تواكب التغيرات.
- اجراء تعديلات جزئية سنة 1989 على برامج المواد الاجتماعية، ثم مجموع المواد سنة 1993 في إطار تخفيف المحتويات مع إعادة الصياغة سنة 1996.
- ادراج اللغة الانجليزية في الطور الثاني من التعليم الأساسي (كلغة أجنبية ثانية).
- محاولة تطبيق المدرسة الأساسية المندمجة في المجال البيداغوجي والتنظيمي والاداري والمالي.
- إنشاء المجلس الأعلى للتربية للتنسيق الاصلاح سنة 1996[1].

المجلس الأعلى للتربية:

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-101 المؤرخ في 11 مارس 1996 يعتبر المجلس الاعلى للتربية كجهاز وطني وهيئة استشارية لدى رئاسة الجمهورية يتولى القيام بتقييم نقدي وتصور شامل وعقلاني لمردود المنظومة التربوية، في كل جوانبها التي تتطلب الاصلاح كي تكون مواكبة لحركة المجتمع ومستشرفة لها ومترجمة لطموحه وتوجهه نحو المستقبل، الذي يدنو بخطوات سريعة لا يمكن ايقافها، واعتبر المجلس الأعلى للتربية في ندوته المنعقدة يوم 30 جوان 1998:

- أن التربية مشروع استثماري واستراتيجي لابد ان يحظى بالأولوية في نطاق التنمية الشاملة للبلاد.
- بناء مجتمع متكامل معتز بأصالته وواثق بمستقبله يقوم على الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام عقيدة وسلوكا وفي العروبة حضارة وثقافة ولغة والأمازيغية ثقافة وتراثا[2].

1- أسما بولجنوح، "دور النقابات في صنع سياسة اصلاح المنظومة التربوية في الجزائر 2000"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، تخصص رسم سياسات العامة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري، 2013-2014، ص46.

2- سليم بلحاج، المرجع السابق، ص94.

وتتمثل مهامه في:

يقدم المجلس تقارير سنوية إلى رئيس الجمهورية عن حالة قطاعات التربية والتكوين ومقترحاته للتعديل من حيث الأهداف والبرامج والطرق، ويعطي رأيه في كل القرارات الصادرة بشأن الاصلاح لقطاعي التربية والتكوين، وقد حددت المادة (05) من المرسوم (101/69) مهام المجلس فيما يلي:

- يشارك في اعداد وتقويم السياسة الوطنية للتربية والتكوين قصد المساهمة في ضمان الانسجام الشامل للمنظومة التربوية وتحسين مردودها وانسجامها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يدرس ويبدي رأيه في كل ما يتعلق بالتربية والتكوين في جميع المستويات ومختلف الجوانب.
- يضمن ديمومة التشاور داخله بين كافة اطراف منظومة التربوية والتكوين.
- يساهم في اعداد قواعد أداب المهنة واخلاقياتها ومقاييسها في ميدان التربية والتكوين.
- يقترح العناصر الأساسية الاستراتيجية لتنمية شاملة ومنسجمة ومتجانسة لمنظومة التربية والتكوين، وفق المقاييس والمعايير العالمية المعمول بها، والقيم والهوية الثقافية للمجتمع الجزائري.
- تلقين قيم ثورة 1945 من خلال تدريس التاريخ الوطني والثقافة الوطنية.
- تقويم تنفيذ السياسة الوطنية في التربية والتكوين.
- دراسة مشاريع الاصلاح التي تبادرها القطاعات المكلفة بالتربية والتكوين وتقديم آراء حولها.
- انجازات البحوث والدراسات التي تفيده او تكليف من ينجزها.

- متابعة التطورات الكبرى على الصعيد الدولي في مجال التربية والتكوين[1].
- وفي شهر مارس 1998 صدرت عنه (المجلس الأعلى للتربية) وثيقة تحمل المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة لإصلاح التعليم الأساسي وتمثلت فيما يلي:

- روح الديمقراطية الزامية إلى احترام حقوق الانسان وحسن التعايش والتكافل الاجتماعي ونبذ العنف.
- العصرنة العلمية التي تكمن المجتمع من التحكم في العلوم الجديدة والاسهام في بناء الحضارية الانسانية.
- تكوين المواطن واكسابه الكفاءات والقدرات التي تؤهله لبناء الوطن في سياق التوجهات الوطنية ومستلزمات العصر.
- امتلاك روح التحدي لمواجهة رهانات الالفية الجديدة والتكيف مع متطلبات العصر.
- ترقية ثقافية وطنية تنبع من مقومات الأمة وحضارتها وتكون متفتحة على الثقافة العالمية[2].

ويتبين من خلال هذه المبادئ أن الهدف من إصلاح النظام التربوي هو بناء مجتمع متكامل بإمكانه مواجهة التطورات الحاصلة في شتى ميادين الحياة.

في الاخير فالمجلس الأعلى للتربية لم يدم طويلا لأن بانتقال السلطة إلى رئيس جديد قام بإلغاء غالبية المجالس الاستثنائية التي أنشأها الرئيس "اليمين زروال" وعوض بلجنة مؤقتة محددة المهام والآجال لتقديم تقريرا وتوصيات لإصلاح المنظومة التربوية[3].

1- غياث بوفلجة، **التربية والتكوين بالجزائر**، د.م.ن: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2002، ط1، ص18.
2- سليم بلحاج، المرجع السابق، ص ص94-95.
3- غياث بوفلجة، **التربية والتكوين بالجزائر**، المرجع السابق، ص18.

ونلاحظ في هذه الفترة ان المنظومة التربوية عرفت خطوات ايجابية تمثلت في التغيير الجذري والشامل في منهجيات التعليم والتكوين بحيث أدخلت على المنظومة التربوية تدريجيا عدة اصلاحات وتعديلات جزئية ذات اهمية كبرة نظرا لأهمية التعليم في اطار التنمية الوطنية ولأجل تحقيق الأهداف المسطرة، مما يمكن القول أن هذه الفترة سجلت مجموعة من النتائج الايجابية، إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب فأغلب النتائج هي مجملها كمية بدون الاهتمام بالنوع سبب تعرض المنظومة التربوية للعديد من الصعوبات والعراقيل منعتها من تحقيق الاهداف المحددة لها في المواثيق والخطط الوطنية التي وضعتها الدولة الجزائرية.

خلاصة الفصل:

بالرغم ما بذله المستعمر الفرنسي من جهود وضغوطات، وما مارسه من العدوانية والعدائية من أجل اتعاب الشعب الجزائري وحرمانه من لغته ودينـــــه وثقافته، إلاّ أنّـــه في الاخير لم يحقق مرغوبه وذلك لتمسك هذا الشعب بمختلف مبادئه المبنية على الديانة الإسلامية، والعروبة، ويرجع الفضل في ذلك للمحاولات المبذولة من طرف مختلف الفئات المثقفة لتمسك بأصالتها، وهذا ما أعطى القوة للدولة الجزائرية بعد الاستقلال أن تعيد النظر في مختلف قطاعاتها خاصة قطاع التربية والتعليم الذي لم تكن له مرجعية قانونية ومحاولة رسم خطوط عريضة للنهوض بالتربية بالرغم من غياب الامكانيات لتحقيق ذلك، وخاصة أنها في مراحلها الأولى بعد الاستقلال، لتتمكن في سنة 1976 من إنشاء اول قانون ينظم التربية والتعليم في الجزائر، وشروع في تطبيق ما آل اليه في السنة الدراسية 1980-1981 (المدرسة الأساسية) وهكذا عرفت هذه الاخيرة تطورا تارة وتراجعا تارة أخرى، إلى جانب تعديلات التي مست مختلف مراحلها التعليمية لتأتي إصلاحات جديدة تبنتها الدولة للمرة الثانية بعد اصلاحات 1976، والتي سنتطرق اليها في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

المنظومة التربوية في ظل الاصلاح

تمهيد:

تعتبر مسألة الإصلاحات من اهم المواضيع التي انشغلت بها الحكومة الجزائرية منذ سنة 2000، من أجل الحاق تغيير على منظومتها وجعلها مواكبة للتغيرات الحاصلة اقتصادية، سياسية، اجتماعية من جهة وعصرنتها من جهة أخرى.

ولقد جاءت الإصلاحات التربوية في الجزائر منذ سنة 2003 كخطة منهجية تصحيحية، لها اهداف محلية ودولية تسعى من خلالها، تغطية العجز الذي تعاني منه المنظومة التربوية من قبل، لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على أهم ما جاءت به الاصلاحات.

المبحث الأول: ظروف ودوافع الاصلاح التربوية

إن الاصلاحات التربوية التي عرفتها الجزائر في مطلع الألفية، جاءت نتيجة لتراكم عدة ظروف ودوافع داخلية وخارجية أجبرتها على ذلك، من أجل معالجة النقائص والاختلالات التي تعيق مسار المنظومة التربوية، وتتمثل أهم هذه الظروف والدوافع فيما يلي:

أولا: ظروف الاصلاح:

1- الظروف الداخلية:

التحول الديمقراطي الذي جاء به دستور 1989، الذي أدى إلى الانتقال من الأحادية إلى التعددية، ومن هيمنة الدولة على المجتمع إلى بداية الاستقلال بينهما، وهذا الوضع السياسي الجديد زاد في تأجيج الصراع بين القوى السياسية والثقافية التي لها علاقة بالتربية والتعليم. وكانت المنظومة التربوية من اهم المواضيع التي تعرضت للنقد بسبب الانتماءات السياسية المختلفة للمعلمين والأساتذة، مما أدى إلى بداية تسييسها وانتقال عدوى الصراع إليها، وبدأ التفكير في اصلاحها[1].

جاءت هذه الاصلاحات حسب الانطباع العام التي تتركه العديد من التصريحات كمحاولة لإصلاح ما أفسدته المدرسة الأساسية[2]، بسبب السياسات التي طبقت، وهيمنة الرؤية الجزئية وعدم الشمولية عليها كالاهتمام بالكم على حساب الكيف، ووضع برامج دون تنسيق مع القطاعات الأخرى في المجتمع، ضف إلى ذلك ضعف الاطار الذي اعتمدته الدولة في بناء المنظومة التربوية منذ 1962، كما أنها لم تقم بوضع سياسة خاصة بتكوين المكونين في جميع مراحل التعليم[3].

1- أحمد لشهب، "**تقويم سياسة اصلاح المنظومة التربوية في الجزائر**"، المرجع السابق، ص139.

2- عبد الرزاق سلطاني، المرجع السابق، ص126.

3- أحمد لشهب، "**صنع السياسة التربوية في الجزائر**"، المرجع السابق، ص262.

– ترك الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممركز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق وهذا يحذو بالمنظومة التربوية إلى تحضير الناشئة تحضيرا جيدا لاسيما على المستوى النوعي وما يقتضيه من جودة في التحصيل العلمي[1].

– قد أكد دستور 1996 أن البعد التاريخي والحضاري لمؤسسات الدولة من خلال نصه في الديباجة على أن المكونات الأساسية لهويتنا هي الاسلام، والعروبة والأمازيغية كما عقبت هذه المرحلة (تسعينات) التي أخللتها "أحداث دامية" وسميت بـ "العشرية السوداء" موجة جديدة من الإصلاحات السياسية في سنة 2000، تحت شعار إصلاح هياكل الدولة شملت العديد من القطاعات على غرار العدالة، والتربية، والتعليم، والتوظيف العمومي... الخ[2].

– لقد حققت الجزائر تقدما في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وإن كان تقدما محدودا فقط، ففيما كان 14% من السكان او نحو 4 ملايين فقير عام 1995، فالمعدل يكون قد انخفض إلى حد ما بحلول عام 2000، نتيجة زيادة الانفاق العام، ونتيجة بعض الانتعاش في القطاع الصناعي الخاص، غير البترولي، ويظـهر الفقر بصـــورة أوضح في المناطق الريفية منه في مناطق الحضر، منذ أوائل السبعينات حتى عام 2001 أسفرت التحسينات التي أدخلت على التعليم عن تخفيض الأمية من 36% إلى 24% بالنسبة للرجال ومن 59% إلى 43% بالنسبة للنساء[3].

– على مستوى المدرسة الجزائرية فالبرامج المطبقة في مؤسساتها يعود تصميم أهدافها، وتحديد محتوياتها إلى عقود خلت، وهي بذلك لا تواكب التقدم العلمي والمعرفي الذي احدثه التقنيات الحديثة في الاعلام والاتصال.

1– باية صياد، المرجع السابق، ص118.

2–عبد الغفور مرزاقة، "**الاصلاحات السياسية في الجزائر تحديات وآفاق**"، في موقع الانترنت:
democracy.ahram.org.eg/ui/front/innerprint.aspx ? يوم الاحد 2016/01/24، على 13:30سا.

3–عبد الرزاق سلطاني، المرجع السابق، ص126.

- المجتمع الجزائري عرف تغيرات سياسية، اجتماعية، ثقافية عميقة غيرت فلسفته الاجتماعية، وفتحت أمامه طموحات للتقدم والرقي في ظل العدالة الاجتماعية والمواطنة المسؤولة، تكون فيها روح المبادرة، والبحث الدائم عن شجاعة المحرك الأساسي لتغيير الاجتماعي[1].

- مجيء عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة واعلانه لعدة اصلاحات، منذ توليه الرئاسة في 15 أفريل 1999 بحيث عمل على اظهار السلبيات والبحث عن الجوانب التي من شأنها ادخال اصلاحات عميقة على المنظومة التربوية[2]، كونه القائد الاداري والسياسي للدولة وفقا لما جاء به دستور 1996 الذي منح له عدة صلاحيات.

2-الظروف الخارجية:

وفيما يخص الظروف على المستوى العالمي فهناك عدة تغيرات وجب على المدرسة الجزائرية مسايرتها وتتمثل فيما يلي:

- النقائص المدروسة من قبل بعض المنظمات العالمية وخاصة منظمة اليونسكو التي بينت بأن هناك نقائص في المنظومة التربوية الجزائرية لا يمكنها أن تتماشى مع التحديات التكنولوجية الحالية، مما يفرض اتخاذ إجراءات جديدة في إصلاح المنظومة التربوية تبنى على التحسين والتطوير المستمر، والانتقال من الجانب النظري للإصلاح إلى الجانب العملي بدءا بالأولويات[3].

- التغيرات التكنولوجية التي تعد من أهم التحديات العالمية والتي تؤثر على المدرسة، وتحتاج إلى العديد من المتطلبات لمواجهة هذه التغيرات وإلاّ سوف تبتعد

1-جميلة بن زاف، المرجع السابق، ص 190.

2-سامية مرزوق، "**اصلاح المنظومة التربوية بالجزائر**"، في موقع الانترنيت: www.albayan.ae .يوم 2016/01/24 على 14:00 سا

3 -Tahar KACI, « **Réflexion sur le système éducatif** », CASBAH édition, Alger, 2003, p34.

تماما عن احتياجات السوق المحلية والدولية والعالمية، وتمثل التغيرات التكنولوجية مزيجا من التقدم التكنولوجي، والثورة المعلوماتية الفائضة، حيث تتطور الثورة التكنولوجية الحديثة تطورا سريعا ومذهلا في شتى المجالات وقد واكب الثورة التكنولوجية ثورة معلوماتية وثورة اتصالات لم يسبق لها مثيل وأصبحت المعرفة الانسانية في ظل هذه الثورة تتضاعف بشكل مذهل وبذلك فقد انتقلت المجتمعات من الاعتماد على الانتاج كثيف العمالة إلى الانتاج كثير المعرفة، ومن الانتاج للسلع والآلات إلى الانتاج للخدمات وبرامج الأفكار وفي ظل هذه الثورة بات من الضروري ادراك ان تزويد الطلبة في أي مكان من العمل بأكبر قدر من المعلومات في أقصر وقت ممكن ليس بالأهمية التي تعادل كيفية استخدام تلك المعلومات والقدرة على الاستجابة على التقنية المبدعة لها[1].

- عولمة الاقتصاد التي تشترط على المنظومة التربوية تحضير اللائق للأفراد وللمجتمع لمواجهة التنافس الحاد الذي يميز بداية القرن 21 حيث ترتبط الرفاهية الاقتصادية للأمم بحجم ونوعية المعارف العلمية والمهارات التكنولوجية التي يتعين عليها إدراجها في برامج التعليم والتكوين[2].

- ضرورة ارساء قواعد تعليم جديدة للمنطقة العربية يهيئ لاعداد الأجيال الجديدة وتجهيزها لمجتمع المعرفة[3].

- بلورة وتحقيق مساعي تطوير التعليم في اطار رؤية مثالية تأخذ في الاعتبار البنية المعرفية (اعتماد بيداغوجيا بنائية واعداد معلم عربي متميز)، والبنية التنظيمية (ارساء بنية تنظيمية ديمقراطية تقوم على حوكمة رشيدة).

1- مصطفى عزة جلال، "التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم"، القاهرة: دار النشر للجامعات، 2009، ط1، ص152.

2- باية صياد، المرجع السابق، ص118.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**اعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة بيانات صحفية**"، تقرير المعرفة العربي، 2010-2011، مؤسسة راشد بن الكثوم، ص9.

ومن خلال ما تطرقنا اليه مسبقا جاء في خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي ألقى للأمة بتاريخ 29 ماي 1999 يقول فيه «لقد جاء الوقت للإصلاح حقيقي للمدرسة وللنظام التعليم في الجزائر آن الأوان لتظافر الجهود من أجل الدعم المستمر للمدرسة التي تسمح لأطفالنا بالانطلاق نحو مستقبلهم واندماجهم بصفة فعالة في مسيرة التقدم العالمية حيث يشكل احترام مبادئ الأمة وثوابتها إحدى أهم قيمها»[1].

- التطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية وكذا الوسائل الحديثة للإعلام والاتصال التي تفرض اعادة تصميم ملامح المهن وتشترط من التربية التركيز في برامجها وطرائقها البيداغوجية على اكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية وتنمية القدرات التي تسمح بالتكيف مع هذا التطور في المهن، وتيسيرا ادماج المتعلمين في وسط مهني معولم[2].

ثانيا-دوافع الإصلاح التربوي:

إن الاصلاح التربوي في الجزائر جاء بسبب مجموعة من الدوافع جعلت منه ضرورة ملحة لتغيير الوضع التربوي القائم وتتمثل فيما يلي:

- النقائص والاختلالات في المنظومة التربوية بسبب تعريضها إلى حد بعيد للضغوط الايديولوجية، والانحرافات السياسية، التي صرفتها عن بلوغ اهدافها.
- النقائص المسجلة في الميدان، والتي تتجلى في تدني الملموس لمستوى التعليم العام، وانخفاض قيمة الشهادات الممنوحة، وفي التسرب المدرسي وفي افضاء الألاف من الشباب من المدرسة سنويا.

1- عقيلة أوطيب، "التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في التعليم دراسة وصفية تحليلية للتعليم عبر الانترنت"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم علوم الاعلام والاتصال، 2006-2007، ص112.

2- جميلة بن زاف، المرجع السابق، ص108.

- عدم قدرة المدرسة على الاستجابة لحاجات المجتمع المشروعة، ولا على تلبية رغباته الحقيقية.
- حرمان بعض المناطق المعزولة في الوطن من التمدرس.
- غياب رؤية واضحة وسوء الترابط بين مختلف أطوار المنظومة التربوية.
- ضعف الاتصال بالمحيط المحلي، فنقص التفتح على المحيط العالمي.
- هيمنة المعلم على العملية التعليمية (بحيث يعتبر المعلم لب عملية التعليم، فهو عنصر فعال في التعليم والتعلم (معلم ومرشد في نفس الوقت) والمتعلم متلقي سلبي، مجرد مستودع لتخزين المعلومات[1].
- ادراك اهمية التربية كأداة لتنمية قدرات الانسان وامكاناته، وتحسين حياته والتكيف مع التغيرات العميقة في المجتمع المعاصر.
- تحول النظرة إلى التعليم بوصفه خدمة استهلاكية إلى كونه عملية استثمار أي مشروع اقتصادي، مما دعا إلى توظيف امثل لنفقات التعليم لتحقيق اعلى عائد ممكن له.
- تحقيق التوازن بين فروع التعليم سواء النظري او التطبيقي[2].
- السياسة التربوية المنتهجة لم تول العناية الكافية للأطراف الفاعلة في العمل التربوي، ولم تترك هذه السياسة في اطار جهودها لترقية المجتمع ترقية شاملة مكانا كافيا لترقية الفرد، وهذا ما يمكن التعبير عنه بعدم الاهتمام بالعنصر البشري بقدر ما كانت مهمة بالطرائق التسليم.
- كما أن وجدت خلال هذه الفترة دعاة كثرين للإصلاح، وكل له دوافعه فهناك من يأتي في نفس التيار المجلس الأعلى للتربية كونه ناقد للسياسة السابقة، وهناك

1- زهرة بوكرمة اغلال، "الاصلاح التربوي في الجزائر"، **مجلة الباحث**، العدد4، 2006، ص172.

2- علي بريمة، المرجع السابق، ص90.

من يدعو لإصلاح المدرسة من قبيل أن المجتمع قد تطور، وعلى المدرسة أن تكون منسجمة مع هذا التطور[1].

- غياب فلسفة واضحة واطار وطني.
- الافتقار إلى التكيف مع حاجات المجتمع والسوق.
- انخفاض مستوى اعداد المعلم خاصة معلم المدرسة الأساسية.
- قصور في حماية الأطفال وضمان التعليم (وذلك من خلال ضعف في حماية الأطفال وعدم اجبارية التعليم التحضري خاصة إلى جانب أن الاصلاحات الأخيرة ألزمت اجبارية التعليم على الأطفال البالغين السن اللازم ويعاقب أولياء التلاميذ الذين يرفضون إلحاق أبنائهم بالمقاعد الدراسية.
- عدم ملائمة المناهج مع المتغيرات الجديدة[2] (غياب استجابتها للتغيرات التكنولوجيا) لذلك يستوجب مناهج جديدة في ظل مقاربة جديدة.

1- لقمان مغراوي، المرجع السابق، ص138.

2- اسماء بولجنوح، المرجع السابق، ص54.

المبحث الثاني: مظاهر الإصلاح وأهدافه

عرف المجتمع الجزائري تغيرات عميقة، وفتحت طموحات للتقدم في ظل التفتح على التكنولوجيا والاتصال، كل هذا أدى إلى ضرورة احداث تغييرات، حيث قامت وزارة التربية الوطنية بتنصيب لجنة وطنية لبناء البرامج التربوية، وذلك بإعادة النظر في المواد الدراسية وكان ذلك في 1998، وهذا التشخيص لوضع الحالي للبرامج والاستعداد لإعداد مناهج على أساس مشاريع تمهيدية للمرجعية، ووثائق أخرى أعدتها مديريات التعليم على المستوى الوطني ومن بين اهم مظاهر الإصلاح نذكر ما يلي:

1-اللجنة الوطنية للإصلاح المنظومة التربوية:

كانت أولى خطوات الاصلاح تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية يوم 13 ماي 2000، من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في حفل رسمي بقصر الأمم بنادي الصنوبر، بحضور العديد من الشخصيات الهامة في الدولة، رئيس مجلس الأمة، رئيس مجلس الشعبي الوطني، ورئيس المجلس الدستوري، بالإضافة إلى أعضاء أخرى في الحكومة، والأحزاب السياسية (رؤساءها) وإطارات الدولة.

تحددت مهام وصلاحيات اللجنة وفق المرسوم الرئاسي رقم 101-2000، المؤرخ في 09 ماي 2000، حيث نصت المادة 02 على ما يلي: «تكلف اللجنة على أساس مقاييس علمية وبيداغوجية بإجراء تقييم للمنظومة التربوية القائمة قصد اعداد تشخيص مؤهل وموضوعي ومفصل لجميع العناصر المكونة لمنظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي، ودراسة اصلاح كلي وشامل للمنظومة التربوية على ضوء هذا التقييم.

أما المرسوم الرئاسي رقم 102-2000 المؤرخ في 09 ماي 2000 يتضمن تعيين اعضاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وتتكون اللجنة من رئيس (عبد الرحمان

حاج صالح) وأربعة نواب للرئيس[1] (بن علي بن زاغو، خليدة مسعودي، الطاهر حجار ابراهيم حروبية)، ليستقيل الرئيس ويحل مكانه علي بن زاغو الذي كانت له خلفية فرونكوفونية سيطر من خلالها على عمل اللجنة.

يمثل الملحق رقم (01) أعضاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

أهداف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية: تسعى هذه اللجنة لتحقيق ما يلي:

- التحقق في اطار تشخيص المنظومة التربوية من النتائج المسجلة الإيجابية منها والسلبية مع تحليل أسبابها العميقة وآثارها.
- تحليل التحديات الجديدة التي لابد أن تواجهها وتحديد المتطلبات الضرورية لتكوين مواطن قادر على التفتح والمساهمة في تنمية الوطن والتكيف مع عالم يتسم بتطور المعارف والتحولات والتغيرات الثقافية والعلمية والتقنية والتكنولوجية.
- اقتراح الاجراءات الكفيلة بالسماح للناشئة الجزائرية بالاستفادة من تعليم قاعدي إلزامي ومجاني وضمان التكافؤ لها في فرص النجاح في تمدرسها[2].

2-اللجنة الوطنية للمناهج:

انشئت بموجب قرار مؤرخ في 11 نوفمبر 2002 في صيغتها المجددة وهي هيئة تقنية للدراسة والتنسيق والتوجيه في مجال البرامج والمناهج التعليمية، تتكفل هذه اللجنة في اطار مهامها بتقديم الآراء والاقتراحات لوزير التربية الوطنية بخصوص كل قضية تتعلق بمناهج التعليم منها:

- التصور العام للتعليم.
- صياغة الأهداف العامة للتعليم انطلاقا من الغايات التربوية.
- اعادة مرجعية العامة للمناهج.

1- نفس المرجع السابق، ص120.

2- أسماء بولوجنوح، نفس المرجع السابق، ص50.

- اعداد مذكرات منهجية وادلة مرجعية تتعلق ببناء المناهج التعليمية لكل مادة او مجموعة من المواد[1].
- يتم تعيين اعضاء اللجنة الوطنية للمناهج إما بصفتهم الرسمية (مديرون مركزيون في وزارة التربية، او بالنظر إلى خبرتهم المشهورة في ميدان التعليم والتكوين او البحوث التربوية (مفتشو التربية والتكوين على مستوى وزارة التربية، والأساتذة الباحثون في قطاع التعليم العالي)، تمت ترقية اللجنة الوطنية للمناهج إلى مجلس وطني للمناهج طبقا لترتيبات المنصوص عليها في القانون الصادر بتاريخ 08 جانفي 2008 والمتضمن القانون التوجيهي المتعلق بالتربية[2].

3-الأمر الرئاسي رقم 03-09 المعدل والمتمم للأمر 35-76 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين:

إن اهم ما ميز الاصلاحات التربوية المطبقة في الجزائر خلال الألفية الثالثة، إنشاء قوانين، وأوامر لضمان استمرارية تنظيم وتسيير التعليم تعديلا وإتماما لما جاء به الامر السابق 76-35، المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر، ووفقا لذلك تم إنشاء الأمر الرئاسي رقم 03-09 المعدل والمتمم للأمرية 76-35، والذي سنتطرق اليه خلال هذه الدراسة.

مست الاصلاحات التشريعية اهم اطار قانوني للمدرسة الأساسية والمنظم لها، وهي أمرية 16 أفريل 1976، حيث تم اعتمادا على أحكام الدستور لاسيما المادتين 122 و124 منه، وبمقتضى القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أفريل 2002 المتضمن تعديل الدستور تم إصدار امر رئاسي جديد رقم 03-09 المؤرخ في 13 أوت سنة 2003، يعدل ويتمم

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، منشور رقم89 4 المتعلق بتحضير الدخول المدرسي 2003-2004، المؤرخ في 03 ماي 2003، ص174.

2- مريم معبود، المرجع السابق، ص 100.

أمرية 16 أفريل، وينظم الاصلاحات التربوية الجارية ومنها التعليم التحضيري متضمنة تسع مواد جديدة. [1]

كما أن هذا الامر قد تضمن عدة قرارات أخرى، والتي من بينها:

- ادراج تعليم الأمازيغية في النظام التربوي باعتبارها لغة وطنية، شرع عمليا في تعليمها في السنة الرابعة ابتدائي وفي عشرة ولايات نموذجية، ولكن كلغة اختيارية[2] بحيث تعمل الدولة على ترقية وتطويرها في كل تنوعاتها اللغوية المستعملة على التراب الوطني، برصد الوسائل التنظيمية والتربوية الضرورية للاستجابة لطلب هذا التعليم في التراب الوطني، كما يتكفل ببعدها الثقافي في برامج تعليم العلوم الاجتماعية والانسانية في كل مستويات النظام التربوي[3].

كما جاء فيه فتح المجال لإنشاء مؤسسات تعليمية خاصة وبإمكان كل شخص طبيعي او شخص معنوي مؤهل يخضع إلى القانون الخاص أن ينشئ مؤسسة تعليمية.

تتمثل اهم مكونات الأساسية لهوية الشعب الجزائري حسب هذا القانون في الإسلام والعروبة والامازيغية التي ألغت المبادئ الاشتراكية التي كانت في القانون السابق، كما اكد على استمرار مجانية التعليم على الجميع في المؤسسات التابعة للقطاع العام[4].

إن هذا القانون عدل وتمم مواد الامر السابق 76-35 (المواد 2، 7، 10، 21) كما جاء بمواد اضافية وهي المتعلقة باللغة الأمازيغية المتمثلة في المادتين 08 مكرر و08 مكرر 1.

1- وسيلة حرقاس، المرجع السابق، ص48-49.

2- فيصل بوطبة، المرجع السابق، ص69.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الامر الرئاسي رقم 03-09 المؤرخ في 13 أوت 2003، المتعلق بتنظيم التربية والتكوين، الجريدة الرسمية، العدد 48، 2003، ص4.

4- نفس المرجع، نفس الصفحة.

4-تطبيق المقاربة عن طريق الكفاءات:

قبل التطرق لمفهوم المقاربة بالكفاءات سنحاول تعريف كل من المصطلحين الكفاءة والمقاربة:

أ-الكفاءة:

هي نشاط معرفي أو مهاري يمارس على وضعيات، أو هي امكانية بالنسبة للتلميذ لتوظيف جملة من المعارف الفعلية منها والسلوكية لحل وضعية مشكل، للتأكد من أن التلميذ قد اكتسب كفاءة، فإنّ المعلم يطلب منه أن يحل وضعية مشكل[1].

ويعرفها لويس دانو: «مجموعة من التصرفات الاجتماعية الوجدانية ومن المهارات النفسية الحس حركية التي تسمح لممارسة لائقة لدور ما أو وظيفة او نشاط ما».

ب-المقاربة:

يحدد أصحاب معجم علوم التربية مفهوم المقاربة كما يلي: «كيفية دراسة مشكل أو معالجة أو بلوغ غاية... وترتبط بنظرة الدارس إلى العالم الفكري الذي يحبذه فيه لخطة معينة»[2].

تعتبر المقاربة تصور مشروع عمل وبناءه بحيث يكون قابلا للإنجاز في ضوء خطة محكمة تأخذ كل العوامل المتداخلة في تحقيق الأداء الفعال والمردود المناسب (أي الطريقة الوسائل، الزمن، المكان، المعارف، خصائص المتعلم الوسطى، النظريات اللغوية والبيداغوجية، الكفاءة المستهدفة) إنّها طريقة معينة لدراسة مشكل ما أو تناول موضوع ما والغرض من ذلك الوصول إلى نتائج معينة[3].

1- فريدة شنان، مصطفى هجرسي، **المعجم التربوي**، الجزائر، 2009، ص28.

2- زهرة بوكرمة اغلال، المرجع السابق، ص ص 128-129.

3- المرجع نفسه، ص128.

ج-المقاربة بالكفاءة:

ظهرت كرد فعل على الأساليب المستندة إلى المفهوم التقليدي في بناء المناهج، حيث كان التركيز على اكتساب المعلومات والمعارف النظرية وترسيخها في أذهان التلاميذ من ناحية، وعلى الانتقادات التي وجهت لحركة الأهداف التي اتضح أنها غير قادرة على الاستجابة لحاجات الإنسان المعاصر والواقع المتغير، وتمثل بذلك قطيعة واستمرارية مع حركة الأهداف في الوقت نفسه، قطيعة من حيث المنظور والتصور، حيث تتدرج المقاربة بواسطة الأهداف ضمن المنظور المعرفي الذي بدأ يفرض نفسه اكثر[1].

جاءت هذه المقاربة لتفادي سلبيات المقاربة السابقة وللتكيف مع المستجدات الحاصلة على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، وما يمكن التأكيد عليه في هذه المقاربة أنها جلبت الكثير من الاضافات التي لم تكن موجودة في المقاربة السابقة، ولكونها جديدة بالمقارنة مع سابقتها والاعتماد عليها في تدريس المناهج الجزائرية بداية من السنة الدراسية 2004/2003، ونذكر أهم الخصائص التي تتميز بها هذه المقاربة وذلك في المستويات التالية:

- **على مستوى الأهداف:** الهدف من التعليم يتمثل في تحقيق الكفاءة المسطرة فتمتاز الأهداف في هذه المقاربة بأنها مدمجة وأدائية، تقوم على معالجة مختلف الوضعيات التي يواجهها المتعلم.
- **على مستوى المحتويات:** لا تركز المحتويات في هذه المقاربة على حشو ذهن التلميذ بالمعارف وإنما تركز على تزويده بكل ما يحتاجه من أجل معرفة العمل وحسن التواجد، وحسن التخطيط للمستقبل.
- **على مستوى الوسائل التعليمية:** وما دامت المقاربة بالكفاءات تؤكد على الأداء فإن المؤسسة التعليمية ينبغي أن تكون أكثر امتلاكا لوسائل تطبيقية وعملية تكون في

1- عبد الله قلي، فضيلة حناش، المرجع السابق، ص139.

متناول المعلمين والتلاميذ، ولا تكتفي فقط على الوسائل الضرورية مثل الكتب المدرسي والخرائط وغيرها منها: الاعلام الآلي، بعض الأدوات العملية التي تحتاجها بعض الوضعيات مشكلات، الوسائل السمعية والبصرية.

- **على مستوى العلاقة البيداغوجية:** تقوم هذه المقاربة على مراعاة شخصية التلميذ، من التأكيد على فاعليته في العملية التعليمية، وتنظر إليه نظرة ايجابية من خلال مراعاة قدراته العقلية وميولاته الوجدانية وكيانه النفسي.

- **على مستوى التقويم:** نظرا للتغيرات التي حملتها هذه المقاربة في صياغة المناهج الدراسية فهذا يتطلب عناية فائقة في اعدادها، وذلك من خلال توضيح كيفية التقويم بطرق عملية تبسط التعقيدات الموجودة في الجانب النظري وباعتباره أحد اهم مكوناتها، فلابد ان يكون متميز عن أساليب التقويم التقليدي[1].

أما فيما يخص المنظومة التربوية الجزائرية، نجد هذه الاخيرة بناء على المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة الخاصة بإصلاح التعليم الأساسي (المجلس الأعلى للتربية 1996) وبناء على نتائج التقرير الخاص بإصلاح النظام التربوي الجزائري الذي قام به كل من "بيلوتي وفاشوب" (Pelletier G. et Vachoup) قامت المنظومة التربوية الجزائرية بتبني "المقاربة بالكفاءات" بإعتبار هذه الاخيرة بديل حديث "لبيداغوجيا الأهداف" حيث سمح ذلك بإعادة النظر في المناهج التعليمية، والكتب المدرسية، وبالتالي تحديث التعليم في الجزائر قصد الاصلاح التربوي والانتقال من فلسفة التعليم إلى فلسفة التكوين، وذلك حتى يصبح التعليم الجزائري يتماشى وتحديات العصر الحالي[2].

1- لخضر لكحل، كمال فرحاوي، "**أساسيات التخطيط التربوي**"، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، الجزائر، 2009، ص ص 119-120.

2- فاطمة الزهراء بوكرمة اغلال، "المرجع السابق، ص68.

جدول 6: يوضح الفرق بين بيداغوجيات التدريس التي اعتمدت في المدرسة الجزائرية (مقاربة بالأهداف، المقاربة بالكفاءات)

المقاربات / جوانب المقاربة	النموذج السلوكي (المقاربة بالأهداف)	النموذج البينائي الاجتماعي (المقاربة بالكفاءات)
المعرفة	أداة	مورد
	للتطبيق	للاستعمال
	معرفة أدائية	معرفة تصرفية
المتعلم	رد للفعل	فاعل
المعلم	مدرب	موجه، منشط، مبتكر للوضعيات
التعليم	بلوغ الأهداف	تنمية الكفاءات
	طرائق	مهمات
المنطق	التنظيم	التصورات
	متفرع	ادماجي
نشاط التعلم	التدريب	اعداد مشروع، حل مشكلة. دراسة حالة
التقويم	عينة من الأهداف	إنتاج مركب.

المصدر: مريم معبود، المرجع السابق، ص105.

5-الانتقال من مفهوم البرنامج إلى مفهوم المنهاج:

لقد ميز المنهاج الجديد بين مصطلح "برنامج" و"منهاج" إذ أن البرنامج يدل على المعلومات والمعارف التي يجب تلقينها للطفل خلال فترة معينة اما المنهاج فهو يشمل كل العمليات التكوينية التي يساهم فيها التلميذ تحت مسؤولية المدرسة خلال فترة التعلم، أي كل المؤثرات التي من شأنها اثراء المتعلم خلال فترة معينة[1].

1- فروجة بلحاج، "التوافق النفسي الاجتماعي وعلاقته بالدافعية للتعليم لدى المراهق المتمدرس في التعليم الثانوي"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم النفس وعلوم التربية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، 2011، ص180.

فالمنهاج يعني تتابع جميع الخبرات المخططة الممكن الحصول عليها، التي توفرها المؤسسة التعليمية لمساعدة المتعلمين على تحقيق النتائج التعليمية المنشودة إلى افضل ما تستطيع قدراتهم[1].

إلى جانب مظاهر الاصلاح التي تطرقنا اليها خلال هذا المبحث سنضيف النقاط التالية:

- استخدام تكنولوجية الاعلام الآلي والتي تم تعميمها في مختلف أقطار الوطن وذلك قصد التحكم في استعمال آلة الحاسوب، إذ تم دمج مادة الاعلام الآلي ابتداء من التعليم المتوسط حتى يسمح للتلميذ من الانتقال مما هو نظري إلى ما هو تقني.
- اعطاء الفرص لمشاركة التلميذ في القسم في إلقاء المعلومات، وإبداء رأيه ومحاولة تفسيره للبيئة المحيطة به، على عكس المقاربة القديمة التي جعلته خزان المعارف يتلقى المعلومات من طرف الاستاذ دون محاولة القاء نظرته حول الأمور التي يتعلمها.
- فسح المجال للمعلم باستعمال طرق تقييم جديدة على عكس الطرق التقليدية التي كان يستعملها، ومن هنا يظهر مدى كفاءة التلميذ ومستواه العلمي، ودرجة ذكائه إلى جانب التقييم على أساس السلوك، مما يجعل من هذا التلميذ يسعى لاكتساب سلوك حسنة ومهذبة مع الأسرة التربوية، وكذلك مع مجتمعه، والقيام بواجباته كطالب.

ثانيا-أهداف الاصلاح التربوي الجديد:

يهدف الاصلاح التربوي الجديد إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في:

- تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا، وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة.

1- فريدة شنان، مصطفى هجرسي، المرجع السابق، ص39.

- تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية، باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والامازيغية.
- ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954، ومبادئها النبيلة لدى الاجيال الصاعدة والمساهمة من خلال التاريخ الوطني، في تخليد صورة الامة الجزائرية بتقوية تعلق هذه الاجيال الصاعدة والمساهمة من خلال تاريخ الوطن، في تخليد صورة الامة الجزائرية بتقوية تعلق هذه الاجيال بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا، التاريخي الجغرافي والديني والثقافي.
- تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والاخلاقية والثقافية والحضارية.
- ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون.
- إرساء ركائز مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية، متفتح على العالمية والرقي والمعاصرة بمساعدة التلاميذ على امتلاك القيم التي يتقاسمها المجتمع الجزائري والتي تستند إلى العلم والعمل والتضامن واحترام الآخر والتسامح، وبضمان ترقية قيم ومواقف ايجابية لها صلة، على الخصوص، بمبادئ حقوق الانسان والمساواة والعدالة الاجتماعية[1].
- ضمان النجاعة في تبليغ البيداغوجية وعمليات التدريس.
- تثمين وترقية الموارد البشرية، حيث ان الجزائر مطالبة بتكوين ملامح التلاميذ الذين لهم فكر سليم عن طريق تدريس يرتكز على المقاربات المبنية على التطبيق والتحليل، والتلخيص، وحل المشكلات، وبناء المعارف المهيكلة والتأقلم مع التحولات السريعة وايجاد حلول للمشاكل المرتبطة بها[2].

1- الامر رقم 08-04، المرجع السابق، ص 45-46.

2- محمد حمري، "ثقافة التوجيه المدرسي في الجزائر بين الاصلاح والواقع"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص أنثروبولوجيا، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية، 2010-2011، ص32.

المبحث الثالث: محاور الاصلاح التربوي

يرتبط موضوع الاصلاح التربوي في تنفيذ سلسلة من الاجراءات التي تتمحور حول ثلاثة محاور والتي تعتبر مضمون سياسية الاصلاح التربوي التي تقررت في 2002 والتي تمحورت أساسا في تحسين نوعية التأطير، الاصلاح البيداغوجي وإعادة تنظيم المنظومة.

أولا: تحسين نوعية التأطير:

يتعلق في المقام الأول بتحسين ظروف تكوين معلمي الطور الابتدائي بشكل محسوس وتحسين مستواهم العلمي، وذلك بإنشاء معاهد تكوين المعلمين وتحسين مست وأهم لتكوين هيئة المستقبل لهيئة المعلمين.

أما في المقام الثاني ينبغي رفع مستوى توظيف أساتذة الطور المتوسط الذي يجب أن يصل تدريجيا إلى مستوى الليسانس.

أما في المقام الثالث ينبغي وضع نظام جديد لتكوين أثناء الخدمة يكون مكثفا ومتنوعا في نفس الوقت، ويوجه بالدرجة الأولى لمعلمي الابتدائي وأساتذة المتوسط الاصغر سنا الارجح إلى التكوين ويستند هذا النظام إلى آلية لتحضير المعلمين والمكونين متلازمة مع تحسين مستوى مؤهلاتهم[1].

نوعية التكوين سواء الأولى أو أثناء الخدمة لم تصل إلى المستوى المأمول بسبب تكثيف التكوين على حساب تكوين النوعية، حيث أثبتت الإحصائيات في بداية سنة 2000 أنه من بين 158.000 معلم، 2000 فقط لهم مستوى البكالوريا زائد ثلاث سنوات جامعية بالإضافة إلى تكوين مهني بيداغوجي، وأن 142000 يعرفون عجزا في المفاهيم الأساسية كاللغة والرياضيات، كما أن 93.000 من بين 99.000 أستاذ تعليم متوسط لا تتوفر فيهم شروط التوظيف التي قررتها وزارة التربية الوطنية، بالإضافة إلى أنه من بين 53.000

1- اسماعيل ألمان، "اصلاح المنظومة التربوية"، **مجلة المربي**، العدد 1، 2004، ص80.

أستاذ يدرسون بالتعليم الثانوي نجد 4010 أستاذ تعليم أساسي ومعلمين وتقنيين سامين لا يتعدى مستوى البكالوريا، زد على ذلك ان هناك 3000 مهندس، من بين هذا العدد تمّ توظيفهم في سلك التعليم بدون أن يتلقوا تكوينا مهنيا تقنيا [1].

ثانيا: الاصلاح البيداغوجي:

تناول هذا المحور الجوانب التربوية وبرامج الشعب والتخصصات بالأطوار الثلاثة الابتدائي المتوسط والثانوي وذلك من خلال اصلاح جيل جديد من الكتب المدرسية تمنح مجانا، واستعمال الرموز العلمية بالفرنسية في شعب العلوم والرياضيات والفيزياء والكيمياء ورد الاعتبار لشعب الامتياز في الرياضيات الأساسية والرياضيات التقنية والفلسفة، واصلاح برامج التربية الإسلامية والتربية المدنية، رد الاعتبار لتعليم التاريخ والفلسفة في كل المستويات، وتعميم التربية الفنية في كل المستويات، كما تم رد الاعتبار للتربية الرياضية والبدنية مع جعلها الزامية لجميع التلاميذ، ودعم تعليم اللغة العربية وترقية وتنمية تعليم الأمازيغية في المدارس. [2]

إن الانفتاح على اللغات الاجنبية أصبح واقعا يفرض نفسه على منظومتنا التربوية فرضا، فتعلم اللغات الاجنبية أصبح ضرورة لا غنى عنها، ذلك نتيجة تزايد حجم التبادلات الدولية والتطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية وتكتل الدول ضمن تجمعات جيو-استراتيجية ذات اهداف اقتصادية وسياسية بالإضافة إلى تأثيرات العولمة، لذا أقر مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد في 30 أفريل 2002 عدة تعابير تهدف إلى تنمية تعلم اللغات وتعزيزها من بينها:

1- باية صياد، المرجع السابق، ص 122.

2- احمد لشهب، "تقويم سياسة اصلاح المنظومة التربوية"، **مجلة دراسات النفسية والتربوية**، العدد 12، 2015، ص144.

- ادخال اللغة الانجليزية ولغة أجنبية أولى بدءا من السنة الأولى متوسط واللغة الفرنسية ابتداء من السنة الأولى ابتدائي. [1]
- اصلاح نظام التقويم وذلك في اطار التحول الكيفي لمخرجات المنظومة التربوية من خلال التركيز على التقويم البيداغوجي للمتعلمات والانتقال شيئا فشيئا إلى المحاور التي لها علاقة بتقويم أداء المعلمين والمؤطرين للمؤسسات التعليمية وهو ما يمكن تحقيقه من خلال:

- تكييف ممارسة التقويم مع مضمون البرامج الجديدة المبنية على المقاربة بالكفاءات هذه المقاربة التي لا تركز بالدرجة الأولى على المعارف وحدها بقدر ما تركز على التنمية الشاملة للمتعلم.
- الزيادة في وتيرة التقويمات والاستغلال النظامي للنتائج الدراسية.
- التحقق من النتائج المتحصل عليها قبل الانتقال من مستوى إلى آخر، مع اعتماد مبدأ الاستحقاق في تقييم الجهود المبذولة[2].

ثالثا-اعادة تنظيم المنظومة التربوية:

هو المحور الكبير للإصلاح، فإنه يخص إعادة تنظيم المنظومة التربوية الذي سيتم على مراحل:

قد خصصت سنة 2004/2003 لوضع الترتيب القانوني الضروري لتأطير عملية فتح مؤسسات التعليم الخاصة مع احترام البرامج الوطنية، وكذا تطوير رياض الأطفال في اطار التربية التحضيرية[3].

1- محمد حمري، المرجع السابق، ص ص52-53.

2- باية صياد، المرجع السابق، ص121.

3- اسماعيل ألمان، المرجع السابق، ص9.

كما شرع أيضا في نفس السنة إعادة هيكلة التعليم الاجباري عن طريق تقليص مدة الطور الابتدائي إلى خمسة سنوات وتمديد طور المتوسط إلى أربع سنوات مع اقرار ضرورة التعليم التحضيري، وبالتالي وضع نظام للتعليم القاعدي مشكل من تسع (09) سنوات بالإضافة إلى السنة التحضيرية، ويهدف التعليم التحضيري إلى اكساب التلميذ العناصر الأولى للقراءة والكتابة والحساب، في حين يهدف التعليم الأساسي إلى اكساب التلميذ المعارف الضرورية والكفاءات الأساسية لمواصلة الدراسة في المستوى الموالي أو الإلتحاق بالتعليم والتكوين المهنيين[1].

وشرع في سنة 2005 في تطبيق التنظيم الجديد للتعليم ما بعد الإلزامي (الثانوي) نظرا لانعدام التناسق والعقلانية في سيره، فقد تحول هذا التعليم تحت الضغط الاجتماعي إلى طور يحضره فقط للالتحاق بالتعليم العالي، وذلك ما أدى إلى هيمنة التعليم العام وتهميش التعليم التقني من جهة، وإلى ارتفاع عدد التلاميذ الراسبين في البكالوريا فيتخرجون بدون شهادة ولا مؤهل ولا امكانية الاندماج الاجتماعي المهني من جهة أخرى وسيتمحور التنظيم الجديد للتعليم ما بعد الإلزامي حول ثلاثة محاور:

1- التعليم الثانوي العام والتكنولوجي الذي يحضر للالتحاق بالتعليم العالي.

2- التعليم التقني والمهني الذي يرمي من خلال التحضير لمجموعة من المهن، إلى منح تأهيل للتلاميذ الذين يفتقرون للاستعدادات الضرورية للنجاح في البكالوريا، بحيث يتوج بشهادة تفضي أساسا إلى عالم الشغل.

3- التكوين المهني الذي سيركز على وظيفته الاصلية المتمثلة في تلبية الطلب الاقتصادي من خلال التحضير لممارسة مهنة ما[2].

1- باية صياد، المرجع السابق، ص125.

2- اسماعيل ألمان، المرجع السابق، ص9.

المبحث الرابع: هيكلة المنظومة التربوية

لابد للمنظومة التربوية هيكلة تتلاءم مع الاصلاحات والأهداف التي تصبوا اليها ولقد ركزت الاصلاحات التربوية التي شرعت بها الجزائر في بداية سنة 2003 مراجعة جديدة لقطاع التعليم، وتهدف إلى إعادة الهيكلة التي تعتبر إحدى عناصر الاصلاح في المنظومة التربوية، وتشمل اطوار التعليم بصفة العامة في صورتها الجديدة التي حددت بالمراحل التالية:

- التعليم التحضيري.
- التعليم الأساسي (التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط).
- التعليم الثانوي العام والتكنولوجي.

1-التعليم التحضيري: وقبل ان نتطرق إلى مفهوم التعليم التحضيري سنشير إلى مفهوم التعليم الذي هو تعديل السلوك الانساني وتنميته وتطويره وتغييره نحو الأفضل فالتعليم عملية لها مراحلها واهدافها، أما الاصول التي تستند اليها عملية التعليم فهي مستمدة من العلوم التي تفيد في فهم جوانبها المختلفة، فالتعليم أسسه اجتماعية، وأصوله نفسية تاريخية، سياسية وفلسفية. [1]

التعليم التحضيري هي التربية الموجهة للأطفال الذين تتراوح سنهم ما بين 4 و6 سنوات والرامية إلى تنميتهم المتكاملة في الجانب المعرفي والحسي والحركي والوجداني والاجتماعية.

1- فروجة بلحاج، المرجع السابق، ص173.

ولقد أجمعت المؤسسات الثقافية، والإقليمية والعالمية، على ضرورة اعتبار التعليم التحضيري حقا وواجبا، وإن على الجزائر إذن إن أرادت اصلاحا شاملا أن تندمج بكل قوة في هذا السياق وأن تولي التربية التحضيرية كل العناية[1].

يعرف القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 التربية التحضيرية حسب المادة 38 منه: "تشمل التربية ما قبل المدرسية التي تسبق التمدرس الإلزامي على مختلف مستويات التكفل الاجتماعي والتربوي للأطفال الذين يتراوح سنهم بين ثلاث (03) وست (06) سنوات".

التربية التحضيرية: بمفهوم هذا القانون هي المرحلة الاخيرة للتربية ما قبل المدرسية وهي التي تحضر الأطفال الذين تتراوح اعمارهم بين خمسة (05) وست (06) للإلتحاق بالتعليم الابتدائي.

تهدف التربية التحضيرية حسب المادة 39 من هذا القانون إلى:

- العمل على تفتح شخصية الأطفال بفضل أنشطة اللعب التربوي.
- توعيتهم بكيانهم الجسمي، لاسيما بإكسابهم عن طريق اللعب، مهارات حسية وحركية.
- غرس العادات الحسنة لديهم بتدريبهم على الحياة الجماعية.
- تطوير ممارستهم اللغوية من خلال وضعية التواصل المنبثقة من النشاطات المقترحة ومن اللعب.
- اكسابهم العناصر الأولى للقراءة والكتابة والحساب من خلال نشاطات مشوقة وألعاب مناسبة.

1- رفيقة حروش، تنظيم وتسيير المؤسسات التربوية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، 2006، ص125.

- يتعين على مسؤول المدارس التحضيرية بالتنسيق مع الهياكل الصحية، الكشف عن كل أشكال الإعاقة أو الحركية أو العقلية للأطفال، والعمل على معالجتها قصد التكفل بها بصفة مبكرة[1].

تم وضع خطة لتعميم التعليم التحضيري تدريجيا، تشمل على المهام التالية:

- وضع النصوص القانونية المنظمة للتعليم التحضيري بدءا بتعديل الأمرية رقم (35-76) لاسيما المادة 10-21 والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في التربية والتعليم فقد تم ذلك بإصدار القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008.
- إعداد الاطار التنظيمي والتربوي للتعليم التحضيري ورسم برنامجه ووضع دليل المعلم في التحضيري وإنشاء التجهيزات والأدوات التربوية مع وضع نصوص توجيهية لتكوين معلمي التعليم التحضيري.
- برمجة عملية تطبيق نظام التعليم التحضيري، وقد ادت هذه العملية التي شرع فيها منذ 2003 إلى وصول عدد الأطفال المتمدرسين الذين بلغ سنهم 5 سنوات عام 2009 إلى أكثر من 433110 تلاميذ[2].

2-التعليم الأساسي:

هو القاعدة الأساسية للمنظومة التربوية يمنح تربية قاعدية واحدة ويمنح حد أدنى من المعارف والخبرات والمهارات لجميع الأطفال ويهيئهم للقيام بدورهم في المجتمع وينمي فيهم روح المواطنة، ومن مبادئ هذا التعليم أنه حق لكل طفل وهو إجباري ومجاني[3].

1- القانون رقم 08-04، المرجع السابق، ص ص34-53.

2- احمد لشهب، "**تقويم سياسة اصلاح المنظومة التربوية في الجزائر**"، المرجع السابق، ص148.

3-رفيقة حروش، "امكانية تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الثانوي في الجزائر باستخدام التحليل التنظيمي"، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، 2013-2014، ص61.

فالمدلول الأساسي يرتبط بكل من التلميذ والمجتمع وميوله الخاصة.

بالنسبة للتلميذ، فالمدرسة الأساسية تضمن له:

-اكتساب المعارف والسلوكات والمهارات اللازمة لتطويره وضمان مستقبله.

-أن يكون عضوا فعالا في المجتمع لكونه عامل منتج ومواطن ملتزم ومسؤول هام في الأسرة.

-اكتساب ميوله ومواهبه الخاصة بواسطة النشاطات النظرية والتطبيقية التي يمارسها.

بالنسبة للمجتمع: فالمدرسة الأساسية تحقق له ما يلي:

-اهداف أساسية يكونها أي المدرسة تمثل القاعدة الأولى لتكوين الشخصية الجزائرية الموحدة.

-اهداف اقتصادية وتتمثل في اعداد طاقات بشرية قادرة على المشاركة في مهام التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

-أهداف اجتماعية وثقافية وعقائدية: تتمثل في توفير قاعدة أولية للنهوض بالثقافة والحضارة العربية الأساسية والاستعمال الايجابي للغة الوطنية.

أما **بالنسبة للمنظومة التربوية:** فالمدرسة الأساسية تعتبر أساسية إلى أنواع المؤسسات التعليمية الاخرى (التعليم الثانوي، التكوين المهني) لأنها:

-القاعدة التي تقوم على جهاز التربية والتكوين بأجمعه.

-الجذع الاجباري الذي يظم جميع التلاميذ والذين يمرون به لاكتساب قاعدة في التربية والتكوين قبل الاتجاه نحو: حياة العمل، التكوين المهني أو مواصلة الدراسة[1].

وبالتالي فالمدرسة الأساسية تضمن مرحلة التربية الأولى التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية الخرى.

1- نذير بن يرباح، المرجع السابق، ص66.

التعليم الأساسي في الجزائر مدته تسع سنوات، ويتكون من التعليم الابتدائي (5 سنوات) والتعليم المتوسط (4 سنوات) وذلك وفقا للإصلاحات الجديدة، واجبارية التعليم ملزمة هذا ما أكدته المادة 12 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 التي تنص على أنّ «التعليم اجباري لجميع الفتيات والفتيان البالغين من العمر ستة (06) سنوات إلى ست عشر سنة (16) سنة كاملة»[1]، غير أن يمكن تمديد مدة التمدرس الإلزامي بسنتين (02) للتلاميذ المعوقين كلما كانت حالتهم تبرر ذلك.

تسهر الدولة بالتعاون مع الاباء على تطبيق هذه الأحكام، يتعرض الآباء أو الأولياء الشرعيون المخالفون لهذه الاحكام إلى دفع غرامة مالية تتراوح من خمسة ألاف (5.000)دج إلى خمسين ألف (50.000)دج.

تعتبر اجبارية التعليم إحدى خصائص النظام التربوي الجزائري وذلك قصد تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها لبلوغ الاهداف المرسومة والنهوض بالمجتمع.

وكما سبق ان ذكرنا أن التعليم الأساسي في الجزائر مدته تسعة سنوات، وينقسم إلى:

أ-**التعليم الابتدائي:** يتكون هذا التعليم من 5 سنوات دراسية من السنة الأولى إلى السنة الخامسة ابتدائي أين يخضع التلميذ في نهاية هذه السنة الدراسية لامتحان شهادة التعليم الابتدائي لينتقل فور نجاحه إلى المرحلة الثانية او الطور الثاني في التعليم الأساسي وهو التعليم المتوسط. أما في حالة رسوبه، فتمنح له فرصة في الدورة الثانية.

يمكن للتلاميذ أن يدرس في المدارس الابتدائية التي توفر له ذلك، لمدة (05) سنوات كما يمكن ان تمنح له هذه الدراسة في المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم وذلك وفقا لما نصت به المادة 18 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية كما يلي: «تعتمد التربية الوطنية

1- القانون رقم08-04، المرجع السابق، ص49.

على القطاع العمومي، غير انه يمكن فتح المجال للأشخاص الطبيعية او المعنوية الخاضعة للقانون الخاص، لإنشاء مؤسسات خاصة للتربية والتعليم»[1].

وبعد تطبيق مشروع الاصلاح على المنظومة التربوية منذ بداية السنة الدراسية 2003-2004، عرفت الأقسام الابتدائية (أقسام المدرسة الابتدائية) تغييرا شاملا في كافة البرامج الدراسية، وفي طرق القائها، كما تم استحداث مواد جديدة مثل التربية العلمية والتكنولوجية والتربية المدنية اللتان لم تدمج في مضمون النظام التربوي قبل الاصلاح، وذلك قصد غرس روح المواطنة في نفسية الأطفال، واشعارهم بالانتماء لمجتمعهم والتقرب إليه إلى جانب احساسهم بالحقوق والواجبات الواجب الأخذ بها، وغرس روح التسامح في أعماقهم، وهذا ما نجده مباشرة في السنة الأولى ابتدائي، أما بالنسبة للسنة الثانية من خلال السنة الدراسية 2004-2005، تم الشروع بتدريس اللغة الفرنسية كلغة اجنبية أولى وذلك من أجل ترقية مستوى التلاميذ وتفتحهم نحو العالم، ومواجهة تحديات العصر وتغيراته بإعتبار اللغة العربية لغة وطنية وقومية، ولكن غير مستخدمة ومعتمد عليها دوليا وعالميا ولكن سرعان ما أعيد النظر في هذه النقطة (دمج اللغة الفرنسية في السنة الثانية) وأصبحت في السنة الثالثة ابتدائي مع حلول السنة الدراسية الجديدة، وذلك لعدة اسباب، سنتطرق اليها في الفصل الرابع.

أما بالنسبة للسنة الرابعة ابتدائي أصبحت مادة التاريخ والجغرافيا كمادتان أساسيتان يتطرق اليها التلميذ بعدما كانت في السنة الخامسة ابتدائي، بالإضافة إلى ادماج المادة الجديدة في البرنامج الدراسي، وهي اللغة الأمازيغية، فحسب القانون التوجيهي للتربية الوطنية الأمازيغية كلغة وكثقافة وكتراث هي جزء لا يتجزأ من مركبات الشخصية الوطنية التاريخية، وعليه، يتعين أن تستفيد هذه اللغة بكامل الاهتمام وتكون محلا للترقية والاثراء في

1- القانون رقم08-04، المرجع السابق، ص50.

اطار تثمين الثقافة الوطنية، وجاء في المادة 34 من هذا القانون «يدرج تعلم اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية من أجل الاستجابة للطلب المعبر عنه عبر التراب الوطني»[1].

ب-التعليم المتوسط:

يدرج التعليم المتوسط في اطار التعليم الأساسي، ويشمل أربعة سنوات دراسية، بدءا من السنة الأولى متوسط إلى السنة الرابعة متوسط والتي تختتم بامتحان نهائي ويتم الحصول على شهادة التعليم المتوسط، أو الرسوب، وفي حالة ما إذا سمحت الفرصة للطالب فيعيد السنة من جديد وإن لم يستوف للشروط الداعية لذلك فيوجه للحياة العملية او التكوين المهني، على عكس ما إذا تحصل على الشهادة "شهادة التعليم المتوسط" فيتوجه إلى التعليم الثانوي العام والتكنولوجي حسب التخصص الذي اختاره.

نفس الشيء عرفه التعليم المتوسط في ظل الاصلاحات الجديدة، مناهج جديدة، كتب جديدة، طريقة تقييم جديدة، تسمح بتقييم للتلميذ على أساس عمله وسلوكاته، وبرامج دراسية جديدة التي تحتويها الكتب الدراسية في مختلف المواد الدراسية.

فبالنسبة للمواد الدراسية، تم دمج اللغة الانجليزية في السنة الأولى متوسط، حيث كانت في ظل النظام القديم مبرمجة في السنة الثامنة من التعليم الأساسي، كما اعتبرت اللغة الأمازيغية لغة جديدة لم يسبق أن أدرجتها هذه المدرسة في اطار موادها الدراسية وتعتبر دفعة 2004/2003 أول دفعة على مستوى بعض متوسطات من الوطن تشرع في دراسة هذه المادة، لأن دراسة اللغة الأمازيغية في المدارس الأساسية لم يتم تعميمها خلال هذه الفترة على كافة المدارس الوطنية، إنما البعض منها فقط ومنها ولاية تيزي وزو، البويرة، بجاية، بومرداس.... وغيرها من الولايات الاخرى على مستوى الوطن.

1- القانون رقم08-04، المرجع السابق، ص 53.

وقد تم تعميم اللغة الأمازيغية في السنة الدراسية 2006/2005 مع تدريس المواد العلمية كالرياضيات والعلوم التكنولوجية باستعمال طريقة الترميز العالمية وباستخدام اللغة الاجنبية في ذلك، نظرا لكون هذه المواد مازالت تدرس في التعليم العالي باللغة الأجنبية.

ج-التعليم الثانوي العام والتكنولوجي:

تعرف المرحلة الثانوية بالمرحلة التي تلي المرحلة الأساسية بجميع انواعها وفروعها وفي النظام التربوي الجزائري تمثل النقطة المركزية للمراحل التعليمية، بحيث أن جذورها مغروسة في التعليم الأساسي وفروعها ممتدة إلى التعليم العالي ومراكز التكوين الأخرى وفي هذه المرحلة يبدأ تخصص الطلبة في العلوم أو في الآداب[1].

وقد سعت وزارة التعليم بالتعاون مع البنك الدولي إلى تحسين نوعية وفعالية التعليم الثانوي وإلى دعم البحث التربوي من خلال توفير الكتب والمجلات البحثية، وتجهيز المختبرات العلمية اللازمة، وابتداء من السنة الدراسية 2005/2004، بدأ العمل بالهيكلة الجديدة للتعليم الثانوي، حيث يتكون التعليم الثانوي العام والتكنولوجي في السنة الأولى من ثلاثة جذوع مشتركة هي: جذع مشترك آداب يركز على اللغات والعلوم الاجتماعية، وجذع مشترك علوم يركز على العلوم الطبيعية والفيزياء والرياضيات، وجذع مشترك تكنولوجيا يركز على الرياضات والعلوم الفيزيائية والتكنولوجيا، في السنتين الثانية والثالثة، يتفرع الجذع المشترك آداب إلى شعبتين هما: آداب وفلسفة، ولغات أجنبية، ويتفرع الجذع المشترك علوم وتكنولوجيا إلى شعبة العلوم التجريبية، وشعبة الرياضيات، وشعبة تسيير واقتصاد، في حين يتفرع الجذع التقني إلى هندسة كهربائية، هندسة ميكانيكية، هندسة مدنية، هندسة الطرائق.

ويتوج التعليم الثانوي العام والتكنولوجي بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي، في حين يتوج التعليم التقني ببكالوريا التعليم التقني، وتتوفر جسور المسارات المختلفة تتيح للطالب أن يغير

1- فروجة بلحاج، المرجع السابق، ص174.

تخصصه خلال الدراسة، وقد أخذ الاصلاح التربوي في التعليم الثانوي والمهني بعين الاعتبار المستجدات الوطنية والعالمية والتحليل المعمق للأنظمة التربوية[1].

إن عملية اصلاح مرحلة التعليم الثانوي –هيكلة ومناهج– تروم تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- الكشف عن ميول التلاميذ واستعداداتهم ومهاراتهم والعمل على صقلها وتنميتها.
- تفتح شخصية التلميذ وتنمية الفكر الناقد والابداع والاستقلالية الذاتية لديه.
- التكيف والاندماج في المجتمع ومواجهة المواقف المختلفة وتحمل الضغوطات.
- تنمية التفكير العلمي لدى المتعلم.
- التحكم الجيد في اكتساب واستعمال اللغة الوطنية.
- التفتح على اللغات الحية واكتساب لغتين على الأقل وإجادة استعمال إحداهما.
- التحكم في اللغة الرياضية والمعلوماتية.
- تنمية الملاحظة العلمية وروح الفضول.
- تشجيع البحث والاستقصاء.

إن المرحلة الثانوية من التعليم مرحلة أساسية، الامر الذي يدفع إلى ضرورة البحث عن إجراءات فاعلة للنهوض بهذا التعليم، لأنّ المسألة تتعلق ببناء وإعداد الفرد للمستقبل وتمكنه من التكيف ومجابهة تحديات بل السيطرة على مفاجأته ومحاذيره، ولن يأت ذلك إلا بتنمية قدرات الفرد ومراعاة ميوله، ومن ثم يكون قادرا على تحقيق ذاته، والإسهام في تنمية مجتمعه[2].

1– رفيقة حمودي، "**هياكل التعليم (ما بعد الأساسي) الثانوي عربيا وعالميا**"، المؤتمر السابع لوزراء التربية والتعليم العرب، مارس2010، ص10.

2– رزاق أودير،" لماذا إعادة هيكلة التعليم الثانوي؟" **مجلة المربي**، العدد4، 2005، ص8.

جدول 7: يمثل هيكل التعليم الثانوي في الجزائر سنواته، فروعه، شهادته وما تؤهل له

الدولة	السنة الدراسية لبدأ الثانوي	عدد السنوات الدراسية	فروع الثانوي العام للأكاديمي					اسم الشهادة	تؤهل لـ	فروع التعليم الثانوي التقني والمهني				اسم الشهادة	تؤهل لي
الجزائر	10	3	آداب وفلسفة ولغات أجنبية	علوم تجريبية	علوم فيزيائية وتكنولوجيا	علوم طبيعية	تسيير واقتصاد	بكالوريا التعليم الثانوي	الالتحاق بالجامعة او العمل	هندسة فروع متنوعة	صناعة ميكانيكية	بناء	/	بكالوريا لتعليم التقني	الالتحاق بالجامعة أو بالعمل

المصدر: رفيقة حمودي، المرجع السابق، ص25.

وفي الاخير يمكن تلخيص اهم التعديلات في المدرسة الأساسية والثانوية فيما يلي:

- تنصيب السنة الأولى من التعليم الابتدائي 2004/2003 وقد تم تغيير محتويات بعض الكتب لنفس السنة (كالتربية الإسلامية).
- تنصيب السنة الثانية من التعليم الابتدائي 2005/2004 أضيفت إليها اللغة الفرنسية كلغة اجنبية أولى، استعمال الترميز العلمي والمصطلحات العلمية، استعمال الوسائل التعبيرية (العربية والفرنسية).
- تنصيب السنة الأولى من التعليم المتوسط في اطار الاصلاح التدريجي والتربوي (نظام الأربع سنوات) ابتداء من الموسم الدراسي 2004/2003 وظهور اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة وطنية.
- أما التعليم الثانوي فعرف تعديلات في هيكلته في سنة 2006/2005[1].
- التكوين الجيد للمعلمين والأساتذة والمدراء في اطار كل مقاربة جديدة تحتويها العملية الاصلاحية.
- ضرورة اتقان العمل على آلات الحاسوب لكل من هو في إطار الأسرة التربوية.
- إشراك مختلف الفواعل في رسم السياسة التربوية، وفي تطبيق العملية الاصلاحية، خاصة الأساتذة باعتبارهم المشرفون الأوائل على التلاميذ، فهم المدركون بمختلف النقائص، ومعوقات نجاح تلاميذهم.
- ربط التلاميذ بالتخصصات المرغوبة بها (حسب ميوله) حتى لا يصيب بالملل والتخلي عن المقاعد الدراسية، وذلك يشجع الأمية، وانتشار البطالة.
- توفير الامكانيات للمبدعين لإظهار كفاءتهم العلمية كونهم علماء المستقبل.
- قيام بندوات توعية بحضور مجموعة من العلماء، أساتذة، أطباء، رجال الدين بغرض تقديم كل ما هو مساهم للاكتساب العلم والمعرفة، ومدى اهمية هذه

1-أسماء بولجنوح، المرجع السابق، ص ص50-51.

الاخيرة خاصة في الوقت الحالي، إلى جانب رسم القيم الثقافية ودينية لدى التلميذ، وغرس القيم الحميدة في نفسيته.

- ضرورة مراعاة الفترة الزمنية لتنفيذ الخطة الاصلاحية.

خلاصة الفصل:

المنظومة التربوية الجديدة بعد الاصلاحات حاولت تحقيق مجموعة من الأهداف التي طرحتها وفرضتها متغيرات داخلية وخارجية، بهدف تحقيق نقلة نوعية للمجتمع الجزائري في مختلف مجالاته، وذلك بإدخال أبعاد جديدة في المنظومة التربوية، وذلك من خلال وضع خطة شاملة لإصلاح نظامها التعليمي، حاملا في محتواه بيداغوجيا وبرامج جديدة لرفع مستوى الكفاءات وتحسين مستوى التعليم، وهذا ما تناولته في اطار محاورها، إلى جانب اعادة هيكلة التعليم الذي مس إلغاء وإحداث مراحل جديدة في هيكلة المنظومة التربوية.

الفصل الرابع

تقويم مسار اصلاح المنظومة التربوية

تمهيد:

لا يمكن الحديث عن أي إصلاح من دون التطرق لمجموعة من المشاكل والعراقيل التي يواجهها، فتجسيد الاصلاحات التربوية في الجزائر تقابلها معوقات وصعوبات يفترض على المنظومة التربوية مواجهتها والعمل على تجاوزها.

ومن خلال ذلك يمكن تقييم فعالية هذه الأخيرة من خلال تشخيص نقاط القوة والضعف فيها، وتطبيق الاصلاحات على مؤسسات التعليم يدعو لمشاركة جميع الأطراف المعنية بالتربية من أجل تحقيق أهداف استراتيجية الإصلاح (الخطة الاصلاحية)، فمن خلال هذا المبحث سنحاول معرفة ردود أفعال لآراء مختلفة قصد معرفة رأيها حول واقع الإصلاحات التربوية، وما مدى مساهمة هذه العناصر في العملية الإصلاحية، وفي الأخير سنحاول تقديم مجموعة من الحلول والاقتراحات من أجل تحقيق مدرسة الغد التي ستحقق مستقبل الأمة.

المبحث الأول: مشاكل وعراقيل الإصلاح

قبل التطرق إلى أهم المشاكل والعراقيل التي وجهها الإصلاح التربوي في الجزائر منذ تطبيقه، سنشير اولا إلى مفهوم التقويم، فهذا الاخير يقف على كل عراقيل الاصلاح ونقاطه السلبية والايجابية التي تسمح لنا معرفة حقيقة الاصلاحات.

1-**التقويم لغة:** تعني كلمة تقويم في أصلها اللغوي تقدير الشيء وإعطاءه قيمته والحكم عليه وإصلاح اعوجاجه.

فالتقويم يعني بيان قيمة الشيء تعديل او تصحيح ما أعوج منه، فهنا يتضح لنا أن التقويم أعم وأشمل من كلمة تقييم التي تدل على اعطاء قيمة للشيء فقط، فتقويم لا يقل عند حد بيان قيمة الشيء، بل لابد كذلك من محاولة اصلاحه وتعديله بعد الحكم عليه[1].

2-التقويم إصطلاحا: هناك العديد من التعريف لهذا المصطلح ويعود ذلك إلى وجهات نظر مختلفة ومن بينها:

تعريف "جون ماري دي كاتل" (Jean Marie Kattle): التقويم هو «فحص ومعاينة درجة الملائمة بين مجموعة إعلامية ومجموعة من المعايير للأهداف المحددة من أجل اتخاذ قرار».

يعرف "بلوم" (B. BLOOM) التقويم بأنه: «مجموعة منظمة من الأدلة التي تبين ما إذا جرت بالفعل تغييرات على مجموعة المتعلمين مع تحديد مقدار أو درجة ذلك التغير على التلميذ»[2].

فمن خلال التطرق لمفهوم التقويم، فسنحاول من خلال هذا الفصل تقويم الاصلاحات التربوية التي وقفت عليها الدولة الجزائرية من خلال ما عرفته هذه العملية من نقاط ضعف وقوة بدءا مما هو عائقا لتحقيقها.

1- عبد الله قلي، فضيلة خناش، المرجع السابق، ص152.

2- نفس المرجع، ص154.

يواجه الاصلاح التربوي الجزائري عدة مشاكل وعراقيل التي تثقل خطواته، وتمنعه من تحقيق الأهداف المرسومة، وأهمها يمكن ذكرها فيما يلي:

– إن هذه الاصلاحات يجب ان تواكب الاصلاحات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية الشاملة للدولة، وإذا نظرنا إلى هذه النقطة، فنجد ان الدولة الجزائرية في بداية الألفية، قد حققت الاستقرار السياسي، حتى ولو أنه شكلي، وكذلك بالنسبة للوضع الاقتصادي الذي عرف الاستقرار منذ بداية الألفية، أما بالنسبة للوضع الاجتماعي فهناك أزمة الربيع الاسود بمنطقة القبائل سنة 2001، رفعت عدة مطالب (أزمة الهوية) ونظرا لما عرفته هذه الأزمة من احداث ومظاهرات في بعض مستويات من الوطن، فيصعب تطبيق عملية الاصلاح في المنظومات التربوية التابعة لهذه المناطق، ذلك ما جعل هذه العملية في تأخر داخل هذه المدارس.

– غياب استراتيجية للإصلاح، وضعف التنسيق بين مختلف مراحل ومجالات التكوين، والانتماء الحضاري للمدرسة الجزائرية، وهذا ما يتجلى في إنشاء المجلس الأعلى بقرار سياسي، وحل بقرار سياسي دون تقييم لإنجازاته، وانشئت لجنة إصلاح المنظومة التربوية بقرار سياسي، وانتهى مهامها بعد اصدار تقريرها، وهو تقرير سياسي، في الوقت الذي همش فيه الباحثون المربون ومخابر البحث التربوي[1].

– سوء التنسيق وعدم التكامل بين قطاعات المنظومة التربوية، حيث بدأ التعليم بعد الاستقلال بوزارة واحدة مهمته بالتربية الوطنية، واليوم أصبحت ثلاثة وزارات وهي وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي، وزارة التكوين المهني، وهو ما أدى إلى صعوبات التنسيق في مهام هذه الوزارات، ووجود ضغوط على مستوى التكوين المهني، من جهتي التعليم الأساسي والتعليم الثانوي.

1– غياث بوفلجة، التربية والتعليم بالجزائر، المرجع السابق، ص148.

– الانتماء الحضاري للمدرسة الجزائرية: إن التفتح الديمقراطي في الجزائر وتعدد الأحزاب السياسية، سهل عملية المطالبة بإعادة النظر في هذا المجال، وهو السبب في الهجوم على المدرسة الجزائرية، ومحاولة ارجاع مشاكل المجتمع والدولة ككل إلى المدرسة بسبب اتجاهها العربي الاسلامي[1].

– إن الطريقة التي تمت بها تجسيد هذه الاصلاحات الاخيرة لم تكن بالتدريج، مما طرح اشكاليات عدة بالنسبة للتلاميذ والاساتذة في انتقالهم من النظام القديم إلى النظام الجديد في المستوى المتوسط، هذا إضافة إلى التقاء دفعتي النظام القديم ذي ست سنوات مع تلاميذ النظام الجديد ذي خمسة سنوات في الدخول المدرسي (2008–2009) والذي كان فوق القدرة الاستيعابية للمتوسطات، وهو ما سماه وزير التربية أبو بكر بن بوزيد بـ "تسونامي" مما دفع لمديريات التربية إلى اتخاذ بعض الحلول الاستعجالية لمعالجة الوضعية القائمة، بشأن هذه المتوسطات التي استقبلت دفعتين في آن واحد.

– استغلال المدارس الخاصة لبناء توجهات حزبية أو طائفية أو الترويج لأفكار داخلية او ايديولوجيات منافية للأهداف المنظومة التربوية الجزائرية.

– نقص تكوين الأساتذة والمفتشين في المقاربة الجديدة بالكفاءات[2].

– احتكار الدولة للمناهج والمقررات، وعدم افساح المجال للخواص للعمل خارجها.

– التغيرات الثقافية الناجمة عن التطور التكنولوجي المذهل سمحت بدخول ثقافات جديدة غير مرغوب فيها على جميع المؤسسات التعليمية، حيث ساعدت على ظهور سلوكيات جديدة لدى الطالب: مثل العنف والادمان، حيث تعد هذه الثقافات غريبة من

1– غياث بوفلجة، التربية والتعليم بالجزائر، المرجع السابق ، ص148–149.

2– ياسين شريفي، "التخطيط الاستراتيجي المدرسي في ظل قانون المدارس الخاصة في الجزائر (2003–2008)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص ص126–127.

مجتمعنا، وتمثل تهديدا للبيئة الداخلية[1] والشيء الملاحظ من هذه النقطة ضرورة وقوف الاصلاحات على بعد هذه التغيرات، ومكافحتها وذلك بمحاولة غرس القيم الايجابية لدى التلاميذ وفق اتخاذ إجراءات معينة لمكافحة ذلك ومنها قيام ندوات حول ضرورة تمسك التلميذ بقيمه ومعتقداته.

– طغيان البعد السياسي والايديولجي على محاولات الإصلاح: رغم أهمية موضوع التربية إلا أن الجانب السياسي يطغى دائما على الجانب العلمي والموضوعي.

– تهميش الكفاءات العملية التربوية: رغم خطورة وضعية المدرسة الجزائرية نجد أن الكثير من الافراد الذين يناقشون موضوع تقويمها وإصلاحها لا علاقة لهم بالتربية والتعليم[2].

– انخفاض في نسبة الاعتماد المالية المخصصة لقطاع التعليم من مجموع ميزانية الدولة حيث لم يتعدى 16.43% ما بين 1998 و2003، وعلى العكس من ذلك، فلقد انخفضت سنة 2002 إلى حدود 15%، كما أنها لم تتعدى 4.74% من الناتج الوطني (تراجع مستمر) فبالرغم من الاصلاحات المطبقة إلاّ أنّ ميزانية التربية الوطنية لسنة 2013 تمثل ما يقارب 8 مليار دولار، بالنظر إلى عدد المتمدرسين الذي بلغ 8 مليون تلميذ، فهذا المبلغ لا يساوي شيئا امام هذا العدد الهائل من التلاميذ[3].

– إن غياب "مشروع مجتمع" واضح الأهداف متكامل في قطاعاته، مشروع تتحدد فيه بشكل عقلاني ودقيق ابرز مواصفات الانسان الجزائري، وإن قيام السلطة في مجتمعنا على أسس غير عادلة ولا ديمقراطية أحج مكامن الصراع وبؤر العنف والإقصاء المتطرف بحيث شكلت كلها عوائق حقيقية أمام التجارب الإصلاحية المنتهجة، ولذلك فإن ربط

1– مصطفى عزة جلال، المرجع السابق، ص156.

2– يزيد قادة، المرجع السابق، ص106.

3– فريد ابرداشن، "الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري، 2014، ص294.

الاصلاح التربوي في مجتمعنا بمشروع مجتمع واضح الأهداف تتحدد فيه بدقه معالم المسار التنموي والديمقراطي يعد في تقديرنا من بين أكبر الرهانات التي تواجهنا في المرحلة الراهنة من تحول نظمنا التربوية والاقتصادية والاجتماعية[1].

– نقص مزمن في عدد معلمي اللغة الفرنسية في جميع المستويات، والتوزيع الغير المتكافئ للأعداد المتوفرة من المعلمين أدى إلى حرمان الكثير من المناطق في تطبيق هذا الاجراء (الاصلاح).

– التأخر في إنجاز العدد الكافي من الهياكل الخاصة باستقبال التلاميذ من مدارس وثانويات، نتيجة النمو الديمغرافي المتزايد الذي أدى إلى زيادة الأطفال في سن الدراسة وإذا كان تعداد التلاميذ المسجلين في التعليم الأساسي (سابقا) قد سجل بعض الانخفاض منذ 2002 لينتقل من 6807957 تلميذ إلى 6798912 سنة 2003، ويصل إلى 6729498 سنة 2004، فإنه على العكس من ذلك قد ارتفع في التعليم الثانوي من 1041047 سنة 2002 إلى 1122395 سنة 2004 بزيادة 81348 تلميذ، أما بالنسبة لهيئة التدريس فيكاد التعداد يبقى مستقرا رغم ما سبق ذكره من زيادة في تعداد التلاميذ.

– الاهتمام من قبل المسؤولين في الجزائر بالجانب الكمي على حساب الجانب النوعي (مثلا تسهيل الامتحانات النهائية وإعادة طريقة تقييمها من أجل الرفع من مستوى التحليل لإثبات نجاح الاصلاحات).

– اعتماد مناهج التدريس التقليدية لفترة طويلة، وعند محاولة تطويرها جاء الاعتماد على طرائق مستوردة تتطلب من الوسائل المادية والبشرية ما يصعب على الدولة تحقيقه في سنوات سابقة بدءا بالتعداد المنخفض جدا للتلاميذ في الأفواج الدراسية[2].

1– علي سموك، "المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة، مقاربة سوسيولوجية"، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد7، 2005، ص129.

2– شيخاوي سنوسي، هجرة الكفاءات الوطنية واشكالية التنمية في المغرب العربي دراسة حالة الجزائري 1999–2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسة أورومتوسيطة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السيائية والعلاقات الدولية، 2010–2011، ص155.

– غياب مهارات متطورة لدى التلميذ في استخدام الآلات العصرية (الكمبيوتر والتكنولوجيا الحديثة).

– غياب أو نقص التجهيزات العلمية الحديثة في الكثير من مناطق الوطن.

– عجز وعدم قدرة الدولة الجزائرية مسايرة مفهوم العولمة، بما فيها من تطورات علمية وتكنولوجيا حديثة، وذلك راجع لغياب الامكانيات من جهة ونقص الكفاءات العلمية والمعرفية من جهة أخرى.

– لعبت وزارة التربية الوطنية دورا مهيمنا في إعداد جميع المشاريع والنصوص والتقارير المتعلقة بالسياسة العامة لإصلاح المنظومة التربوية وقدمتها للحكومة التي درستها ثم اتبعت الاجراءات العملية في سبيل صياغة بدائل السياسة العامة، ومن أجل ذلك قامت بتكوين فريق عمل وزاري مشترك لوضع برنامج عمل وعرضها عليها وتمت مناقشته خلال خمسة اجتماعات متتالية، ناقشت ودرست فيها، الصيغ والبدائل التي تضمنتها سياسة اصلاح المنظومة التربوية، ثم عرضتها على اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية بتاريخ 30 افريل 2003 الذي ناقشها ووافق على المشروع الذي أعدته الحكومة ثم قدم إلى البرلمان للمصادقة عليه، مما سبق يبرز لنا الدور الكبير والمهيمن الذي لعبته حكومة التحالف الرئاسي المتكونة من احزاب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم في صنع السياسة العامة التربوية[1]، وهذا ما يؤكد تسييس المدرسة الجزائرية.

1– أحمد لشهب، "**صنع السياسة التربوية في الجزائر**"، ص266.

المبحث الثاني: مكامن نجاح وفشل الاصلاحات

1-إيجابيات الاصلاح التربوي:

بالرغم من المشاكل والعراقيل التي تعيق المسار الاصلاحي، إلاّ أنّ هذا الأخير استطاع تحقيق جملة من الايجابيات التي من خلالها تكمن نقاط القوة لهذا الاصلاح ولذلك يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يعبر مستوى التسرب المدرسي عن مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب، وعدم خروجهم من العملية التعليمية لسبب أو لآخر، ويعتبر التسرب من المصادر الأساسية لارتفاع نسبة الأمية[1]، والاصلاح التربوي الذي طبقته الجزائر قد حقق في تخفيض نسبة الأمية في الجزائر بحيث انخفضت نسبة الأمية من 26.5% بين الرجال و35% بين النساء في سنة 2002 إلى 14% بين الرجال و21.39% بين النساء في 2005م.

- وقد ساهم تعميم التعليم واجباريته على القضاء على الأمية ولو أنها بنسب معينة والجدول رقم (8) يمثل تطور عدد التلاميذ في المقاعد الدراسية.

جدول 8: يمثل تطور عدد المتمدرسين في الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010

السنوات	2001-2000			2006-2005			2010-2009		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الابتدائي	2510846	2210114	4720960	2222679	1973901	4196580	1743741	1563992	3307733
المتوسط	1048826	966544	2015370	1133004	1088324	2221328	1566613	1486754	3052387
الثانوي	427917	547945	975862	489291	686440	1175731	488662	681689	1170351

المصدر: سوسن ربيعي، المرجع السابق، ص115.

1- صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**"، أبوظبي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، 2014، ص40.

نلاحظ من خلال الجدول ان عدد المتمدرسين في الأطوار الثلاثة في تزايد مستمر عموما وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لقطاع التعليم بالدرجة الاولى، كما ان مجانية التعليم في الجزائر لها دور كبير كذلك في النتائج المتوصل إليها.

– مجانية الأدوات المدرسية: قدمت أدوات مدرسية مجانا لفائدة 1.400.000 تلميذ في السنة الدراسية 2008/2007، كما خصصت وزارة التضامن في هذا الشأن صندوقا ماليا بقيمة 01 مليار دينار في سنة 2009/2008.

– ترقية تدريس اللغات الاجنبية: حيث تم ادخال اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى بدءا من السنة الثانية من التعليم الابتدائي، واللغة الانجليزية لغة أجنبية ثانية بدءا من السنة الأولى متوسط، كما تم فتح شعبة اللغات الاجنبية في اطار إعادة هيكلة التعليم الثانوي، وهدفها تعزيز مستوى التلميذ (امكانية تعليم ثلاثة لغات إلى جانب اللغتين الفرنسية والانجليزية)[1].

– مراجعة البرامج والكتب المدرسية الخاصة بالتربية الإسلامية من السنة الأولى إلى السنة التاسعة أساسي، بهدف ترسيخ المبادئ المطابقة للقيم الانسانية، والتي يدعو إليها الإسلام كالتسامح والكرم والاخوة والتضامن والسلم.

– تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في جميع سنوات التعليم المتوسط والتعليم الثانوي وتطور عدد التلاميذ المسجلين وتجاوز عددهم 2006/2005، 95.000 تلميذ، تكفل بتدريسهم 316 معلم، وفي السنة الدراسية 2009/2008 أصبح عدد المدارس الابتدائية

1– وسيلة حرقاس، "تقييم مدى تحقيق المقاربة بالكفاءات لأهداف المناهج الجديدة في اطار الاصلاحات التربوية حسب معلمي ومفتشي المرحلة الابتدائية، دراسة ميدانية بالمقاطعات التربوية بولاية قالمة"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم النفس التربوي، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، 2009–2010، ص ص 73–91–92.

التي تدرس اللغة الأمازيغية 768 مدرسة، و282 متوسطة، و64 ثانوية، كما تم إدراج هذه المادة في امتحانات شهادة التعليم المتوسط والبكالوريا في السنة الدراسية 2007/2006.

- إدراج مادة الإعلام الآلي ابتداء من المرحلة المتوسطة، حتى يتمكن المتعلم في إتقان المهارات والحقائق العلمية، وذلك قصد مسايرة التطور العلمي والتكنولوجي في المناهج الجديدة، انطلق تدريس هذه المادة في المتوسطات بدءا من السنة الدراسية 2007/2006 وتعمم تدريجيا، أما بالنسبة للثانوية شرع في تدريسه ابتداء من السنة الدراسية 2006/2005.

- تعميم التدريس التحضيري كان قطاع التربية بتوقع استقبال 134.160 طفل مسجل في الأقسام التحضيرية، فذلك خلال عام الدراسي 2008/2007 وقفزت هذه النسبة إلى 433.110 تلميذ في الدخول المدرسي 2009/2008. [1]

- وفي اطار مواصلة اصلاح المناهج التعليمية من خلال استدراك الاختلالات الملاحظة بشأنها وكنتيجة لعملية التقييم المرحلي التي قامت بها مصالح الادارة المركزية بمشاركة اللجنة الوطنية للمناهج الذي أظهر كثافة في مواقيت مرحلة التعليم الابتدائي وتضخم في مضامين المناهج في مختلف المستويات التعليمية تم:

- تخفيف محتوى المناهج التعليمية لمختلف المواد والمواقيت الرسمية المتخصصة لكل مادة.
- تخفيف مواقيت مرحلة التعليم الابتدائي، وذلك بإحداث انسجام وعقلنة في شبكة المواقيت، واعتماد حصص ذات 45 دقيقة ضمانا للفعالية، واحتراما لقدرات الاستيعاب لدى التلاميذ[2].

- فتح المجال أمام الخواص سوءا كانوا شخصيات طبيعية أم معنوية لإنشاء مدارس خاصة للتعليم، وذلك بالامرية الرئاسية رقم 03-09 المؤرخة في 13 أوت 2003

1- نفس المرجع السابق، ص50-72.

2- ميادة بورغداد، المرجع السابق، ص33.

المعدلة والمتممة لبعض أحكام الأمر رقم76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 والذي يعد وثيقة مرجعية لمختلف التشريعات التربوية، ويعتبر فتح قطاع التربية لاستثمار الخواص فرصة للإيجاد مجال للمنافسة نحو الجودة وتحسين المستوى، زيادة على تخلص الدولة من أعباء المالية، وتقليص مسؤولياتها على التربية والتعليم[1].

- استعمال الترميز الدولي في العلوم الدقيقة والتجريبية وإدخال المصطلحات العلمية بلغة مزدوجة ابتداء من مرحلة التعليم المتوسط[2].

- الاستفادة من الامكانيات المادية والبشرية والمتوفرة والعمل على توظيفها استغلالها بكيفية فعالة وناجعة.

- وضعت وزارة التربية الوطنية برنامجا لتكوين هيئة التعليم بهدف تحسين مستواهم والرفع من مستوى المنظومة التربوية، وحسب وزير التربية، فهذا التكوين يشمل 170 ألف معلم من أصل 240 ألف، 80% منهم معلمي الابتدائي، و60% من أساتذة التعليم المتوسط[3]، وتعتبر سنة 2003-2004 انطلاق التكوين الأولي للمعلمين حسب النظام الجديد[4].

- تعميم التعليم بإقامة المنشآت التعليمية وبناء المرافق وتوسيعها إلى المناطق النائية في كل نواحي الوطن والاستفادة من ذلك مجانا واجباريا لكل من يفوق السنة السادسة من عمره، وإلا سيتم تطبيق العقوبة على أولياء التلاميذ الذين لم يستوفوا هذا المبدأ.

1- ياسين شريفي، المرجع السابق، ص ص126-127.

2- مريم معبود، المرجع السابق، ص105.

3- رفيقة حروش، "**تنظيم وتسيير المؤسسات التربوية**"، المرجع السابق، ص116.

4- وسيلة حرقاس، المرجع السابق، ص85.

جدول 9: يمثل نسبة التفوق في الطور الأول من التعليم الأساسي بالنسبة للذين تابعوا تعليما تحضيريا في الفترة (2003-2004).

المستوى	العدد	المرتبون من 1 إلى 10	النسبة المئوية
السنة الأولى	103	71 تلميذا	%68.90
السنة الثانية	100	63 تلميذا	%63
السنة الثالثة	99	52 تلميذا	%52.06
المجموع	**302**	**186 تلميذا**	**%61.67**

المصدر: رفيقة حروش، المرجع السابق، ص183

ويلاحظ من خلال الجدول ان التعليم التحضيري يحقق نجاحا مستمرا ومتزايدا من مرحلة إلى أخرى، وذلك ما يظهر خلال النسبة المئوية المسجلة في الجدول. إذ عرفت السنة الثالثة نجاح ما يمثل 52.06% يقابله في نسبة النجاح في السنة الثانية 63%، أما السنة الأولى وصلت نسبة النجاح 68.90% مقابل 103 تلميذ تجاوز الامتحان، فكلما جاءت دفعة جديدة، تستفيد بنسبة اكبر من الدفعة التي سابقتها، وهذا دليل على نجاح تدريس التعليم التحضيري.

2- سلبيات الاصلاح التربوي:

بالرغم مما حققه مشروع الاصلاحات من إيجابيات بغية النهوض بقطاع التربية والتعليم في الجزائر، ومسايرة التقدم العصري، والتطور التكنولوجي، والتفتح على العالم في اطار العولمة إلا أن ذلك لم يكف، كون هذه الاصلاحات جاءت كذلك بنقاط ضعيفة، تؤثر سلبا على الاسرة التربوية وكذلك المجتمع ككل، ومن ابرز النقاط السلبية للإصلاحات التربوية المطبقة نذكر ما يلي:

- الغاء شعبة العلوم الشرعية من المرحلة الثانوية، وتقليص حجمها الساعي[1]، قد فسر حسان عربي النائب في البرلمان عن حركة الاصلاح الوطني الإسلامية وقتها، بأن الغاء تخصص الشريعة في البكالوريا تنفيذا لقرار أمريكي دعت فيه الدول العربية إلى إبعاد تدريس الإسلام من المدارس ومن هوية الجزائريين (بعد احداث 11 ديسمبر 2001)، فيما اعتبر وزير الشؤون الدينية والأوقاف بوعلام غلام الله في تلك المرحلة أن الغاء بكالوريا الشريعة والعلوم الإسلامية ضجة سياسية لا مبرر لها، وأن الحكومة الغت ست (06) اختصاصات بينها هذا الاختصاص، ليكون التخصص في الجامعة.

وحذر المجلس الاسلامي من الوضعية التي آلـــت اليها مـــادة التربية الإسلاميـــة في البرامج المدرسية مطالبا لإصلاحات استعجالية لهذه الاخيرة في المنظومة التربوية[2].

إن هذه النقطة أثارت جدالا بين علماء المسلمين، وشيوخ الزوايا والمتمسكين بالدين مع صناع السياسة التربوية، إذ قاموا باحتجاجات ومظاهرات من بينهم أساتذة العلوم الشرعية اعتبارا ذلك طمس لثقافتنا وديننا وتبني للقيم الأجنبية.

- إن الشكاوي التي ترتفع عديدة من الآباء لم يشاركوا في بلورة هذه الاصلاحات بالقدر والكيفية المطلوبة (والانطباع الحاصل، وقد يكون انطباعا خاطئا) هو أن هذه الاصلاحات جاءت نتيجة للتعليمات الفوقية أكثر مما هي نتيجة للبحث والدراسة الموضوعية[3].

- النسبة الغالبة من المدرسين يشكون من صعوبة تطبيق المقاربة بالكفاءات ميدانيا وأنهم يفضلون التدريس وفق ما تعودوا عليه، وهذا يعود إلى أن اغلبيتهم لم

1- اسماء بلجنوح، المرجع السابق، ص53.

2- عبلة عيساتي، التربية الإسلامية تحتضر، في موقع الانترنت: www.akhbarelyoum.dz، يوم الاحد 2015/01/24، على 14:30 سا.

3- عبد الرزاق سلطاني، المرجع السابق، ص126.

يتلقوا التكوين المطلوب في هذه الطريقة الجديدة، بغض النظر عما يترتب عن عدم التكوين من آثار واخطار على المدرس في كل إصلاح جديد، فإن ذلك يضع المدرس أمام معاناة شديدة، يشعر فيها بعدم الرضا على أدائه وبالتالي عدم التأقلم مع عمله.

– وتتجلى سلبية الاصلاح من خلال النقطة السابقة على أن قبل الشروع في أي اصلاح تربوي لابد أولا الأخذ بعين الاعتبار تكوين الأساتذة وفقا للمقاربة والمناهج الجديدة التي سيتم تطبيقها في ضوء هذه العملية.

– ظاهرة الاكتظاظ في الأقسام حيث يتجاوز عدد التلاميذ في بعض الأحيان 40 تلميذا الأمر الذي يصعب من مهمة المدرس، خاصة وأن طريقة التدريس بالكفاءات تتطلب ألا يقتصر دور المدرس على تلقين المعارف للتلاميذ.

– طغيان الجانب النظري وإهمال الجانب التطبيقي.

– عدم توفر الوسائل التعليمية الحديثة.

– عدم ارتباط المناهج الدراسية بالبيئة المحيطة بالتلميذ خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن من أهم المبادئ التي تقوم عليها طريقة التدريس بالكفاءات، وضع المتعلم على اتصال مباشر بالواقع الذي يعيش ويتعامل معه، ولذلك فإن الدورات التدريبية والزيارات الميدانية للمؤسسات والورشات والمصانع والمزارع، كل ذلك يعتبر من الوسائل الضرورية ولكنه يكون معدوما في الواقع التعليمي[1].

– إن الاصلاح كرس حالة من اليأس لدى المعلمين من واقع التربية والتعليم في الجزائر فالبرامج التربوية التي اعتمدت منذ 2003، زادت من تضمر ونفور التلميذ، وبالتالي قلة وصعوبة الفهم والاستيعاب لديه، وذلك للضغط الهائل للمعلومات والمواد المبرمجة وكثرتها، فيجد نفسه غير قادر على الاستيعاب ما درسه بعد خروجه من

1– لخضر عواريب، محمد الساسي الشايب، تطور الاصلاحات التربوية في المدرسة الجزائرية ومعاناة المدرسين، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، عدد خاص، الملتقى الدولي حول المعاناة في العمل، ص ص445–446.

المدرسة، وقد يتمنى معظمهم عدم العودة إليها، وأمام كل هذا يجد التلميذ نفسه أمام خياران، إما عدم الاكتراث للدراسة والحصة او التسرب[1].

- كل الاصلاحات التربوية في العالم تنطلق من حقيقة أن كل شيء يأتي بالتدرج لاسيما التعليم هذا هو حال العملية التربوية والتعليمية عند الطفل، فلابد ان تكون متدرجة إلا إذا أراد القائمين على الاصلاح التربوي والتعليمي في الجزائر الوصول إلى التنمية في ظرف قياسي (ولا يعتقد ذلك)[2].

- عدم استقرار المنظومة التربوية، حيث تتعرض لتغيرات دائمة، تمس محتوى البرامج والمناهج، والدليل على ذلك الغاء كتاب السنة الأولى ابتدائي الذي قرأت فيه الدفعة الأولى بعد الاصلاحات (2003-2004) ليعوض بكتاب آخر في السنة الموالية وذلك يعود لبعض النقائص التي يحتويها، وكذلك الأخطاء المنهجية والطبيعية وكذلك لأسباب أخرى منها الغاء مقطع من مقاطع النشيد الوطني الجزائري "قسما".

- وفي صدد الحديث عن غياب الاستقرار في المدرسة الجزائرية، فهذه الاخيرة، عرفت العديد من الاضرابات المتكررة للنقابات، وذلك يؤثر على نفسية الفرد المتمدرس (ارهاقه) ويعيق في تطور تحصيله العلمي، مما يؤدي إلى تراجع مستوى الطلبة من جهة، ومكانة المنظومة التربوية من جهة أخرى، وإلى جانب هذه الاضرابات، نجد كذلك التغيير المتكرر للوزراء، وهذا ما يؤثر سلبا على الخطة الاصلاحية، والأهداف المسطرة، بحيث يسعى كل منهم تطبيق سياسة معينة، وعدم الأخذ بعين الاعتبار أن المدرسة الجزائرية ليست ساحة للمرح، وأن الخطة الاصلاحية لابد من تنفيذها وتحقيق أهدافها في ظرف زمني معين لمعرفة مدى نجاحها، أو إعادة النظر فيها.

- يقوم هذا النوع من الاستراتيجيات الاصلاحية بتبني بعض المحاولات لإصلاح جوانب محدودة ومتفرقة في التربية المدرسية، كالمنهاج والطرائق والكتاب المدرسي،

1- أسماء بولجنوح، المرجع السابق، ص53.

2- فريد إبرداشن، المرجع السابق، ص295.

دون الاعتماد على البحوث التربوية أو التخطيط المحلي للإصلاحات، إنها تعتمد على افكار عامة بشأن الإصلاح التربوي، وتحاكي التوجهات العالمية الشائعة والمطبقة في الدول المتقدمة، وأقصى ما يمكن ان تحققه هو اصلاح الكفاية الداخلية والانسجام الداخلي للمناهج ووجهتها الخارجية وقيمتها الوظيفية وبالتالي عزوف المتعلمين عنها[1].

- سوء الفهم والتنفيذ لمبدأ ديمقراطية التعليم الذي يتضمن في جوهره فرص متكافئة للدراسة وليس ضمان النجاح، مما أدى إلى بروز العديد من الظواهر السلبية في المنظومة التربوية الجزائرية كتخفيض معدلات النجاح، وتمرير من ليسوا أكفاء من مستوى لآخر نظرا لكبر السن، انسياقا من ان التعليم من حق أي كان مهما كان مستواه وسنه، ولقد أشار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن هذا المبدأ كرس الحكم على حساب جودة التعليم خلال المؤتمر الثاني لوزراء التعليم والتربية بدول الاتحاد الافريقي تحت شعار "من أجل تربية تخدم التنمية المستدامة في افريقيا" حيث قال: «إن الجزائر تواجه اشكالية ديمقراطية التعليم، فقد اخترنا مبدأ ضمان التعليم للجميع ولم يكن سهلا علينا ان نوفق ذلك بتحقيق النوعية في المناهج وتوفير التأطير الامثل لمواكبة تطوير التعليم»[2].

- غياب الرقابة المستمرة للمفتشين على مستوى المدارس، ذلك ما جعل الأساتذة يعتمدون في التدريس على الطرق التقليدية، وهذا ما يبقي الطالب مرهون ومجرد خزان المعارف دون استطاعته توظيفها، ومحاولة الابداع فيها.

- جاءت الاصلاحات لتهتم بالمناهج والطرائق دون التفاته إلى التسيير كنقطة اصلاح.

1- وسيلة حرقاس، المرجع السابق، ص ص37-38.

2- ياسين شريفي، المرجع السابق، ص135

- ارتفاع النسب المئوية في الامتحانات الرسمية، من دون المستوى المرغوب، وهذا دليل على الارتفاع الكمي على حساب النوعي، وهذا ما أدى إلى ارتفاع عدد شهادات التخرج من دون مستوى، وبالتالي ظهور مشكل البطالة الذي يشجع الآفات الاجتماعية، أما أرباب العمل فهم في غضب وتذمر نظرا لغياب الكفاءات العلمية وتراجع المستوى المطلوب.

المبحث الثالث: ردود الفعل حول الاصلاحات التربوية

فيما لا شك فيه أن كل الاصلاحات التي تنتهجها الدولة على مختلف قطاعاتها، بما فيها القطاع التربوي، تتلقى ردود أفعال من قبل مختلف شرائح المجتمع، سواء بنقدها بالوقوف على عيوبها، أو بدعمها أي مساندتها وتشجيعها، وغالبا ما تأتي ردود الفعل هذه من أحزاب سياسية، سوء المساندة للسلطة أو المعارضة لها، إلى جانب مختلف النقابات الموجودة في المجتمع والإعلام كذلك، لذلك سنتوقف خلال هذا المبحث على بعض المواقف المختلفة حول الاصلاحات التربوية المطبقة منذ سنة 2003.

أولا: موقف الأحزاب السياسية:

تلعب الأحزاب السياسية دورا مهما في العملية التعليمية، حيث أنها تشكل بتنظيماتها ومستوياتها القيادية ولجانها المتعددة، نطاقا اجتماعيا يتفاعل مع بقية النظم والتي منها المؤسسات التعليمية، حيث أنها تعمل على بث القيم والاتجاهات لدى الافراد وفق البرامج المعدة لذلك، كما أنها تساعد على خلق الشخصية المشاركة بالقول والفعل في القضايا المجتمعية وتنمية روح العمل الجماعي والإحساس بالمسؤولية، وتنمية روح النقد البناء وطرح البدائل للقضايا المثارة، وتدعيم الانتماء الوطني لدى الصغار، هذا على النطاق النظري ولكن من الناحية العملية، نجد أن غالبية الاحزاب السياسية تلعب دورا ضعيفا في العملية التعليمية من الناحية الفنية والمادية، وبذلك نجدها بتشكيلاتها المتعددة يمكن ان تلعب دور في العملية التعليمية من خلال تنمية المواطن القادر على التفكير النقدي والانتماء إلى وطنه، وخاصة المؤسسات التعليمية في ظل التغيرات الثقافية[1].

وفي ظل عملية الاصلاح التربوي في الجزائر الذي شارعت به منذ 2003 ولقد كانت هناك احزاب سياسية معارضة لعملية الاصلاح، وكان في صف الرافضين الأحزاب ذات التوجه الاسلامي وعلى رأسها حركتي حماس والاصلاح، إذ بادرت حركة مجتمع السلم بعقد

1- مصطفى عزة جلال، المرجع السابق، ص151.

تجمع بولاية الجلفة، وقد حضر رئيس التنسيقية الوطنية لدعم المدرسة الأصلية وفي الاخير طالب الحضور بما يلي:

- دعوة السلطات الرسمية إلى احترام مقومات الشعب وثوابت الأمة، ورفض كل اصلاح يمس المقومات أو يسئ إلى الثوابت.
- دعوة الأحزاب إلى تحمل مسؤوليتها التاريخية في الحفاظ على مكاسب المدرسة الجزائرية وفي مقدمتها التعريب.
- مناشدة الاعلام بأداء دورها في تنوير الرأي العام بالأخطار المحدقة بالمنظومة التربوية، وإبعادها عن مساحة الصراع اللغوي الذي يدخل الأمة.
- تأييد العناية باللغات الاجنبية ذات المكانة الدولية مع رفض الاحتكار للغة الفرنسية[1].
- رفض كل اصلاح للمنظومة التربوية لا يكون محافظا على ثوابت الأمة، صائنا لمكاسب المدرسة في مجال تعلم كل المواد باللغة العربية.

إلى جانب هذا الحزب وتدعميها للموقف الرافض نجد حركة الاصلاح الوطني التي كان رفضها عبر رسالة وقعها نائب رئيس الحركة والتي جاءت فيها المقترحات التالية:

- تعليم التلميذ اللغة العربية فقط خلال الطور الأول من الدراسة على الأقل.
- استكمال تعريب العلوم في مختلف التخصصات الجامعية.
- لابد من تحديد اللغة الأولى من بين اللغات الاجنبية انطلاقا من البحث عن المصلحة الوطنية فإننا ننتصر لأولوية اللغة الانجليزية.

أما بالنسبة للمواقف الموافقة فنجد منها:

1- نفس المرجع السابق، ص151.

- الأحزاب البارزة في الساحة السياسية، وهي حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي نجد رئيسه رئيسا للحكومة وقائد الاصلاحات[1].

والشيء الملاحظ من خلال ما تطرقنا إليه من خلال دور الأحزاب السياسية في الاصلاح التربوي، هو أن من الناحية النظرية تعتبر الأحزاب السياسية من العناصر الأساسية في رسم السياسة العامة للدولة، بما فيها الدور الكبير في السياسة التربوية، وذلك من خلال الأدوار المختلفة والمتنوعة التي يلعبها في الحياة السياسية، ومن الناحية التطبيقية فإن هذه الأحزاب السياسية معزولة وبعيدة كل البعد عن عملية اصلاح المنظومة التربوية وذلك توضح لنا خلال الانتقادات الموجه للإصلاحات من قبل معظم الأحزاب السياسية ماعدا المقربة للسلطة، ولعل يرجع ذلك إلى مساندة هذه الأحزاب للسلطة الحاكمة، أو لغرض يتعلق بمنفعتها، أو لأن السلطة قامت بشراء ذمتها لكسب رضاهم وسكوتهم، ويلاحظ كذلك أن الأحزاب المعارضة تسعى السلطة من ورائها حتى تفوز بإسكاتهم، والشيء الملاحظ هو أن بالرغم من الاقتراحات المقدمة من طرف الاحزاب السابقة الذكر "حركة الإصلاح الوطني، وحركة مجتمع السلم"، إلا أن ذلك بدون جدوى لأننا في الوقت الحالي ومازالت برامج الاصلاح ومحتوياتها نفسها بالرغم من الترقيعات الجزئية التي أدخلتها عليها، وفي ما يتعلق بتدريس اللغة الفرنسية فهي مازالت مبرمجة في الطور الأول (السنة الثالثة ابتدائي) أما اللغة الانجليزية فهي في السنة الأولى متوسط وما زالت العديد من التخصصات تدرس في الجامعات باللغة الفرنسية، لذلك يستنتج ان دور الأحزاب السياسية في الاصلاح التربوي في الجزائر يغلب عليه الطابع السلطوي.

1- لقمان مغراوي، المرجع السابق، ص ص152-153.

ثانيا: موقف الإعلام في الإصلاح التربوي:

تعتبر وسائل الاعلام مجموعة الوسائل التقنية والمادية والاخبارية والفنية والأدبية والعلمية المؤدية للاتصال الجماعي بالناس بشكل مباشر او غير مباشر ضمن إطار العملية التثقيفية والتعليمية والإرشادية للمجتمع[1].

ووسائل الاعلام أنواع ومن أهمها: الصحافة، الإذاعة، التلفاز، وغيرها ولكل منها الدور الذي تلعبه في تطوير العملية التربوية واثرائها أو بنقدها وإظهار عيوبها، وتعتبر هذه الوسائل الاعلامية أحسن وسيلة لترويج النظام التربوي عبر نشاطاتها المختلفة وبرامجها المتعددة، لقد اهتمت الحكومة الجزائرية بها وفسحت لها المجال للعمل بحرية (حرية الإعلام) ولكن في ظل إطار قانوني والرقابة الصارمة عليها.

إن اقتحام وسائل الاعلام مجال التعليم يعتبر في الواقع تحقيق لحلم لطالما راود اهل الاختصاص الذين يرونا في هذه التقنيات وسيلة لإصلاح النظم التقليدية وأداة لملائمة تزايد الطلب في مجال التدريب مع حاجيات عالم العمل المتطورة، فالمعلوماتية والوسائل الالكترونية ومختلف التقنيات الحديثة ساهمت في قلب مبادئ التعليم ولكنها حديثة الظهور في الدول النامية منها الجزائر[2]، فإذا أخذنا اهمية هذه الوسائل في حياته اليومية خاصة لدى الطالب المتمدرس فمما لاشك فيه على ضرورة مشاركة هذه الوسائل بشتى انواعها في الاصلاحات التربوية، ولكن نجدها بعيدة كل البعد عن هذه العملية، إذ أن صانعوها يتمثلون من خبراء اجانب واعضاء من الحكومة، مما هم على مستوى السلطة، لذلك نجد العديد من الصحفيين يفرغون غضبهم في مقالات منشورة في جرائد مختلفة، منها الرفض الذي جاء في جريدة اليوم في سنة 2000 بعد إنشاء لجنة الاصلاح والذي جاء فيه ما يلي: «إن ما تقدم السلطة على تنفيذه في المدرسة الجزائرية مستقبلا من خلال لجنة العار هذه، لا يلزم سوى

1- عبد القادر يونس قروش، "دور وسائل الإعلام في العملية التعليمية"، **مجلة المعلم**، العدد 21، 2006، ص01.
2- نفس المرجع السابق، ص02.

المعتوهين سياسيا وعلى قطاع التربية أن يوقف هذه المهزلة» مع تقديم نداءً للأسرة التربوية من أجل التحرك[1].

ونظر لتهميش وسائل الاعلام في عملية الإصلاحات، فنجدها بجميع انواعها المكتوبة والسمعية والبصرية غياب الوعي التربوي فيها الذي يبرز لنا أهمية المدرسة[2]، وبروز دورها الرئيسي الترفيهي وأصبح لها تأثير سلبي على شخصية التلميذ لذلك تمثل خطرا داهما على القيم والمبادئ الأصلية (عامل مباشر لإعاقة التنشئة الاجتماعية السليمة)[3].

فوسائل الاعلام في الجزائر سيطرت عليها السلطة كذلك فأصبحت تروج برامج الحكومة وتدعمها وهذا دليل على أنها تحت سيطرتها كذلك.

ثالثا: موقف النقابات من الاصلاح التربوي:

أ- **الاتحاد العام لعمال التربية والتكوين:** تأسست نقابة الاتحاد العام لعمال التربية والتكوين في 27 أكتوبر 1990، تضم فئة المعلمين والاداريين في قطاع التربية، والتي انشقت عنها نقابة فئوية أخرى في نوفمبر 2000، وهي نقابة عمال التربية.

إن مبادرة نقابة الاتحاد الوطني لعمال التربية لمحاولة اصلاح المنظومة التربوية على أسس جذرية من أجل تطوير المدرسة العمومية، مجانية التعليم وتطوير ادائها عبر دعم منظومة تربوية موحدة.

ونظرا لعدم مشاركة هذه النقابة في الاصلاحات منذ 2000 اجحافا في حقها، فقامت بتقييم أولي لهذه الاصلاحات ولذلك طالبت بما يلي:

1- لقمان بغراوي، المرجع السابق، ص151.

2- عامر شريفي، "الرضا عن العمل وعلاقته ببعض المتغيرات في ضوء المدرسة الحديثة دراسة متمحورة حول البعد النفسي لأساتذة التربية البدنية والرياضية ببعض ولايات الجنوب"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، تخصص الارشاد النفسي والرياضي، جامعة الجزائر3، معهد التربية البدنية والرياضية سيدي عبد الله، 2011-2012، ص70.

3- سامية مامنية، "بنية النظام التربوي الجزائري المعاصر وعلاقته بانحراف التلاميذ دراسة ميدانية بعدة ثانويات بمدينة قالمة"، **مجلة البحوث والدراسات الانسانية**، العدد8، 2014، ص203.

- تخفيف البرامج والمناهج، وتقليص الحجم الساعي، إلى جانب حل مشكلة الاكتظاظ في الأقسام، وكذلك تشخيص واقع المنظومة التربوية الجزائرية والاستفادة من التجارب الاجنبية والتوجهات الدولية والاقليمية في مجال اصلاح المنظومات التربوية.
- تأصيل التعليم والتعلم واعتبارهما شرطا أساسيا للنمو الاقتصادي والاجتماعي.
- اشراك كل الأطراف المعنية بالشأن التربوي في عملية الاصلاح، وتنويع وسائل الاستشارة والآراء، والعمل أن يكون الاصلاح شاملا لكل عناصر المنظومة التربوية.
- وضع خطة تقويم مستمر للإصلاح المقترح بهدف التعديل المنتظم لمساره[1].

ب-النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني:

نظرا للأهمية البالغة لهذه النقابة في الدفاع عن حقوق الأساتذة، والسعي لإيصال متطلباتهم لوزارة التربية والتعليم، فهي ايضا لها نظرة خاصة حول مسار الإصلاح التربوي بحيث تعتبر هذه النقابة أن ما يدرسه التلميذ من برامج هو مشكل السياسيين والمجتمع، وأن الأساتذة يمكنهم أن يتدخلوا فقط في الطرق التقنية لتطبيق المناهج، من بينها الحجم الساعي للتدريس والتكوين (تكوين المكونين)، ولا تستطيع النقابة الضغط على الوزارة لتدريس موضوع دون غيره، فهذه النقابة تهتم بالتطبيق وتكوين الأساتذة على طرق التلقين الجديدة، أما فيما يخص المناهج ومحتواها، فهي مهمة السياسيين.[2]

إن هذه النقابة كانت مطالبها ترتكز أكثر حول مصالح الأساتذة، ليس حول ضرورة مشاركتها في العملية الإصلاحية، لذلك تدخل في اضرابات دائمة لتحقيق أهدافها والوصول لمصالحها منها (القانون الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية

1- أسماء بولجنوح، المرجع السابق، ص ص62-64.

2- محمد لهوازي، "نقابات التربية تشكوا التهميش، وتهادن الوزيرة وتتقاذف التهم بالتحزب"، في موقع الأنترنت: www.chouroukonline.com/ara/mobite/articles/205518.html ، يوم الخميس 2016/01/28 على 9:15سا.

وملف طب العمل والسكنات...) أي تحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية (فهذه هي أهم مطالبها).

ج- موقف جمعية أولياء التلاميذ من الإصلاح التربوي:

نظرا للدور الذي تلعبه جمعية أولياء التلاميذ في الدفاع عن حقوق التلميذ، فمن الضروري إشراكها في عملية إصلاح المنظومة التربوية، والشيء الذي يثير فضولنا هل جمعية أولياء التلاميذ في الجزائر شاركت خلال هذه الاصلاحات وكيف كان موقفها اتجاهها؟

وحسب المادة 25 من القانون التوجيهي للتربية والتكوين (04-08): "يشارك الأولياء بصفتهم اعضاء في الجماعة التربوية، مباشرة في الحياة التربوية، بإقامة علاقات تعاون دائمة مع المعلمين، والمربيين، ورؤساء المؤسسات، وبالمساهمة في تحسين الاستقبال وظروف تمدرس ابنائهم، كما يشاركون بطريقة غير مباشرة عن طريق ممثليهم في مختلف المجالس التي تحكم الحياة المدرسية، المنشأة لهذا الغرض"[1]

ولقد قال رئيس الاتحاد الوطني لجمعيات أولياء التلاميذ "خالد أحمد" إن وزارة التربية خرقت المادة لمذكورة (المادة 25 من قانون 04-08) المؤرخ في جانفي 2008 التي تنص على أن هذه الجمعيات هي اهم شريك في العملية التربوية، وهو ما ترجمه الاقصاء الكبير الذي تعرض له الاتحاد بإبعاده عن المشاورات الخاصة بملف الخدمات الاجتماعية.[2] وهذا دليل على تهميش الجمعية في المسار الإصلاحي، ولقد اشار رئيس الاتحاد الوطن لجمعية اولياء التلاميذ على ضرورة قيام ثورة كبيرة في الإصلاح التربوي، وليس ترقيعات، موضحا انه ينبغي تشكيل لجان بيداغوجية عليا تهتم بالمناهج وإنشاء هيكل أساسي لمتابعة الاصلاح، وهو المجلس الاعلى للتربية، وكذا المرصد الوطني للتربية، كما دعا إلى اعادة

1- القانون رقم 04-08، المرجع السابق، ص 47.

2- أسماء بولجنوح، المرجع السابق، ص 73.

النظر في النصوص والبرامج وإنشاء منظومة خاصة لتكوين الاساتذة ورسكلتهم لسنتين أو ثلاث سنوات بما يتماشى والتطورات المسجلة في قطاع التربية، مع التقليل من الحجم الساعي للمتوسط والثانوي وغير ذلك. [1]

بالرغم من المكانة والمهام الذي اسندها القانون لهذه الجمعية، إلا أن ذلك لم يجسد على أرض الواقع وهذا ما تبين خلال غياب المشاركة الفعالة لها في العملية الاصلاحية بالرغم من اقتراحها لجملة من المتغيرات التي لا بد الأخذ بها لتحقيق هذه العملية، وذلك يعود لسيطرة القوى الرسمية على عملية الاصلاح والتي تتمثل في السلطة التنفيذية والتشريعية التي أعطى لها الدستور صلاحيات كبيرة في رسم السياسة العامة للدولة فالنقابات ومنها جمعية أولياء التلاميذ تخضع للتأثير من قبل القوى الرسمية فتدخل في صراعات مستمرة، وإضرابات متكررة من أجل الحفاظ على مصالحها ويبقى التلميذ لمرهون الوحيد والمتأثر الأول بهذه التغيرات والأحداث السلبية المستمرة.

ولكن بالرغم من دورها المحدود تبقى هذه الجمعية مؤثرة ولو بدرجة معينة على صنع السياسة التربوية وفقا لقانون تخضع له.

رابعا: موقف الاسرة التربوية من الاصلاح:

أ-موقف الاساتذة: لا يمكن ضمان نجاح لخطة إصلاحية في ميدان التربية والتعليم ما لم يساهم الاساتذة في تطبيقها ونظرا للدور الاستراتيجي الذي يلعبه الأستاذ في إثراء الرصيد المعرفي للفرد المتدرس، فلا بد ان يكون له دور أساسي خلال هذه العملية، لذلك سنحاول من خلال هذه النقطة الوقوف على موقف الأساتذة اتجاه الاصلاحات، ومدى مشاركتهم فيها.

1- رشيدة دبوب، "**هذه مقترحاتنا لإصلاح المنظومة الوطنية**"، في موقع الانترنيت sntedz.com/?p=876 : يوم 2016/01/29 على 12:40سا.

إن مسألة الاصلاح في رأي العديد من الاساتذة يرون أن محتواه تغريبي ويستهف ضرب الثوابت الوطنية، وهذا ما أشار إليه اساتذة العلوم الإسلامية الذين تأثروا بإلغاء هذا الاختصاص في الثانويات الجزائرية، وكانت ردة فعله على ذلك القيام بإضرابات واحتجاجات تعبيرا عن رفضهم ونقدهم لهذه الاصلاحات، وأنها كانت لصالح الفئة المفرنسة لا تهدف سوى لطمس الهوية الوطنية والقضاء على الدين الاسلامي الذي هو مرجع ثوابت الامة الجزائرية. ونظرا لهذا الموقف الرافض والذي وقف ضدها بكل شراسة، فهذا دليل على غياب المشاركة الفعلية لجميع الفئات اللازمة في الاصلاح التربوي والدليل يكمن في قول السيد "أحمد بوطالب"، مفتش تربوي في التعليم الإبتدائي: "كنا نود لو أن عملية الاصلاحات كانت مفتوحة لمشاركة المختصين، بإثرائها ومناقشتها من معلمين، واساتذة ومفتشين، حتى تكون لها المصداقية الكاملة، ولا نقع فيما وقعنا فيه الآن، فالعالم من حولنا يتطور بتسارع ملحوظ، ونحن هنا مازلنا نستجدي المسؤولين ان يمنحونا فرصة إضافة رصيدنا من الخبرة وآراءنا في نفع المنظومة التربوية، وهو من حقنا أصلا، ولكن همش الجميع لتمرر الاصلاحات وتمس ادق المواد وأهمها تجريد اللغة العربية من قواعدها وتضاف للرياضيات رموزا لا تبسطها بقدر ما تزيد من تعقيدها".

كما يقول السيد "كمال بدار"، معلم في الطور بمنطقة بجاية: "إن هذه الاصلاحات أوقعتنا في مأزق فأنا أمارس مهنة منذ عشرين سنة قبل الاصلاح، فمن الصعب تغيير فجأة في أسلوب التعليم، والتأقلم في زمن قياسي مع هذه الاصلاحات التي لم تهيئ لها، لأنه من المفروض، ومع بداية التفكير وتطبيق هذه الاصلاحات، تقوم المدارس بانتقاء معلمين ثم تقيم لهم دورات تكوينية وتربصية وتطلعهم على كل المستجدات، وليس كما حدث الآن

لدرجة أن اكثر المعلمين تهربوا من السنة الاولى الابتدائي مخافة ان يساهموا في ضياع التلاميذ" [1] خاصة مع البرنامج المكثف لها وكثرة الكتب الدراسية.

وكل هذه الآراء دليل على عدم مشاركة الاساتذة في الاصلاح التربوي وهذا ما تحدث عليه السيد "قيدير مراد"، مدير في إحدى ابتدائيات ببلدية إيليلتن بتيزي وزو، حيث قال: "لم تشارك هذه الفئة بالنسب المرجوة، خاصة وأن لها بعد وثقل لنجاح العملية الإصلاحية، فهي العنصر الأساسي الذي يضمن احتياجات الاسرة التربوية فقبل استشارة اي خبير أجنبي فلا بد من استشارتنا أولا كوننا خبراء في الميدان" [2]

يتضح خلال دراسة قامت بها الأستاذة "مهدي بلعسلة فتيحة" على عينة من أساتذة التعليم الثانوي أن أغلبية الأساتذة غير راضين عن الاصلاح التربوي الجديد وبنسبة تمثل 88.33%، ومن خلال تصريحات هؤلاء الاساتذة فإن اغلبيتهم يفضلون البرنامج القديم بالرغم من كون البرامج الجديدة ثرية تتناسب مع التقدم العلمي والتكنولوجي إلا انها ذات مستوى صعب سواء بالنسبة للأساتذة أو للتلاميذ، خاصة بمدى مواجهة الاساتذة لصعوبات مع التلاميذ في فهم واستيعابهم للمادة المدرسة، وذلك يرجع إلى غياب وعدم تكوينهم وإعدادهم فيما يخص البرامج الجديدة، هذا ما دفع الاستاذ لبذل جهود وتحضير إضافي للدروس لتوضيح المعلومات وتوصيلها للتلاميذ.

وتوصلت الباحثة في الاخير إلى أن أغلبية الاساتذة يفضلون طريقة التدريس القديمة التي تعتبر الأستاذ محور العملية التعليمية بالرغم من أن الطريقة الجديدة تدفع التلميذ إلى العمل والمثابرة، وتثير فيه روح البحث إلا انها لا تناسب جميع التلاميذ، بل البعض (النجباء) منهم فقط، إضافة إلى أن تطبيقها يتطلب وقتا كبيرا، وهذا ما لا يتناسب مع الحجم

1- سماح خميلي، "**مهزلة الاصلاحات التربوية في الجزائر فخاخ في إصلاح الامخاخ**"، في موقع الانترنيت، www.djelfa.info/ub/showthread.php?=477148 يوم 2016/01/29 على 14:20سا.

2-المقابلة مع مراد قيدير، مدير في المدرسة الابتدائية، تمت المقابلة في مكتب المدير، يوم الأربعاء 2016/01/20 على 12:15 سا.

الساعي المخصص لكل مادة دراسية ولإنهاء البرامج الدراسية، كما يفضل الأساتذة في طريقة تقويمهم الطريقة القديمة لأن الطريقة الجديدة تتطلب عدة تصحيحات منها تصحح الفروض المشاريع والاختبارات، وإعطاء علامة المراقبة المستمرة، وهذا يتطلب منهم تخصيص وقت كبير لهذه الاعمال.

وفيما يخص الجانب الكمي للبرامج الجديدة فهم غير راضين عنه لسبب كثافة المقررات الدراسية من جهة وكثرة النشاطات التطبيقية من جهة أخرى، الشيء الذي يتطلب وقت كبير لتوصيل المعلومات للتلاميذ، أما الجانب النوعي فيعتبرون ان محتوى البرامج الدراسية في إطار الإصلاح الجديد صعب ويتطلب وقتا طويلا لشرحه وتوصيله للتلاميذ كما أنه لا يتناسب مع مستوى أغلبية التلاميذ، وتبقى نسبة قليلة من الاساتذة التي تعتقد أن البرنامج ثري يتناسب والتقدم العلمي والتكنولوجي. [1]

ب- موقف التلاميذ: من أجل معرفة موقف هذه الفئة حول الاصلاحات التربوية اعتمدنا على القيام بمقابلة مع مجموعة من التلاميذ في إحدى ثانويات منطقة إفرحونان بولاية تيزي وزو، ولقد سألنا إحدى الطلبة "نايت بكو أزواو" وآخرون حول رأيهم في الاصلاحات فكانت ردة فعلهم كما يلي:

من المهم أن يتم إعادة النظر في المدرسة الجزائرية، وعصرنتها من أجل تحقيق ما وصلت إليه الأمم اليوم، ولكن لابد من مراعاة متطلبات المجتمع، ويجب أن يكون التغيير وفقا لما تمليه حاجيات الشعب خاصة الأسرة التربوية من بينها الطالب الذي يعتبر المستهلك الأول لهذه الاصلاحات، فعليه تطبق، فلا بد من مراعات قدراته العقلية والنفسية خاصة لأن كثافة البرامج الجديدة والحجم الساعي غير الكافي في مدار السنة لإنهاء البرامج الدراسية يرهق الطالب وتخلق فيه ضغوط نفسية خاصة نحن تلامذة الأقسام النهائية المعتبرين ضحية

1- فتيحة مهدي بلعسلة، "أساتذة التعليم الثانوي ومدى معاناتهم من الضغط النفسي جراء مهنة التعليم ومتطلباتها (دراسة ميدانية)'، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، عدد خاص، ص ص 336-337.

للسلبيات المتراكمة حول قضية الاصلاحات، هذا ما يدفع بنا للجوء إلى دروس الدعم بسبب عدم استوعاب الدروس في المدارس العمومية، لكثرة الضغط علينا سواء بسبب إهمال الأساتذة من جهة، أو ما يأتي اصطداما للظروف التي تفرض ذلك اي الاضرابات، الظروف الطبيعية وغيرها، وتقدم هذه الدروس في أماكن غير لائقة أي لا يوجد فيها لا دفئ، ولا الأدوات اللازمة إلى جانب غلاء تكاليف الدروس خاصة لمن لا تسمح له الظروف المادية بحيث تتراوح الاسعار في المناطق النائية من 800 دج إلى 1000دج مع سعر النقل الذي يصل إلى 150دج، فتخيلوا كم ستكلف مادة واحدة ف ظرف يومين في كل أسبوع، هذا ما أدى بالطلبة التخلي على المقاعد الدراسية لمجرد رسوبه للمرة الأولى في البكالوريا والالتحاق بالتكوين المهني.

إلى جانب الظروف القاسية تأتي مسألة ازدواجية مواضيع الامتحانات التي تزيد من توتر التلميذ وعدم تركيزه على موضوع واحد، بحيث يصيب بالشك حول الموضوع المراد تحليله، أما بالنسبة للأخطاء الواردة في الكتب الدراسية، فهي كثيرة وفي مختلف المستويات سواء الأخطاء المنهجية والمطبعية في آن واحد، خاصة وان هذه الأخطاء لا تخلو منها مواضع الامتحانات النهائية كذلك، هذا ما يثير فينا شكوك حول الإصلاحات ونطرح السؤال علينا أين المفر؟ لأننا أصبحنا فئران التجارب يقاس علينا مدى نجاح نظام معين ومدى فشله وفي حالة ما تحقق هذا الاخير يتم استيراد نظام آخر لتكون الدفعة الموالية ضحية كذلك لنجد انفسنا في جامعة دون مستوى ورصيد معرفي، لنلتحق بالعمل دون المستوى المطلوب فكيف نقول أن الإصلاح التربوي حقق نجاحا وهو في الحقيقة زاد إرهاقا وتعبا علينا وعلى فئة الأساتذة لغياب التكوين اللازم. [1]

1–مقابلة مع أزواو نايت بكو وآخرون، طالب في ثانوية سوق الحد، إيليلتن، تمت المقابلة في الثانوية يوم الأربعاء 2016/01/27 على 12:40سا.

وفي الأخير يمكن القول ان الاصلاحات التربوية واجهت الكثير من الانتقادات من جميع النواحي ومن جميع الشرائح الفاعلة للمجتمع الجزائري من أحزاب، نقابات، أسرة تربوية، وغيرهم والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية إضافة إلى ما تطرقنا إليه مسبقا:

- محاولة فرنسة جميع المواد العلمية وبعضها في المرحلة الثانوية، وإبقاء تدريس هذه المواد في التعليم العالي بالفرنسية لأن ذلك في رايهم هو الذي يضمن نوعية التعليم.
- إدراج تعليم بعض المقررات في معاهد العلوم الاجتماعية باللغة الأجنبية.
- التبكير بتعليم اللغة الفرنسية للناشئة.
- تشجيع خصخصة التعليم في المراحل المختلفة بفتح المجال واسعا امام المدرسة الخاصة التي ستنافس المدرسة العمومية وتؤثر في سيرها لأنها ستكون في مأمن من المراقبة الدقيقة.
- التركيز في المضامين التعلمية على التربية المدنية بدل التربية الدينية، مع التقليل من شان المضمون الديني من المناهج التعليمية والتكوينية .
- نقص الوسائل البيداغوجية التي بفضلها تتحقق العملية التعليمية بصفة فعالة من أجل الوصول إلى الأهداف المرسومة.

قال "رابح خيدوسي": "لا توجد حفلات ولا رحلات ولا أنشطة ولا مجلة، ولا إذاعة خاصة بالطفل في المدرسة، فالمدرسة أضحت تعلمنا السكوت ولا يتلقى الطفل سوى كلمات: (أصمت، اسمع وطبق) وبذلك يستحيل أن يكون التلميذ مبدعا مستقبلا". [1]

فمن خلال هذا القول يتضح أن رغم المقاربة والمناهج الجديدة التي تهدف لتحقيق الكفاءة، وتشجيع نحو الابداع والابتكار إلا ان الواقع لا يعكس ذلك فنمط التدريس بقي كما هو ممركز من طرف فئة معينة، ولا دور للتلميذ سوى الانتباه والاملاء عليه، ولا مجال للإبداع العلمي وإظهار كفاءته ومهارته العلمية.

1- مريم عبود، المرجع السابق، ص 106

المبحث الرابع: مستقبل المنظومة التربوية

نتطرق خلال هذا المبحث لمختلف النقاط التي لابد توفرها واستعانة بها للنهوض بقطاع التعليم في الدولة الجزائرية، كما نشير إلى أهم ما يجب النظر فيه من خلال الخطة الاصلاحية. ففي الحقيقة الاصلاح لابد ان يبدأ بوضع خطة استراتيجية تمس كل ما هو معني في قطاع التربية سواء الجانب المادي او البشري، وليس جانبا فقط أو الجزء منها وإلا سيصبح الاصلاح ليس إصلاحا بمفهومه العام إنما تجديد أو ترقيع لما هو كان.

فالاهتمام بقطاع التعليم لأية دولة يعني النهوض بأمتها وتحقيق التنمية، وتخلف هذا القطاع يعني تخلف الامة بأسرها والرجوع في مختلف مجالاتها بالتالي غياب التنمية الشاملة.

إن أهم ما يجب الوقوف عليه خلال الخطة الاصلاحية يمكن ذكره فيما يلي:

1- حتى ينجح الاصلاح التربوي في الجزائر لابد من رفع التحديات التي يواجهها سواء على المستوى الداخلي او المستوى الخارجي والتي تتمثل في:

- **التحديات الداخلية:** ينبغي ان تترجم في المدرسة التغيرات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حصلت في الجزائر، فذلك بتحسين وجاهة التعليم أمام احتياجات المجتمع الجزائري الحالي، كما يتعين على المدرسة الاطلاع جيد بوظيفتها في التربية والتنشئة الاجتماعية والتأهيل وذلك برفع نوعية النظام التربوي، كما يجب عليها مواصلة تطبيق ديمقراطية التعليم أي جعله في متناول أكبر عدد ممكن من التلاميذ وضمان حدود متساوية في النجاح لكل تلميذ، وذلك بزيادة الانصاف في النظام التربوي[1].

1- يزيد قادة، المرجع السابق، ص106.

- **التحديات الخارجية:** تتمثل في عولمة الاقتصاد مما يترتب من متطلبات تأهيل بمستوى عال أكثر فأكثر في مجتمع الاعلام والاتصال، وفي التطور العلمي والتقني الذي يساعد على بروز شكل جديد للمجتمع، مجتمع المعرفة والتكنولوجيا[1].

2-المعلم المحور الأول في العملة الاصلاحية:

يعتبر المعلم احد المدخلات الاستراتيجية الضامنة للنجاح الدراسي، لذلك لابد من توفره على الصفات التي تؤهله للقيام بدوره التربوي الفاعل، وتشتمل هذه الصفات على الاعداد العلمي والتحكم في مهارات التعلم والتعليم والاتجاهات الايجابية نحو مهنة التعليم وقد أكدت الكثير من الدراسات أن التفاعل الجيد بين المعلم والتلميذ من سمات مرتفعي التحصيل، بينما أظهر منخفضي التحصيل تفاعلا سلبيا مع المعلم، لذلك التفاعل الايجابي يدفع التلميذ نحو التحصيل الجيد، وغرس القيم الايجابية من حب العلم والمعرفة والتطلع إلى مستويات علمية ومهنية مرموقة، ونظرا لأهمية هذا التفاعل يوصي بعض الباحثين بضرورة توافر عدد من القيم الأساسية لدى المعلم منها:

- التعليم وسيلة لتحقيق الذات.
- تقدير التخصص الأكاديمي الذي ينتمي إليه وإتباعه الأسلوب الديمقراطي في إدارة العملية التعليمية.
- التخطيط لأهداف العمل وتنظيم أساليب تنفيذها، والسعي لتحصيل المعرفة باعتبارها وسيلة للنمو المهني، وكذلك الايمان بأهمية العمل الجماعي.
- تقدير قيمة الوقت والصدق والإخلاص في الأداء[2].

3-التكنولوجيا مطلب ملح في الحياة التعليمية:

1- محمد حمري، المرجع السابق، ص47.

2- أحمد زقاوة، "محددات النجاح الدراسي. مقاربة سوسيو-سيكولوجية"، **مجلة الدراسات النفسية والتربوية**، العدد 12، 2014، ص 50.

إن مستقبل التعليم في عالم متغير بلا شك يتأثر كثيرا بتكنولوجية المعلومات وثورة المعلومات، وبنفس القدر سيتأثر بطرق استخدام التكنولوجيا من قبل المدرسين والطلاب أنفسهم لإعداد لتعلم مستديم ومستمر لمواجهة التغير المستمر المتسارع، فنحن نعيش في عالم متغير في جميع مناحي الحياة، وخصوصا من ناحية تكنولوجية المعلومات والاتصالات[1].

يقول "فنيك دومنيك" (Vink Dominique) في هذا الصدد: «العصر الحالي يستلزم من الجيل الجديد القدرة على التكيف مع التكنولوجيا وتجديد المعارف الملائمة، وشرح الطرائق المختلفة لطرح المشكل وفهم الآخر وتفسير التطورات وصياغة الفرضيات الخاصة بالحلول.... كما يتطلب منهم القدرة على أخذ العبرة من التجربة وتسيير المعلومات المكتسبة ويتمكنوا من القدرة على النقد والتنبؤ..»[2].

إن تأثير شبكة الانترنيت على عملية التعلم والتعليم عميقة وكبيرة أيضا، وقد تم استخدام هذه الوسيلة بطرق جديدة ومختلفة مما أتاح للطلاب الحصول على آخر ما توصلت إليه البحوث والاكتشافات العلمية قبل توثيقها في الكتب والمراجع، فالتغيرات بهذا الحجم تتطلب إعادة النظر في عملية التعلم والتعليم جذريا فيما يخص المناهج وطرق التدريس، لكي يضمن لكل طالب تعلم كل المهارات المطلوبة والتي يحتاج اليها في القرن الحادي والعشرين المتحرك الديناميكي، فبالإضافة إلى تعلم المهارات الأساسية المطلوبة كالحساب والقراءة والكتابة على كل طالب أن يتقن المهارات الثلاث الرئيسية الضرورية لتكنولوجية المعلومات وهي: الاتصالات والتعاون والابداع لإيجاد حلول للمشاكل الفنية، إلى

1- سعادة عبد الرحيم خليل، **توجهات معاصرة في التربية والتعليم**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2013، ط1، ص13.

2- زهرة بوكرمة اغلال، المرجع السابق، ص176.

جانب معرفة استخدام الأرقام والبيانات في الحياة العملية، ومهارة التفكير التي يحتاجها كل متعلم طوال حياته[1].

الحلول المقترحة لبناء المدرسة المستقبلية:

بالإضافة إلى التحديات الداخلية والخارجية التي لابد من إعادة النظر فيها، إلى جانب الدور الأساسي الذي يلعبه المعلم في حياة الفرد المتمدرس، وضرورة توفير وتبني تكنولوجية المعلومات لإثراء المكونات المعرفية لدى الطالب، فلابد كذلك للمنظومة التربوية الوقوف على عدة نقاط، وتوفيرها من أجل تحقيق مستقبل علمي يحقق تفاعل في مختلف مجالات الحياة، لأن أي خلل منها يعود إلى خلل المنظومة التربوية كونها المعدة الأساسية لأجيال المستقبل التي تحقق تنمية هذه المجالات في إطار علمي معرفي.

وأبرز هذه النقاط تتجلى في:

- إعادة النظر في التسيير والتنظيم في قطاع التربية والتعليم، حيث لا يجب أن يقتصر الاصلاح على الطرائق الدراسية والمناهج فقط، إنما يجب الاهتمام بالتسيير كنقطة اصلاح ضرورية للمنظومة التربوية.
- ربط المؤسسات التربوية بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي والبيئي.
- إدخال أنماط تسيير جديدة كفيلة لتحقيق النتائج المنشودة، ومن هذه الأنماط: التسيير بالمشاريع الذي يعتبر اولوية من الأولويات ثم تجريب أنماط أخرى مثل الإدارة بالأهداف، وإدارة الجودة الشاملة، وهي أحدث النظريات في ميدان الإدارة، كما أن ادخال الحاسب الآلي أضحى من البديهيات لرفع مستوى التسيير وتحسين الأداء الاداري وبالتالي التربوي[2].

1- سعادة عبد الرحيم خليل، المرجع السابق، ص15.

2- رفيقة حروش، "تنظيم وتسيير المؤسسات التربوية الجزائرية"، المرجع السابق، ص ص 167-168.

- خلق جو ومناخ تنافسي وتعاوني داخل المدارس يسعى فيه الجميع إلى تحسين مستواهم، وقدراتهم ومهاراتهم، كما يشجع على الابداع، والابتكار، مما يمكن أن يكون له مردود ايجابي على تحسين العملية التعليمية.
- ضرورة توفير شروط لازمة لدى القيادات المدرسية المبدعة القادرة على التخطيط الاستراتيجي حيث يجب أن تتمتع بالقدرات منها:
  - أن يكون متمكن من مهارات الحاسوب، وتكون لديه القدرة على تحمل المخاطر وقبول تحديات التجديد، وان يكون قادر على وضع وتحديد الرؤية الاستراتيجية وتوجيه المجتمع المدرسي نحو تحقيقها، وأن يستطيع تهيئة بيئة ابداعية محفزة على التغيير والتطوير الذاتي، وغيرها من القدرات الأخرى[1].
- محاربة الامية: تعد الامية اكبر خطر يواجه دول العالم الثالث، فالدول العربية تعتبر واحدة من أكثر أقاليم العالم تنتشر فيها الأمية، وباستقراء الواقع فإن مخزون الأمية نجده في خمس دول عربية فقط: مصر، السودان، والجزائر، المغرب، اليمن، وذلك لان برامج محو الامية لا تزال تقليدية في طبيعتها، إذ لابد من تخطيط تعليم الكبار ومحو الامية تخطيطا علميا سليما يواكب التطورات العالمية في عصر أصبحت فيه الأمية لا تقاس بالقرائية بل بمدى اجادة المتعلمين للتكنولوجيا وأساليبها ولابد من بدائل للوسائل الحالية المستخدمة في التدريس، وكذلك من وضع استراتيجية قومية شاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار على المستوى العربي وتحديد البرامج والهياكل والآليات للتنفيذ[2].

1- مصطفى عزة جلال، المرجع السابق، ص ص122-123.

2- مصطفى عزة جلال، المرجع السابق، ص206.

ومن خلال هذه النقطة تعتبر المنظومة التربوية المعنية الأولى بمكافحة الأمية من خلال تعميم التعليم الأساسي ومجانيته على جميع افراد المجتمع دون تمييز، وهي احد أهداف الألفية المراد ادراكها مع حلول عام 2015 لمواجهة التقدم البطيء.[1]

- الانفاق على التعليم يلعب دورا كبيرا في تطور الطلبة وزيادة استيعابهم وذلك بتوفير الامكانيات والتسهيلات التي من شأنها أن تسارع في عملية الفهم لديهم، ومن الجدير ذكره، أن نجاح أي خطة تعليمية يعتمد بالأساس على التقدير السليم للاحتياجات المالية لقطاع التعليم وكيفية توزيع هذه الاحتياجات بالشكل الأمثل بين فروع التعليم المختلفة، والتقدير السليم للاحتياجات المالية يمكن بالتالي ربط الخطط التعليمية بخطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

إذن، فتزايد الاهتمام بالإنفاق العام على التعليم له دور فعال في عملية تطوير النظام التربوي، حيث كلما ازداد الانفاق العام على التعليم، كلما تحسنت نوعيته بشرط ان يكون هذا الانفاق في مجالات تؤدي فعلا إلى تحسين أداء التعليم، مثل مستوى الأبنية المدرسية وتكنولوجيا التعليم وحفز المدرسين، وتقديم المزيد من الخدمات للطلبة[2].

1- عصام الدين برير آدم عوض الله، **جودة التعليم وأهداف الألفية الثالثة للتنمية**، الامارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، د.س.ن، ط1، ص 205.

2- كامل رشيد علي التل، "أثر التعليم على النمو الاقتصادي حالة الأردن"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم الاقتصاد، 1991، ص13.

جدول 10: يمثل تطور الاعتمادات المالية للتربية الوطنية (2003-2016)

السنوات	ميزانية التسيير	ميزانية التجهيز
2003	171.105.928	31.463.000
2004	186.620.872	38.114.871
2005	214.402.120	38.700.000
2006	222.036.472	141.050.360
2007	235.888.168	66.935.680
2008	280.543.953	69.462.000
2009	374.276.936	90.677.000
2010	390.566.167	147.000.000
2011	581.612.000	171.797.500
2012	544.383.508.000	
2013	628.664.041.000	
2014	698.810.413.000	
2015	746.643.907.000	
2016	764.052.396.000	

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على قوانين مالية

يلاحظ من خلال الجدول تطور الميزانية التسيير والتجهيز لقطاع التربية الوطنية وتغلب ميزانية التسيير من حيث التطور ميزانية التجهيز، والتي تشكل في مجملها أجور لموظفي التربية الوطنية، ويمثل التطور الاكبر لها خلال السنوات التالية 2009-2010-2011 نظرا لزيادة الاجور لهذه الفئة من الموظفين، كما ان تزايد عدد التلاميذ ألزم زيادة هذه الاعتمادات، اما بالنسبة لميزانية التجهيز فالتطور ملحوظا خلال السنتين 2010 و2011 وذلك بغية الرفع من عدد الهياكل القاعدية والتجهيزات الضرورية.

ويعود أساسا ارتفاع الاعتمادات المالية للتربية الوطنية منذ 2003 إلى 2011 إلى انتعاش أسعار البترول التي بلغت 120 دولار للبرميل، والاعتمادات الضخمة في ميزانية الدولة بالقطاع بحكم الإصلاح، إلى جانب تزايد حجم التوظيف في قطاع التربية.

- ضرورة تركيز برنامج الاصلاح التربوي على ثلاثة مرتكزات اساسية وهي: اصلاح المنظومة التربوية، اصلاح التلميذ، ثم اصلاح الأستاذ، دون الاعتماد على برامج غربية دخيلة، فالبرامج يجب أن تتبع من الواقع الجزائري، بأيدي علماء وباحثين جزائريين، أما اصلاح التلميذ فهو قاسم مشترك بين الاسرة والمدرسة، فهذه الاخيرة لابد ان تلعب دور تربوي قبل الدور التعليمي، اما اصلاح الأستاذ فلابد ان يركز على مجموعة من النقاط: تكوينه في علم النفس التربوي، ان يكون هناك اجر محفز ليقدم مردودا جيدا، غير ان العديد منهم بالرغم من تكوينه وأجره العالي لا يساهم في العملية التربوية إلا مجرد تسجيل الحضور والانصراف[1].

ومن الافتراضات المرتبطة بتحقيق الرؤية المستقبلية كذلك نجد:

- التوجه نحو تحقيق الاستقلال الذاتي للمؤسسات التعليمية.
- استقرار النظم التعليمية وقدرتها على اصلاح ذاتها.
- الرغبة الحقيقية في التكيف مع الظروف المحلية والإقليمية والدولية.
- بناء الشراكات الفاعلة في اقرار الأولويات والبرامج والخيارات.
- تحسين أساليب اتخاذ القرارات، وتقوية الشعور بالمسؤولية عند الأفراد.
- تقييم النظر التربوية وفق معايير اقتصادية، اجتماعية وإنسانية.
- التعريف بالمبادرات الناجحة، وإدراك الرأي العام لوضع النظر التربوية.
- تحديث التشريعات التربوية مواكبة المستجدات.
- التنسيق والتكامل بين الخطط والمشاريع كافة تحقيقا للرؤية التربوية.
- وجود تنظيم اداري فاعل قادر على ترجمة الهداف التربوية بفاعلية[2].
- قياس نتائج الاصلاح وإجراء التعديلات اللازمة إذا استوجبت الضرورة لذلك.

1- فريد ابرداشن، المرجع السابق، ص293.

2- معن محمود عياصرة، المرجع السابق، ص 136.

خلاصة الفصل:

إن الاصلاحات التي بادرت بها الجزائر خلال فترة 2003–2015 واجهت جملة من المعوقات التي عرقلت عملها المنشود، ولكن ذلك لم يمنعها لتحقيق سلسلة من الايجابيات التي أثرت رصيدها المعرفي، كإعطاء الاهمية للغات الأجنبية، وإعادة النظر في اللغة الأمازيغية وبعدها الثقافي وجعلها لغة رسمية تدرس في العديد من أقطار الوطن. ولقد صاحبت هذه التحسنات جملة من السلبيات التي ظلت تلحق بالمدرسة الجزائرية والتي تعود أساسا لغياب خطة اصلاحية جيدة تمس مختلف الجوانب اللازمة، إلى جانب قلة المدارس لاستقبال الكم الهائل لعدد التلاميذ الملتحقون بالمقاعد الدراسية، ضف إلى ذلك ضعف تكوين المعلمين في ظل المقاربة الجديدة، وكل هذا يعود إلى سوء التسيير الجيد للإصلاحات إلى جانب غياب المشاركة الفعلية للفئات اللازمة فيها، لذلك تطرقنا في ختامي هذا الفصل لإعطاء جملة من الاقتراحات التي لابد توفرها لتحقيق مدرسة متطورة ومستجيبة لمتطلبات المجتمع وفقا لمستجدات العصر الحالي.

خاتمة

تكتسي المنظومة التربية أهمية بالغة في السياسات العامة للدولة، بحيث انها تسعى إلى إعداد الفرد وتكوينه النفسي والاجتماعي في إطار ما يسمى بالتنشئة الاجتماعية، في ظل نظام عالمي تسوده تغيرات علمية، وتكنولوجية متنوعة، ومن أجل تحقيق ذلك لم تغفل الحكومات على إعادة النظر في منظومتها التربوية، وإلحاق تغيرات عليها لتحقيق عملية التنمية (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) لتتماشى مع المتطلبات المستقبلية.

وتعتبر عملية إصلاح المنظومة التربوي عملية استراتيجية بعيدة المدى من حيث أهدافها، تحاول من خلالها سد الثغرات التي تعاني منها المدرسة من قبل، مع مراعاة متطلباتها وشروطها للوصول إلى النتائج التي تهدف إليها هذه العملية الاصلاحية.

ولقد أولت الجزائر اهتماما بالغا للتعليم منذ الاستقلال، خاصة وأنها خارجة عن المستعمر بما يفوق 90% من الأمية لذلك كان التحدي كبيرا للقضاء عليها وبناء مدرسة جزائرية القيم والثقافة، وتطهيرها من الموروث الاستعماري وهذا ما حققته خلال سنواتها الأولى من الاستقلال من خلال تعميم تدريس اللغة العربية، وتكوين إطارات، إلى جانب إعادة النظر في المناهج والبرامج التعليمية، لغاية صدور أول قانون ينظم التربية والتعليم في الجزائر (الأمر رقم 76-35) الذي تضمن إنشاء المدرسة الأساسية بتوجهاتها القائمة على القيم العربية الإسلامية، والمبادئ الاشتراكية، في ظل نظام الحزب الواحد والاقتصاد الموجه الذي يفرض سيطرة الدولة على شؤون التربية والتعليم.

ونظرا للنقائص التي تعاني منها المدرسة الأساسية، إلى جانب الظروف الداخلية وما عاشته الدولة من تحولات اقتصادية، المتمثلة في الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وسياسة الانتقال من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، الاجتماعية والأمنية التي تكمن في تحسين الوضع الاجتماعي والخروج من الأزمة الأمنية، إلى جانب حتمية الظروف الخارجية المتمثلة في عولمة الاقتصاد التي خلقت نوع من التنافس،

خاصة على الصعيد المعرفي والتطور السريع للوسائل الحديثة، أضحى لزاما على الدولة تبني سياسة إصلاحية على منظومتها التربوية لمواكبة هذه التطورات الحاصلة، وشرعت بذلك في بداية الالفية، وتم تطبيقها بصدور الامر الرئاسي 03-09 المعدل والمتمم للأمر السابق.

إن الإصلاحات المطبقة على المنظومة التربوية ركزت على المناهج والبرامج التربوية دون إعطاء الاهتمام اللازم للجانب التسييري والتنظيمي في قطاع التربية والتعليم، وهذا تبين خلال العراقيل التي واجهتها (الاصلاحات). بسبب سوء التسيير والتنظيم وغياب المهارات التي يجب أن يتسم بها صناع الاصلاحات التربوية، لذلك بات من الضروري إشراك مختلف الفئات المعنية في المجتمع، وتظافر الجهود لتحقيق القيادة الصالحة التي تسعى بدورها لتحقيق التسيير الجيد.

وبعد تقييمنا للإصلاحات المطبقة تبين كذلك غياب المشاركة الفعلية للفئات اللازمة إلى جانب تحقيق النمو الكمي في النتائج دون تحقيق النمو الكيفي، هذا ما يظهر خلال نتائج الامتحانات النهائية في جميع المستويات، كما يتضح أيضا من خلال متخرجين في الجامعات دون المستوى المطلوب، هذا ما يبين غياب دلالة ملموسة على درجة كفاءة المتمدرسين بعد تطبيق الاصلاحات.

وفي الاخير لا يمكن إنكار الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بقطاع التعليم وترقية منظومتها التربوية وجعلها مسايرة لتطور وتقدم العصر، ولكنها ركزت على جانب واهملت جوانب أخرى.

وهذا ما دفعنا لوضع الاقتراحات التالية:

- ضرورة تكوين الأساتذة لتحسين كفاءة المدرسة الجزائرية.
- العملية الاصلاحية عملية جذرية وشاملة تستوجب تدعيم نقاط القوة، وإعادة تصحيح نقاط الضعف في المنظومة التربوية.

- لابد على الاصلاح التربوي الأخذ بأبعاد الأطر القانونية تنفيذا وتطبيقا على مستوى الهياكل والمكونات الأخرى لعملية التعليم.
- ضرورة إعادة تشخيص الاصلاحات من مرحلة إلى أخرى وإعادة النظر في الثغرات الموجود استجابة للتغيرات الحاصلة.
- عصرنة المنظومة التربوية من حيث التسيير الاداري والتربوي بإدخال وسائل التسيير الحديثة وترشيد استخدام الموارد البشرية ورفع مستوى مركزيات التسيير.
- تبني اصلاحات تتماشى مع نظمها التعليمية وظروفها وأولوياتها.
- السعي نحو تحقيق التغيير النوعي (الجودة)، لمواكبة التغير والتطور المتسارع للمعلومات.
- تحقيق التفاعل الايجابي مع الدول الأخرى والتفتح على ثقافتهم، مع البقاء والمحافظة على الاصالة والهوية الوطنية.
- تفعيل دور الفئات اللازمة وإشراكها في العملية الاصلاحية (النقابات، الأحزاب، الإعلام، الأسرة التربوية) لتحقيق الاهداف الاصلاحية والاتفاق على ما ينبغي تحسينه.
- خلق التفاعل بيمن المؤسسة التربوية ومحيطها الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي.
- توفير المقومات اللازمة لنجاح العملية الاصلاحية (القيادة الصالحة، التخطيط الجيد، مع توفير المصادر المادية المختلفة، هيئات التدريس، التأطير التربوي الذي يطبق التغيير) وذلك من أجل نقل النظام التربوي من وضعه الراهن.
- حسن التسيير والتنظيم، فهو لب العملية الاصلاحية، والذي يتحقق بتوفير القيادة الصالحة، التي تحقق الرقابة لتطبيق الخطة الاصلاحية كما ينبغي.
- ترقية اللغات الأجنبية والاهتمام بها، من أجل التفتح حول العالم ولتفعيل قدرات الطالب وتحسين مستواه، وتمكنه من استعمال اللغات وإتقانها.

وفي الأخير يمكن القول أن على الدولة الجزائرية أن تتبنى إصلاحات تربوية نابعة من متطلبات شعبها تعبيرا عن نضج سياستها، مساهمة في تحقيق الأبعاد الوطنية، ومسايرة لتقدم العصر، ومحافظة على أصالتها وتاريخها، وحضارة شعبها.

الملاحق

إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية وتعين أعضائها

مرسوم رئاسي رقم 101.2000 مؤرخ في 5 صفر عام 1421 الموافق 09 مايو سنة 2000 يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

إن رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور، لا سيما المواد 53 و 65 و77 و 125 (الفقرة الأولى) منه.

يرسم ما يأتي

المادة الأولى : تحدث تحت السلطة السامية لرئيس الجمهورية لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية، تدعى في صلب النص اللجنة.

يحدد مقر اللجنة في مدينة الجزائر. ويمكن أن تجتمع بمبادرة من رئيسها في أي مكان أخر من التراب الوطني.

الفصل الأول : المهام والصلاحيات

المادة 02 : تكلف اللجنة على أساس مقاييس علمية وبيداغوجية بإجراء تقييم للمنظومة التربوية القائمة قصد إعداد تشخيص مؤهل وموضوعي ومفصل لجميع العناصر المكونة لمنظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي، ودراسة إصلاح كلي وشامل للمنظومة التربوية على ضوء هذا التقييم.

المادة 03 : تكلف اللجنة في هذا الإطار باقتراح مشروع يحدد العناصر المكونة لسياسة تربوية جديدة تشمل على الخصوص اقتراح مخطط رئيسي يتضمن المبادئ العامة والأهداف والاستراتيجيات والآجال المتعلقة بالتنفيذ التدرجي للسياسة التربوية الجديدة من جهة، وتنظيم المنظومات الفرعية ومحاورها وكذا تقييم الوسائل البشرية والمالية والمادية الواجب توفيرها من جهة أخرى.

المادة 04 : تقدم اللجنة في أجل تسعة 9 أشهر من تاريخ تنصيبها نتائج أشغالها في شكل تقرير عام يستخدم كأساس لإصلاح المنظومة التربوية في مجملها ولإعداد ترتيب قانوني جديد يحكم منظومة التربية و التكوين.

المادة 05 : تدرس اللجنة و تقترح في إطار المسعى العام لمهمتها، وعلى أساس التشخيص الذي تعده، ضمن تقرير مفصل، التدابير التي تراها ضرورية وعاجله لتطبيقها في ميادين ذات أولوية مباشرة مع الدخول المدرسي الذي يلي تاريخ تنصيبها.

المادة 06 : تؤهل اللجنة في إطار إنجاز مهمتها للقيام بما يأتي :

. تطلب من الإدارات و الهيئات العمومية إبلاغها بجميع الوثائق والدراسات والمعلومات الإحصائية أو غيرها، المتعلقة بالمنظومة التربوية التي من شأنها أن تكمل استعلامها،

. تستلم جميع الدراسات ذات الصلة بمهامها،

. تستمع إلى كل شخص يكتسي الاستماع إليه فائدة في سير أشغالها،

. تستعين بخبراء و مستشارين جزائريين أو أجانب أو تابعين لمنظمات دولية لمساعدتها في أشغالها.

الفصل الثاني : التشكيلية والتنظيم

المادة 07 : يعين رئيس الجمهورية أعضاء اللجنة لاعتبار شخصي بحكم كفاءتهم وتجربتهم والعناية التي يولونها لمنظومة التربية و التكوين.

المادة 08 : تتولى رئاسة اللجنة شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية ويساعد رئيس اللجنة أربعة (04) نواب رئيس يعينون حسب الشروط نفسها.

المادة 09 : يتولى رئيس اللجنة تنشيط أشغال اللجنة وفروعها وتنسيقها، ويمارس سلطته على جميع مستخدمي الدعم الموضوعين تحت تصرف اللجنة، ويرخص اللجوء إلى الخبرة والاستشارة ويصدق على إنجاز الأشغال المتصلة بها.

رئيس اللجنة يمثلها لدى السلطات المختصة.

يساعد نواب الرئيس رئيس اللجنة في ممارسة وظائفه.

الفصل الثالث : العمل

المادة 10 : تجتمع اللجنة في دورة عادية مرة واحدة في الشهر على الأقل. ويمكن أن تجتمع في دورة غير عادية بمبادرة من رئيسها.

ويحدد الرئيس جدول أعمال الاجتماعات.

المادة 11 : تعد اللجنة أثناء جلستها العامة الأولى نظامها الداخلي الذي يجب أن يحدد قواعد عملها، وسير أشغالها وكذا قواعد عمل اللجان الفرعية ومجموعات العمل وسير أشغال كل منها، وتصادق عليه.

المادة 12 : يمكن أن تنشئ اللجنة ضمنها لجانا فرعية و/ أو مجموعات عمل تحدد لها مخطط أعباء وكذا أجلا لإنجاز الأشغال المسندة إليها.

المادة 13 : تزود اللجنة بأمانة دائمة تتوفر لديها الوسائل البشرية والمادية الضرورية لعملها.

المادة 14 : تفرد الاعتمادات اللازمة لعمل اللجنة، لا سيما منها تلك المتعلقة بالإيواء والإطعام والنقل وتقيد في جدول ميزانية مصالح رئاسة الجمهورية التي تتولى تسييرها لحساب اللجنة.

توضح أحكام هذا المادة بقرار مشترك بين الأمين العام لرئاسة الجمهورية الجزائرية ووزير المالية.

المادة 15 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجزائر في 09 مايو 2000

رئيس الجمهورية

عبد العزيز بوتفليقة

. عبد القادر بن محمد
. خالد بن ميلود
. أحمد عبد المونين بن موهوب
. محفوظ بنون
. عبد الحق بنونيش
. رشيد بوجدرة
. زهراء غنية بوجملين
. عمار بوحوش
. الحاج بوخاتم
. كمال بوختالة
. نوار بوروبة
. يحي بوروينة
. عبد الكريم بوزيد
. محمد بوزيان
. محمد الأمين بوسومة
. عيسى بوسام
. عبد الرحمان بوشان
. لوزيزة بوشناقي
. عبد العزيز بوضياف بن بالقسام
. عبد العزيز بوضياف بن ابراهيم
. شيخ بوعمران
. سيدي محمد بوعياد دباغ
. محمد بومحراث
. مخلوف بومزوراح
. عبد المجيد بولقمح
. العربي بومعزة
. ليلى بومغار
. عيسى تونسي
. جويدة جاري
. أحمد جاعوت
. نور الدين جدي
. نور الدين جدي
. محمد جهدو
. أمزيان جنكل
. جمال حاج يوسف
. سعيد حبية
. أسية حربي
. محند أورمضان حميدوش

. عمار حمينة
. رايح خدوسي
. عبد القادر خلادي
. براهم خلاف
. فريدة خمار
. محمد أرزقي خندق
. عبد الرحمان دحة
. بوعلام دردر
. رقية درياد
. عبد القادر دريدر
. جوزات دليج
. عبد الله دنقاوش
. عبد الرزاق دوراري
. أكلي رحموني
. عبد الله ركيبي
. حسن رمعون
. نورية رمعون
. محمد زايش
. الطاهر زرهوني
. نذير زريبي
. نصيرة زلال
. محمد الطبيب سعداني
. سعدية سعدون
. حمودة سعيدي
. عاشور سغواني
. عمر سكندر
. منور سوفي
. يسمينة شراد
. حسين شرحبيل
. حبيب شنيني
. شمس الدين شيتور
. علي شيخي
. نور الدين صالح
. خليفة صحراوي
. علي صديقي
. منير صيافة
. بوعلام طاطاح
. مراد طالب

15

. خولاء طالب إبراهيمي
. محند العربي طيب
. سليمة طيبي العربي
. نور الدين طوالبي
. عبد الرحمان طواهرية
. يمينة عابد
. عبد الرزاق عادل
. مولود عاشور
. ليلى عباس
. إبراهيم عباسي
. عز الدين عبد النور
. عبد الرحمان عبد الوهاب
. رشيد عثماني
. موسى عرادة
. زبير عروس
. بلقاسم عزوط
. جيلالي عطاطفة
. دحو علاب
. بلقاسم علوي
. العربي عليوة
. زينب عميمور
. عثمان عوار
. محمد غالم
. منصف غيتة
. محمد ياسين فرفارة
. جمال فروخي
. صفية قارة تركي
. فتيحة قازي

. عاشورة قاهرية لعيدودي
. وهيبة قداش
. مليكة قريفو
. فريدة كركب
. عبد القادر كويبي
. حسن لاغا
. بغداد لخضر
. نورية لرجان
. جمال لعبيدي
. محي الدين كمال مالطي
. علي مانة
. لخضر ماوقال
. مسعودة مرابط
. فايدة مدني
. الحواس مسعودي
. عبد الحفيظ مقران
. صالح مكاسي
. حسن مهديوي
. طاهر ميلة
. مصطفى هداب
. خديجة هني
. عبد القادر هني
. فريدة هلال
. يمينة هلال
. إلياس ويبراهيم
. محمد يحياتن

16

مرسوم رئاسي رقم 102.2000 مؤرخ في 5 صفر عام 1421 الموافق 09 مايو 2000 يتضمن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

إن رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور، لا سيما المواد 53 و65 و77 و125 (الفقرة الأولى) منه.

وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 101.2000 المؤرخ في 5 صفر عام 1421 الموافق 09 مايو 2003 والمتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

يرسم ما يأتي

المادة الأولى : تبين تشكيلة اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية المحدثة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 101.2000 المؤرخ في 5 صفر عام 1421 الموافق 09 مايو سنة 2000 والمذكور أعلاه، في الملحق بهذا المرسوم.

المادة 02 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية.

الجزائر في 09 مايو 2000
رئيس الجمهورية
عبد العزيز بوتفليقة

الملحق : قائمة أعضاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية

الرئيس : عبد الرحمان حاج صالح

نواب الرئيس :
. بن علي بن زاغو
. خليدة مسعودي
. الطاهر حجار
. إبراهيم حروبية

الأعضاء :

الاسم واللقب
. بشير إبرير
. الوليد العقون
. محمد العمراني
. فاطمة الزهراء الكبير
. محمد أمير
. رشيد أوسعيد
. عبد العزيز براح
. منير خالد براح
. علي عبد الحميد برشيش
. مراد بركات
. عبد الكريم بكري
. عمر برناوي
. إبراهيم بن حسين
. محمد بن حليلية
. نور الدين بن جاب الله
. أحمد بن ديب
. محمد بقادة
. علي بلعبيد
. شريف بن ناجي
. عبد المجيد بن ياوو
. بن يحي بودالي
. فريد بن رمضان
. نور الدين بن رمضان

قائمة المراجع

I/ المراجع باللغة العربية:

أولا/ المعاجم:

1. شنان، فريدة وهجرسي، مصطفى، **المعجم التربوي**، الجزائر، 2009.

ثانيا/ الكتب:

1. برير، آدم عوض الله عصام الدين ، **جودة التعليم وأهداف الألفية الثالثة للتنمية**، الامارات العربية المتحدة،: دار الكتاب الجامعي، د.س.ن، ط1.
2. بن عايض، سالم الثبتي عبد الله، **علم اجتماع التربية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ط1.
3. بني هاني، مصطفى ، **السياسات التربوية والنظام السياسي**، د.م.ن: دار جديدي للنشر والتوزيع، 2007، ط1.
4. بوفلجة، غياث ، **التربية والتكوين بالجزائر**، د.م.ن: دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2002، ط1.
5. بوفلحة، غياث، **التربية والتعليم بالجزائر**، د م ن: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2006، ط2.
6. جندلي، عبد الناصر، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ط2.
7. خليل سعادة، عبد الرحيم، **توجهات معاصرة في التربية والتعليم**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2013، ط1.
8. دبلة، عبد العالي، **الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، د.م.ن: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ط1.

9. رشوان، حسين عبد الحميد احمد، **علم الاجتماع بين ابن خلدون وأوجست كونت،** الإسكندرية: أبو الخير للطباعة والتجليد، 2009، د.ط.

10. شلبي، محمد، **المنهجية في التحليلي السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات،** الجزائر: د د ن، 1997، ط1.

11. شملا، جورج وحربلي، عبد السميع، **الوعي التربوي ومستقبل بلاد العربية،** د.م.ن: دار العالم للملايين، 1995، ط1.

12. عزة ، جلال مصطفى، **التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم،** القاهرة: دار النشر للجامعات، 2009، ط1.

13. عياصرة، معن محمود، **نظم وسياسات التعليم،** الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع 2011، ط1.

14. مرسي، محمد منير ، **الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث،** د م ن: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، طبعة مزيدة ومنقحة، 1999.

15. مشعان، ربيع هادي، **الاتجاهات المعاصرة في التربية والتعليم،** الأردن: د د ن، 2008، ط1.

ثالثا/ المجلات:

1. ألمان، اسماعيل، "اصلاح المنظومة التربوية"، **مجلة المربي،** العدد1، 2004.

2. أودير، رزاق،" لماذا إعادة هيكلة التعليم الثانوي؟" **مجلة المربي،** العدد4، 2005.

3. بلحسين رحوي، آسيا، "وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي"، **مجلة دراسات نفسية وتربوية،** العدد7، 2011.

4. بن زاف، جميلة، "تأهيل المعلم في ضوء الإصلاحات التربوية الجديدة في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،** العدد 13، 2013.

5. بوكرمة اغلال، زهرة ، "الاصلاح التربوي في الجزائر"، **مجلة الباحث**، العدد4، 2006.

6. حجاج، قاسم، التنشئة السياسية في ظل العولمة بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج، **مجلة الباحث**، عدد 02، 2003.

7. زقاوة، أحمد، "محددات النجاح الدراسي. مقاربة سوسيو–سيكولوجية"، **مجلة الدراسات النفسية والتربوية**، العدد 12، 2014.

8. سموك، علي، "المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة، مقاربة سوسيولوجية"، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد7، 2005.

9. عواريب، لخضر والساسي الشايب، محمد، تطور الاصلاحات التربوية في المدرسة الجزائرية ومعاناة المدرسين، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، عدد خاص، الملتقى الدولي حول المعاناة في العمل.

10. لشهب، احمد، "تقويم سياسة اصلاح المنظومة التربوية"، **مجلة دراسات النفسية والتربوية**، العدد12، 2015.

11. لشهب، احمد، "صنع السياسة التربوية في الجزائر"، **مجلة المفكر**، العدد11، د. س. ن.

12. مامنية، سامية، بنية النظام التربوي الجزائري المعاصر وعلاقته بانحراف التلاميذ دراسة ميدانية بعدة ثانويات بمدينة قالمة، **مجلة البحوث والدراسات الانسانية**، العدد8، 2014.

13. مهدي بلعسلة، فتيحة، "أساتذة التعليم الثانوي ومدى معاناتهم من الضغط النفسي جراء مهنة التعليم ومتطلباتها (دراسة ميدانية)'، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، عدد خاص.

14. يونس قروش، عبد القادر، دور وسائل الإعلام في العملية التعليمية"، **مجلة المعلم**، العدد21، 2006.

رابعا/ التشريع:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الامر الرئاسي رقم 03-09 المؤرخ في 13 أوت 2003، المتعلق بتنظيم التربية والتكوين، الجريدة الرسمية، العدد 48، 2003.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي، رقم 91-81، المتعلق ببناء المساجد وتسييرها وتحديد وظيفتها، الجريدة الرسمية، العدد رقم 16، 1991.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2002، المتعلق بالقانون التوجيهي للتربية الوطنية، عدد خاص، 2008.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 76-35 مؤرخ في 1976/04/16، يتعلق بتنظيم التربية والتكوين، الجريدة الرسمية، العدد 33، السنة 13.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 18.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 66.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، منشور رقم89 4 المتعلق بتحضير الدخول المدرسي 2003-2004، المؤرخ في 03 ماي 2003.

خامسا/ الدراسات غير منشورة:

1. ابرداشن، فريد ، "الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تنظيم سياسي واداري، جامعة

الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري، 2014.

2. إسماعيل حسن ياسين، نسرين، "التنشئة الاجتماعية في سورتي النور والأحزاب" مذكرة لنيل شاهدة الماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة–، عمادة الدراسات العليا، كلية أصول الدين، قسم التفسير وعلوم القرآن، 2009

3. أعراب، تيرزي وجنادي، جميلة، "مؤسسات التنشئة الاجتماعية وعلاقتها باكتساب التربية الجنسية لدى المراهق المتمدرس"، مذكرة مكملة لنيل شهادة اللسانس، علم النفس، جامعة مولود معمري– تيزي وزو–، كلية العلوم الإنسانية، قسم علم النفس، 2012–2013.

4. أوطيب، عقيلة، "التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في التعليم دراسة وصفية تحليلية للتعليم عبر الانترنت"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم علوم الاعلام والاتصال، 2006–2007.

5. بريمة، علي، "واقع التعليم المدرسي والتنمية الاقليمية بولاية قالمة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الآداب والعلوم الانسانية الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2009–2010.

6. بشير، حورية، "المكتوب في المدرسة الأساسية الجزائرية تحليل انشاءات تلاميذ الطور الثاني دراسة وصفية تحليلية طولية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، 2001–2002.

7. بلحاج، سليم، "السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية

وادارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

8. بلحاج، فروجة، "التوافق النفسي الاجتماعي وعلاقته بالدافعية للتعليم لدى المراهق المتمدرس في التعليم الثانوي"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم النفس وعلوم التربية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، 2011.

9. بن دحمان، سارة، "واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي فيما بين (1962-1978)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، 2013-2014.

10. بن يربح، نذير، "التربية والتعليم التحضيري وعلاقتها بالمدرسة الأساسية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد علوم النفس والتربية، 1987-1988.

11. بورغداد، ميادة، "معوقات فاعلية الاشراف التربوي على التعليم الابتدائي في الجزائر ضمن الاتجاهات الاشرافية المعاصرة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التربية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، 2010-2011.

12. بوطيبة، فيصل، "العائد من التعليم في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، قسم التسيير والعلوم التجارية، 2009-2010.

13. بولجنوح، أسما، "دور النقابات في صنع سياسة اصلاح المنظومة التربوية في الجزائر 2000"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، تخصص رسم سياسات العامة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري، 2013-2014.

14. حرقاس، وسيلة، "تقييم مدى تحقيق المقاربة بالكفاءات لأهداف المناهج الجديدة في اطار الاصلاحات التربوية حسب معلمي ومفتشي المرحلة الابتدائية، دراسة ميدانية بالمقاطعات التربوية بولاية قالمة"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم النفس التربوي، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، 2009-2010.

15. حروش، رفيقة ، تنظيم وتسيير المؤسسات التربوية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، 2006.

16. حروش، رفيقة، "امكانية تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الثانوي في الجزائر باستخدام التحليل التنظيمي"، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، 2013-2014.

17. حمري، محمد، "ثقافة التوجيه المدرسي في الجزائر بين الاصلاح والواقع"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص أنثروبولوجيا، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية، 2010-2011.

18. خليل، كمال، "المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور (1850-1951)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، 2007-2008.

19. رابحي، إسماعيل، "الإصلاح التربوي وإشكالية الهوية في المنظومة التربوية الجزائرية دراسة تحليلية تقويمية لفلسفة التغيير في ضوء مقاربة حل المشكل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية

العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الاجتماعية، 2012-2013.

20. زيان، عبد النور، "سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر 2000-2012"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2012-2013.

21. سلطاني، عبد الرزاق، "اتجاهات أساتذة التعليم الثانوي نحو الإصلاح التربوي في الجزائر" مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علم اجتماع التربية، جامعة منتوري – قسنطينة-، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2010-2011.

22. سنوسي، شيخاوي، هجرة الكفاءات الوطنية واشكالية التنمية في المغرب العربي دراسة حالة الجزائري 1999-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسة أورومتوسيطة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011.

23. شارف خوجة، مليكة، "مصادر الضغوط المدنية لدى المدرسين الجزائريين دراسة مقارنة في المراحل التعليمية الثلاث (ابتدائي، متوسط، ثانوي)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم النفس وعلوم التربية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، 2010-2011.

24. شريفي، عامر، "الرضا عن العمل وعلاقته ببعض المتغيرات في ضوء المدرسة الحديثة دراسة متمحورة حول البعد النفسي لأساتذة التربية البدنية والرياضية ببعض ولايات الجنوب"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في نظرية ومنهجية التربية البدنية

والرياضية، تخصص الارشاد النفسي والرياضي، جامعة الجزائر3، معهد التربية البدنية والرياضية سيدي عبد الله، 2011-2012.

25. شريفي، ياسين، "التخطيط الاستراتيجي المدرسي في ظل قانون المدارس الخاصة في الجزائر (2003-2008)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

26. صياد، باية، "الإصلاح الإداري في الجزائر 1999-2007" دراسة حالة المنظومة التربوية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر- بن يوسف بن خدة-، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.

27. عدلي، صالحة، "فعالية المنظومة التربوية من خلال امتحانات شهادة البكالوريا وشهادة التعليم الأساسي 2008-2009/ 1999-2000"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، 2009-2010.

28. علي التل كامل، رشيد، "أثر التعليم على النمو الاقتصادي حالة الأردن"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم الاقتصاد، 1991.

29. فرحاتي، العربي، "التجديد التربوي وصعوبات تطبيق نموذج المدرسة الأساسية في المنظومة التربوية الجزائرية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد علم النفس وعلم التربية، 1989-1990.

30. قادة، يزيد، "واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مدرسة الدكتوراه، إدارة الأفراد والمنظمات وحوكمة الشركات، 2011-2012.

31. مريبعي، سوسن، "التنمية البشرية في الجزائر الواقع والأفاق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، 2012-2013.

32. معبود، مريم، "المدرسة الجزائرية في برامج الاحزاب السياسية، تحليل مضمون البرنامج السياسي لعدد من الأحزاب"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم اجتماع التربية، جامعة سطيف2، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم اجتماع، 2013-2014.

33. هياق، إبراهيم، "إتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر أساتذة متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد نموذجا" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع التربية، جامعة منتوري- قسنطينة-، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2010-2011.

34. الويفي، سمير، دور "المؤسسات الدينية الرسمية في التغيير الاجتماعي دراسة حالة مسجد أول نوفمبر- باتنة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الاجتماع الديني، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع الديمغرافيا، 2009-2010.

سادسا/ الوثائق:

1. **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، قسم العلوم الاجتماعية، العدد 10.
2. قلي، عبد الله وحناش، فضيلة، "**التربية العامة**"، المعهد الوطني للتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، سند للتكوين المتخصص، الجزائر، 2009.
3. لكحل، لخضر وفرحاوي، كمال، "**أساسيات التخطيط التربوي**"، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، الجزائر، 2009.
4. المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، "**النظام التربوي والمناهج التعليمية**"، سند تكويني لفائدة مديري المدارس الابتدائية، 2004.
5. المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، "**وحدة التسيير الإداري**" سند تكوين لفائدة مديري مؤسسات التعليم الثانوي والإكمالي، 2005.

سابعا/ التقارير:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**اعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة بيانات صحفية**"، تقرير المعرفة العربي، 2010-2011، مؤسسة راشد بن الكثوم.
2. حمودي، رفيقة، "**هياكل التعليم (ما بعد الأساسي) الثانوي عربيا وعالميا**"، المؤتمر السابع لوزراء التربية والتعليم العرب، مارس2010.
3. صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**"، أبوظبي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، 2014.

ثامنا/ المقابلات:

1. مقابلة مع نايت بكو، أزواو وآخرون، طالب في ثانوية سوق الحد، إيليلتن، تمت المقابلة في الثانوية يوم 2016/01/27 على الساعة 12:40سا.

2. المقابلة مع قدير، مراد، مدير في المدرسة الابتدائية، تمت المقابلة في مكتب المدير، يوم 2016/01/20 على 12:15 سا.

تاسعا/المواقع الالكترونية:

1. دبوب، رشيدة، "**هذه مقترحاتنا لإصلاح المنظومة الوطنية**"، في موقع الانترنيت sntedz.com/?p=876: يوم 2016/01/29 على 12:40سا.

2. مرزوق، سامية، "**اصلاح المنظومة التربوية بالجزائر**"، في موقع الانترنيت: www.albayan.ae .يوم 2016/01/24 على 14:00 سا

3. عبد العنزي، سعود، "**التعلم في الجزائر**"، في موقع الانترنت: http://forum.hwaml.com/imgache2/hwaml.com.1340254267-195.gif يوم 2015/12/18 على 9:38سا.

4. سماح، خميلي، "**مهزلة الاصلاحات التربوية في الجزائر فخاخ في إصلاح الامخاخ**"، في موقع الانترنيت، www.djelfa.info/ub/showthread.php?=477148 يوم 2016/01/29 على 14:20سا.

5. نقادي، سميرة، "**واقع تعليم الجزائريين في ظل التشريعات الفرنسية 1919-1945**"، في موقع الانترنت: www.insaniyat.revues.org/12995 يوم 14 /2015/10، على سا15:15.

6. مرزاقة، عبد الغفور، "**الاصلاحات السياسية في الجزائر تحديات وآفاق**"، في موقع الانترنت: democracy.ahram.org.eg/ui/front/innerprint.aspx ? يوم 2016/01/24، على 13:30سا.

7. خليفي، عبد القادر، "**السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر**"، في موقع الانترنت: www.statimes.comi ?t=30203864 يوم 23 /2015/12، 13:38 سا.

8. عيساتي، عبلة، التربية الإسلامية تحتضر، في موقع الانترنت: www.akhbarelyoum.dz يوم 24 /2015/01، 14:30 سا.

9. ديدوح، عمر، "**الصراع اللغوي في الجزائر تأزيم الهوية**"، في موقع الانترنت: www.almarefh.net/show_content_sub_php ?cuv=3638&model، يوم السبت 2015/09/26 على 11:50 سا.

10. بن احمد، محمد، "**مراحل تطور النظام التربوي في الجزائر**"، في موقع الأنترنت: fpemsila.arabepro.com/t425-topic، يوم 2015/12/23 على الساعة 13:00.

11. بن سقني، محمد بن الهادي، "**التعليم الجزائري بعد الاستقلال**"، في موقع الانترنت: www.wadilarab.com، يوم 2015/12/23، 13:55سا.

12. بوكحيل، محمد، "**المدرسة الجزائرية عبر مراحل تطورها**"، في موقع الأنترنت: WWW.BOUKEHIL-bologspot.com/2011/05/blog-post.html يوم 2015/10/14، على 15:00سا.

13. لهوازي، محمد، "نقابات التربية تشكوا التهميش، وتهادن الوزيرة وتتقاذف التهم بالتحزب"، في موقع الأنترنت: www.chouroukonline.com/ara/mobite/articles/205518.html ، يوم 2016/01/28 على 9:15 سا.

II/ المراجع باللغة الفرنسية:

1. KACI, Tahar, « **Réflexion sur le système éducatif** », Casbah édition, Alger, 2003, p34.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة الشكر

الاهداء

مقدمة.....أ

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد: 2

المبحث الأول: تعريف المنظومة التربوية وأهدافها 3

المبحث الثاني: وظائف المنظومة التربوية 9

المبحث الثالث: تعريف الإصلاح التربوي ومتطلباته 15

المبحث الرابع: دوافع الإصلاح التربوي وأهدافه..... 23

خلاصة الفصل 27

الفصل الثاني

مراحل تطور المنظومة التربوية في الجزائر (1962-2003)

تمهيد: 30

المبحث الأول: نظرة حول وضع المدرسة الجزائرية قبل الاستقلال 31

المبحث الثاني: المرحلة التمهيدية (1962-1976)..... 43

المبحث الثالث: المدرسة الأساسية (1976-2003)..... 59

خلاصة الفصل 76

الفصل الثالث

المنظومة التربوية في ظل الاصلاح

تمهيد: 78
المبحث الأول: ظروف ودوافع الاصلاح التربوية 79
المبحث الثاني: مظاهر الإصلاح وأهدافه 86
المبحث الثالث: محاور الاصلاح التربوي 96
المبحث الرابع: هيكلة المنظومة التربوية..... 100
خلاصة الفصل 112

الفصل الرابع

تقويم مسار اصلاح المنظومة التربوية

تمهيد: 114
المبحث الأول: مشاكل وعراقيل الإصلاح 115
المبحث الثاني: مكامن نجاح وفشل الاصلاحات 121
المبحث الثالث: ردود الفعل حول الاصلاحات التربوية 131
المبحث الرابع: مستقبل المنظومة التربوية 144
خلاصة الفصل: 152
خاتمة 153
الملاحق 158
قائمة المراجع..... 165
فهرس المحتويات..... 179
فهرس الجداول 182

فهرس الجداول

جدول1 : يمثل مؤشرات تبين تناقص الأمية في الجزائر بين سنوات (1966-1971).....49
جدول 2: يمثل تطور عدد المؤسسات التعليمية خلال الفترة (1962-1981) 55
جدول 3: يمثل تطور عدد التلاميذ حسب مراحل التعليم خلال 1962-1981. 56
جدول 4: يمثل ارتفاع عدد المؤسسات التعليمية خلال الفترة الممتدة (1962-1992).....66
جدول 5: تطور نفقات التعليم الثانوي.....69
جدول 6: يوضح الفرق بين بيداغوجيات التدريس التي اعتمدت في المدرسة الجزائرية (مقاربة بالأهداف، المقاربة بالكفاءات) 93
جدول 7: يمثل هيكل التعليم الثانوي في الجزائر سنواته، فروعه، شهادته وما تؤهل له.....109
جدول 8: يمثل تطور عدد المتمدرسين في الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 121
جدول 9: يمثل نسبة التفوق في الطور الأول من التعليم الأساسي بالنسبة للذين تابعوا تعليما تحضيريا في الفترة (2003-2004).....125
جدول 10: يمثل تطور الاعتمادات المالية للتربية الوطنية (2003-2016).....150

الملخص باللغة العربية:

يعتبر الأداء الإقتصادي والاجتماعي لأية دولة في وقتنا الحالي مرهونا بجودة النظام التعليمي ومخرجاته، هذا ما دفع الجزائر لتطبيق إصلاح لمنظومتها التربوية، في بداية الألفية الثالثة لتحسين خدماتها التعليمية وتحقيق الأهداف المنشودة من خلالها.

ولقد جاء إصلاح المنظومة التربوية ليواكب التطورات الدولية ويحاول سد الخلل في أداء المدرسة الجزائرية والتراكمات التي خلفتها السنوات السابقة، بإعادة النظر في تنظيم المدرسة الجزائرية والمبادئ التي تقووم عليها في إطار المكونات الأساسية لهوية الشعب الجزائري المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية، وتكييف اهدافها مع المتغيرات الجديدة.

ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لإصلاح منظومتها، تبقى هناك ثغرات ونقائص نظرا لتراكم عدة سلبيات، عرقلت المسار الإصلاحي والذي يعود إلى سوء التسيير والتنظيم، وغياب المشاركة الفعالة لجميع الفئات اللازمة، لذلك لابد الاخذ بمجموعة من الاقتراحات التي ستساهم في نجاح العملية الاصلاحية وبناء مدرسة مستقبلية مواكبة لمختلف التغيرات الحاصلة.

Résumé :

L'action économique et sociale de tout pays dans notre temps actuel est cautionné par l'efficacité du système territorial et ses répercutions. Ce qui pousse l'Algérie à se lancer dans les réformes du système éducatif au début du troisième millénaire. Pour améliorer ses prestations pédagogiques et atteindre les objectifs assignés à travers ces réformes.

La réforme du système éducatif est intervenue pour se mettre à niveau et accompagner les développements internationaux et tente de mettre fin à la défaillance de l'action de l'école algérienne et les accumulations qu'elle a créés pendant les années précédentes par la réorganisation de l'école algérienne et les principes sur lesquelles elles s'est constituée dans le cadre des constituants identitaires du peuple algérien étant l'Islam, l'Arabité et l'Amazighité et l'adaptation des objectifs avec les nouveaux changements.

Malgré les efforts fournis par l'Etat algérien, dans les réformes de ses systèmes. Des filles et des manques demeurent encore en raison des accumulations de plusieurs défaillances qui font obstruction au consensus des réformes qui revient à la mauvaise gestion et organisation et l'absence de la participation efficace de toutes les catégories. Sur ce, il est indispensable de prendre des mesures nécessaires qui contribueront à la réussite de l'opération de réforme et la construction de l'école de demain en adaptation aux divers changements actuels.